مراسلات أممية

مراسلات أممية

فنزويلا وترامب

والديناميات الحربية الجديدة

العدد 741 شباط / فبراير 2026

- السلطة الجزائرية : عدم كفاءة، لا مسؤولية، غطرسة وقمع!
- ملف صربيا
- تعبئة شعبية في ظل نظام استبدادي

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيوبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضل-ة والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدت بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعةً بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاونُ الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبئات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتها جلية عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي ايكولوجي.

وليست مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدَّ العضُد ومنحَ تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشيونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكاتها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي ايكولوجي وثوري للقرن 21.

المحتويات

العدد 741 شباط / فبراير 2026

الافتتاحية

انطوان لاراش — **ترامب والديناميات الحربية الجديدة** — 3

الولايات المتحدة

كاي مان — **مقاومة هجوم ترامب على الحقوق الديمقراطية وسيادة الأمم** — 5

فنزويلا

فرانك غوديشود — **تحديات التدخل الإمبريالي لترامب في فنزويلا** — 7

الجزائر

ناصر أو حداد — **السلطة الجزائرية: عدم كفاءة، لا مسؤولية، غطرسة وقمع!** — 14

ملف صربيا

إلينا فرناندیز فرناندیز
أزمة النظام، التبعية الامبريالية والنضالات من أجل تقرير المصير — 17
إلياس وجين فولا — **تعبئة شعبية في ظل نظام استبدادي** — 19
تامارا فيليبوفيتش — **قامت وسائل الإعلام المستقلة بدور حاسم في توثيق الاحتجاجات وإبراز مطالب الطلاب** — 24
إلانا كالدان — **صربيا، الرَّدهة الجنائزية لأوروبا** — 26
دينيس فيرستراتن — **الاتحد الأوروبي والاستعمار الأخضر في صربيا** — 28

رفاقنا

ماسيس كوركتشوجيل
مقابلة حصرية مع محمد حربي «في الجزائر، تبقى الدولة هي الأساس» — 30
إيليني فاريكاس (1949-2026) — 36

أخبار أممية

مايكل لوي ودانييل ثانورو **مساهمة الأممية الرابعة في الاشتراكية البيئية** — 33

مراسلات أممية

https://alomamia.org/

https://linktr.ee/alomamia

لكي يتنسى للمراسلات الأممية الاستمرار، عرفوا-ن بها! اشترك-ي الآن!

ترامب والديناميات الحربية الجديدة

تكاثرت مناطق الحروب بسرعة بالغة، في نيجيريا وسوريا وأوكرانيا وفلسطين والكونغو والسودان وفنزويلا.... يمثل التدخل العسكري في فنزويلا قفزة نوعية للتدخل الأمريكي، الذي لا يمكن فصله عن الهجوم البوليسي والعنصري الذي تشنه وكالة الهجرة والجمارك داخل البلاد.

بقلم
أنطوان لاراش

إن هجوم ترامب شامل، وهو رد فعل على فقدان الولايات المتحدة لهيمنتها، لا سيما الاقتصادية، وعلى الأزمة العالمية التي يمر بها النظام. تعود هذه الأزمة أساسا إلى عدم القدرة على زيادة معدلات الربح والتراكم بعد صدمات عامي 2008 و2020. تريد الشركات التكنولوجية الكبرى، شأنها شأن ترامب، الاستيلاء على المواد الخام -فالنهب والسلب هما أقصر طريق إلى المزيد من الأرباح. إنها إمبريالية نيو استعمارية ومصادِرة.

هجوم امبريالي بقفزة نوعية

يشكل اختطاف مادورو، والاتفاق مع جزء، على الأقل، من البرجوازية البوليفارية لإعادة إدماج فنزويلا في منطقة الهيمنة الأمريكية، قفزة نوعية. إنه تدخل قاتل وغير مسبوق منذ عدة عقود في السياسة الداخلية لدولة مستقلة. لكن هذا يتماشى مع القصف في نيجيريا، والتدخل في الأرجنتين لدعم ميلي، وموائمة جميع الأنظمة العربية -لا سيما السلطة الجديدة في سوريا - مع إسرائيل والولايات المتحدة، والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتصويت الجزائر لصالح خطة ترامب، وما إلى ذلك. كانت النتيجة تدمير جميع المؤسسات الدولية التي تدير النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

يتم إعادة بناء منطقة النفوذ الأمريكية، في العديد من دول العالم، من خلال أنظمة شديدة الاستبداد والليبرالية، لأن وظيفة هذه الحكومات هي أن تفرض على الطبقات الشعبية تحويل المواد الخام (لا سيما الطاقة وتكنولوجيا المعلومات) بأسعار منخفضة إلى الولايات المتحدة، فضلا عن إحداث تغييرات في منظمة العمل الدولية (لا سيما كنتيجة للرسوم الجمركية التي فرضها ترامب). إن التحالف بين ترامب واليمين المتطرف في العالم ليس أيديولوجياً في المقام الأول، بل هو نتاج احتياجات اقتصادية ورغبة في السيطرة.

يمكن مقارنة هذا المسلسل بالعلاقات الاستعمارية وشبه الاستعمارية التي كانت موجودة دائما، وبما فعلته فرنسا في أفريقيا على مدى عقود من الزمن من خلال الإبقاء على ديكتاتوريات دموية في السلطة، وما تفعله روسيا في بيلاروسيا، وما فعلته في الماضي في سوريا، إلخ.

إمبريالية متعددة عدوانية وسلطوية

إن التدخل الإمبريالي للولايات المتحدة مشابه في نواح عديدة للحرب التي تشنها روسيا في أوكرانيا والمناورات التجارية الكبرى التي تقوم بها الصين: فكل هذه القوى الكبرى تسعى إلى ترسيخ مناطق نفوذها وتوسيعها.

بهذا المعنى، دخلنا بالفعل في شكل من أشكال الحرب العالمية. تتجنب الطبقات الحاكمة عن قصد، لفترة طويلة نسبيا، المواجهات المباشرة فيما بينها، لأنها تعلم أنها مدمرة. يعبر سيرجي كاراجانوف، مستشار بوتين، عن ذلك صراحة: «الوضع الأكثر فائدة هو التوصل إلى منظومة تعمل فيه القوى الأربع الكبرى معا على تحديد قواعد السلوك في العالم مستقبلا. وهذه القوى الأربع الكبرى هي الصين وروسيا والولايات المتحدة والهند»1. لكن ليس من المستحيل أن يتغير هذا الوضع: ففي الواقع، قد يكون الرد المنطقي على هجوم الولايات المتحدة على فنزويلا هو غزو الصين لتايوان. فماذا سيكون رد فعل ترامب حينئذ؟

تراجع «القارة العجوز»

أوروبا، في هذا السياق، هي عامل سلبي نسبيا. إن عدم تماسكها، وضعف قيادتها السياسية وصعوباتها الاقتصادية تمنعها من الرد بنفس المستوى الذي تستطيعه القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين. فرنسا مشلولة بسبب أزمتها السياسية والاقتصادية وفقدان نفوذها في أفريقيا، وتفضل البرجوازية فيها حتى اليوم، كما هو الحال في بلجيكا وإيطاليا...، خوض سلسلة من المعارك المعادية للطبقة العاملة – لا سيما خصخصة كامل مجال إعادة الإنتاج الاجتماعي وتفكيك الخدمات العمومية – بهدف إنعاش رأس مال يفتقر إلى القدرة التنافسية. تحاول ألمانيا أن تلعب دورها الخاص، أو على الأقل أن تتفوق على فرنسا، من خلال خطتها لاستثمار ألف مليار في المجال العسكري، وهي خطة سيكون من الصعب بالتأكيد تنفيذها بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد والاتحاد الأوروبي بشكل عام. لم يعد من المستحيل تصور حدوث انقسام يتماشى مع الأهداف القومية لليمين المتطرف.

1 «أحد المقربين من بوتين يؤكد أن الولايات المتحدة لن تتدخل إذا ضربت روسيا أوروبا»، Kyiv Independent، 31 ديسمبر 2025، ترجمة Le Grand Continent. https://legrandcontinent./18/01/eu/fr/2026karaganov-un-proche-de-poutine-affirme-que-les-etats-unis-ninterviendront-pas-si-la-russie-frappe-/leurope

بعض عناصر التحليل

تشعر الشعوب والطبقة العاملة، في هذا السياق، بالارتباك، رغم وجود بعض الإجابات شبه العفوية التي يمكننا الاعتماد عليها.

التقييم الأول للوضع هو أن القومية بدون مضمون طبقي لا تنتج ديناميكية كافية، على الصعيد الداخلي وفي العلاقات الدولية، لمواجهة إعادة التنظيم الجارية: لم تسمح قومية الأنظمة الفنزويلية والجزائرية برسم مسار بديل، لا سيما أنها عاجزة عن بناء بديل يبقى في حدود تداخل التجارة العالمية. وكما هو الحال مع لولا في البرازيل، فسياستهم ليست معادية للإمبريالية، بل هي محاولة للتفاوض على مساحة في إطار العلاقات المتعددة الإمبريالية الجديدة.

ومع ذلك، علينا أن ندعم دون قيد أو شرط وبكل قوتنا مساعي مناهضة الإمبريالية، حتى وإن كانت محدودة، الموجودة على مستوى الدولة في المكسيك والبرازيل وكولومبيا وكوبا، من أجل إضعاف القوى العظمى وتعزيز الديناميات الشعبية. إن هذه اللائحة قصيرة، لأن سقوط الاتحاد السوفياتي وإعادة التنظيم النيوليبرالي حطما كل قدرات المقاومة في إطار اقتصاد عالمي متكامل للغاية. تشكل فلسطين والحركة العالمية للتضامن أحد رموز المقاومة المعادية للإمبريالية. يمكن للمقاومة في أوكرانيا وروجافا أن تلعب دورا مماثلا. يظل الدعم غير المشروط لمقاومة الشعوب المضطهدة بوصلتنا، لكنه ليس دعما غير نقدي. على وجه الخصوص، يجب التساؤل عن دور الدولة والملكية الخاصة في هذا الإطار: إن أي نهج يركز على التغييرات من الأعلى، على حساب النشاط الذاتي للطبقات الشعبية، ولا سيما الطبقة العاملة، محكوم عليه بالفشل.

في جميع أنحاء العالم -خاصة في البلدان الإمبريالية الغربية -تواجه الطبقات الشعبية هجمة البرجوازية: تسعى الطبقات السائدة إلى تحطيم الحركة العمالية، وتستخدم اليمين المتطرف وتؤجج الانقسامات العرقية للدفاع عن مشاريع وطنية معادية لبقية العالم، وتعميق استغلال الأشخاص المعرضين للعنصرية. إن الردود الجماعية ضد وكالة الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة والإضرابات الجماهيرية التي تحدث بانتظام في أوروبا هي أفضل رد على هذا الهجوم.

مناقشة واختبار الشعارات المناهضة للإمبريالية

للجمع بين فهمنا المضاد للإمبريالية والنضال الطبقي، يجب أن نعمل على صياغة برنامج انتقالي يستجيب لأكبر عدد ممكن من القضايا في عدد محدود من النقاط. هذا هو معنى» بيان من أجل ثورة اشتراكية بيئية» الصادر عن الأممية الرابعة، ومع ذلك، يجب تكييف هذا البيان واختباره مع تطور الوضع. من بين العناصر التي يجب اختبارها، يمكن أن نذكر:

- رفض أي تدخل إمبريالي في شؤون بلد مهيمَن عليه، سواء من قبل الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين أو فرنسا أو غيرها. والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقف الحروب وسباق التسلح.

- التضامن بين الشعوب ضد التنافس الرأسمالي فيما يتعلق بالأسعار ونهب المواد الخام والتنظيم المدمر للبيئة لحركة البضائع وإدارة الطاقة. يمر ذلك بشكل خاص عبر احتكار التجارة الخارجية ورفض خضوعها للقطاع الخاص، وإقامة علاقات متوازنة بين الدول خاضعة للرقابة الديمقراطية، لا سيما من خلال إنهاء السرية المصرفية.

- إلغاء الديون غير المشروعة، من أجل السماح للدول بتمويل تنميتها وأبعادها الاجتماعية، والتعويض عن العنف الاستعماري، بدءً من العبودية وصولا إلى الإبادة الجماعية في غزة.

- حرية تنظيم الأحزاب والنقابات والصحافة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جميع دول العالم.

- إنهاء التفاوتات بين الجنسين، ولا سيما حق النساء في التصرف بأجسادهن، والحرية الجنسية، ورفض أي إجراء معاد للمتحولين جنسيا.

- إضفاء الطابع الاجتماعي على شركات الطاقة والنقل والبنوك، لا سيما في سياق الأزمة البيئية.

التحضير للمواجهات القادمة

لا يمكننا أن نعرف من أين ستأتي الأزمات السياسية الكبرى القادمة، بل والثورية. لكن الجماهير لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هجوم شامل يهدف إلى مضاعفة الاستغلال، ونهب المواد الخام الوطنية، وتدمير الديمقراطية البرجوازية، وقمع الجماهير بشكل مكثف، خاصة في سياق أزمة بيئية تتفاقم وتسرع من وتيرة جميع الأزمات الأخرى. تشهد العديد من البلدان تحركات جماهيرية، غير متوقعة في بعض الأحيان، وستكون هناك تحركات أخرى، في وقت قريب جدا.

إن هذه الفترة معقدة للغاية. فالمنظمات الإصلاحية، المرتبطة بطرق متعددة بجهاز الدولة وببورجوازيتها، تطور توجهات بعيدة كل البعد عن قضايا هذه الفترة. لكنها تجسد، بشكل مشوه، حالة وعي الطبقات الشعبية. لذلك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى الجمع بين توجه جبهة موحدة حول بعض النقاط الرئيسية، التي تختلف حسب الحالات، من أجل تحريك الجماهير، مع تفسيرات راديكالية للغاية، تسمح بإعطاء الثقة للفئات الواعية حتى لا تضيع في اليسراوية والعصبوية والمعسكراتية التي تحاول بعض التيارات الستالينية أو اليسراوية أن تجعلها تزدهر.

علينا أن نبذل قصارى جهدنا لترسيخ وعي أممي قادر على الربط بين مصالح الشعوب، ولا سيما الطبقات العاملة، من أجل تنفيذ برنامج أممي مناهض للرأسمالية. ■

26 يناير 2026

مقاومة هجوم ترامب على الحقوق الديمقراطية وسيادة الأمم

تصاعدت، في الأسابيع الأخيرة، هجمات ترامب على الحقوق الديمقراطية في الولايات المتحدة، وأضحت انتهاكات القانون الدولي وسيادة بلدان الأخرى أكثر عنفا. فيما حركة اجتماعية ومقاومات عمالية في طور التشكل.

بقلم
كاي مان

اختطفت قوة جوية وبحرية ضخمة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس، يوم 3 يناير 2026، وأسفر الهجوم عن مقتل حوالي مائة فنزويلي وكوبي خلال الغارة، فيما تمت سرقة 500 مليون برميل من النفط الفنزويلي بواسطة القوات البحرية الأمريكية بعد الغارة.

أعلن ترامب، بكل غطرسة إمبراطورية، أن الولايات المتحدة «ستتولى إدارة» فنزويلا، وهو يهدد أيضا كولومبيا وكوبا، ومؤخرا غرينلاند، على الرغم من أنها تابعة للدانمارك، حليفة الولايات المتحدة في الناتو منذ عام 1949.

أتى هذا الهجوم بعد أسابيع من عمليات إعدام عنيفة دون محاكمة لطاقم سفن بذريعة تهريبه للمخدرات قبالة سواحل فنزويلا في المحيط الهادي.

في 9 يناير، في شوارع مينيبوليس الباردة، مينيسوتا، قتل ضابط من وكالة الهجرة والجمارك[1] بدم بارد المواطنة الأمريكية البيضاء غير المسلحة، ريني غود، وهي أم لطفلين وتبلغ من العمر 37 عاما، كانت تشارك في أعمال غير عنيفة لدعم المهاجرين.

ساهمت الفيديوهات العديدة لمقتل غود في جعلها أشهر ضحية من بين 32 شخصا على الأقل قتلوا بواسطة ضباط وكالة الهجرة والجمارك.

هاتان الحالتان، المنفصلتان على ما يبدو، لهما صلة باللجوء المتزايد للعنف ضد الأشخاص الملونين وحلفائهم، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها، على أساس اتهامات مفترضة بتهريب المخدرات.

يبرز تعيين ستيفن ميلر، وهو القائد النازي الجديد المسؤول عن سياسة الهجرة العنصرية لترامب، في أحد أعلى المناصب في حكومة ترامب في مجال سياسة الهجرة، بشكل صارخ الصلة بين الهجوم على فنزويلا وعمليات القتل التي تقوم بها وكالة الهجرة والجمارك .

العنصرية والإمبريالية

اندلعت المظاهرات في عدة مدن سريعا، بعد ساعات قليلة من الهجوم على فنزويلا، جمعت من بضع مئات إلى ألفي شخص في نيويورك. لكن مقتل ريني غود هو الذي كان له كبير الأثر على الشعب الأمريكي. نظمت آلاف المظاهرات تكريما لها وللمطالبة بإلغاء وكالة الهجرة والجمارك، في جميع أنحاء البلاد. تظهر الاستطلاعات دعما كبيرا لهذا المطلب.

ردت الحكومة باتهام غود بصدم ضابط وكالة الهجرة والجمارك بسيارتها، في حين تظهر الفيديوهات بوضوح أن سيارتها كانت تبتعد عن الضابط. استبعدت التحقيقات الفيدرالية حول إطلاق النار مسؤولية المسؤولين المحليين في مينيبوليس، وهددت بالتحقيق في ارتباط أرمل غود مع جماعات مناضلة – رغم ان هذا النشاط محمي بالدستور الأمريكي. فيما لم يتم توجيه أية تهمة لجوناثان روس، البلطجي القومي المسيحي من وكالة الهجرة والجمارك الذي قتل غود ولا يخضع حاليا لأي تحقيق.

كان جواب الحكومة هو إرسال المزيد من ضباط وكالة الهجرة والجمارك إلى مينيبوليس، بينما هدد ترامب بتطبيق قانون حول التمرد يعود إلى القرن الثامن عشر، ونادرا ما تم استخدامه، لإرسال قوات عسكرية نظامية إلى المدينة.

هناك شعور عام بأن المدينة محتلة من طرف قوة معادية. استخدم عمدة مينيبوليس الديمقراطي، جاكوب فري، وحاكم الولاية الديمقراطي، تيم والتز، كلمات قوية ضد وكالة الهجرة والجمارك وطالبا بخروجها من المدينة والولاية، لكنهما لم يفعلا أكثر من ذلك.

ترهب وكالة الهجرة والجمارك المدن والقرى في البلاد منذ أشهر، لكن ترامب يكن عداء خاصا لولاية مينيسوتا، لكونها تقدمية وديمقراطية تقليديا، مع تاريخ غني بالنضالات العمالية.

تستضيف مينيابوليس، أكبر مدينة في الولاية، جالية صومالية مهمة وصلوا خلال العقود الأخيرة. إيلهان عمر، أحد أعضاء هاته الجالية، هي نائبة في الكونغرس عن الدائرة الخامسة في الولاية، التي تغطي معظم مينيابوليس. إلهان

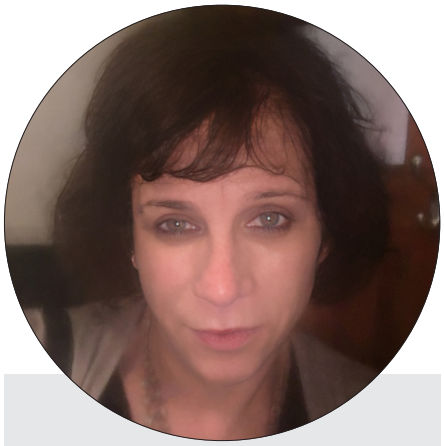

كاي مان
كاي مان هي عضو في منظمة التضامن Solidarity، فرع الأممية الرابعة في الولايات المتحدة، وأستاذة علم الاجتماع في الجامعة. وهي أيضًا عضو في قيادة الأممية الرابعة.

1 وكالة الهجرة والجمارك الأميركية، وتعرف اختصارا بـ»ICE»، هي وكالة فدرالية تأسست عام 2003 ضمن وزارة الأمن الداخلي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر. تهدف الوكالة إلى «حماية الأمن القومي للولايات المتحدة عبر إنفاذ القوانين المتعلقة بالهجرة والجمارك والتجارة، إضافة إلى مكافحة الأنشطة غير القانونية العابرة للحدود». (المترجم)

10 يناير: على الرغم من البرد والمطر، تظاهر 400 شخص في بيتسبرغ، بنسلفانيا، في مظاهرة نظمها الديمقراطيون الاشتراكيون الأمريكيون (DSA) ودعمتها عشرات المنظمات.

هي واحدة من أربعة أعضاء في «السرب»، الذي يضم أربع نساء ديمقراطيات تقدميات وصريحات، يهاجمهن ترامب ويهددهن بانتظام على وسائل التواصل الاجتماعي. صرح ترامب بأن إيلهان، وهي مواطنة أمريكية، «يجب أن تكون في السجن» ويجب طردها.2

ولادة حركة اجتماعية

نظمت أكثر من ألف مظاهرة في 10 يناير للاحتجاج على مقتل غود. وقد استجابت العديد من الفروع المحلية لمنظمة الاشتراكيين الديموقراطيين الامريكيين DSA (ولكن ليس كلها) لنداء القيادة الوطنية للمشاركة في المظاهرات ضد العدوان على فنزويلا. تحمل الجهود الرامية إلى الدفاع عن المهاجرين ضد مداهمات وكالة الهجرة والجمارك كل سمات حركة اجتماعية حقيقية في طور النشوء.

يستخدم النشطاء أساليب تقليدية مستمدة من دليل المظاهرات الاجتماعية -المسيرات، التجمعات، الشعارات -ولكن أيضا طرقا أصيلة ومبتكرة، مثل الصفير عندما يصل ضباط وكالة الهجرة والجمارك إلى حي ما. تم إنشاء منظمات محلية في جميع أنحاء البلاد لتنظيم شراء وتوصيل الأغذية لأسر المهاجرين الذين يخشون العنف والاعتقالات والترحيل الذي تمارسه وكالة الهجرة والجمارك.

تتكون هذه الجماعات من مواطنين عاديين، كثير منهم لم يكونوا مهتمين بالسياسة قبل رؤية جيرانهم وزملائهم يُؤخذون بواسطة ضباط وكالة الهجرة والجمارك المسلحين والمقنعين.

ندد الصحفيون اليمينيون بما يسمونه «wine moms» (الأمهات المدمنات على الكحول)، أولئك النسوة البيض من الطبقة الوسطى اللاتي يعشن في الضواحي ويشاركن في مجموعات مراقبة الأحياء.

التنظيم الذاتي للعمال ضد الفاشية

في حالة مينيابوليس، مركز المظاهرات الحالية ضد وكالة الهجرة والجمارك، تعود شبكة مجموعات المساعدة والدعم والتعاون إلى تلك التي نشأت مع مظاهرات سنة 2020 التي تلت وفاة جورج فلويد. فيما بدأت مجموعات من مناطق مختلفة من البلاد تتواصل، وتتقاسم مواردها وتكتيكاتها. على سبيل المثال، ساعدت مجموعة لمراقبة وكالة الهجرة والجمارك في شمال شيكاغو، تسمى Protect Rogers Park، في تدريب مجموعات أخرى لمراقبة تلك الوكالة في مينيابوليس.

أضحت منشورات «اعرف حقوقك» مرئية في المحلات والمطاعم في الأحياء المكسيكية وأحياء المهاجرين الأخرى في العديد من المدن. واختارت بعض المدارس في المدينة الإغلاق، كإجراء احترازي ضد مداهمات وكالة الهجرة والجمارك.

دعا النشطاء إلى إضراب عام في مدينة مينيابوليس بأكملها في 23 يناير. وانضمت اتحادات المستأجرين في لوس أنجلوس وأماكن أخرى إلى الحركة، مما يبرز أكثر ارتباطها العميق بحياة الطبقة العاملة وبالنضالات الأخرى.

ستتواصل شبكات المساعدة هاته بعضها ببعض، وبشبكات أخرى موجودة مسبقا، مما يضع الأسس لأعمال أكبر وأكبر، ويعزز الحركة العامة المناهضة لترامب.

إنها شبكات تضامن الطبقة العاملة التي تشكل مقاومة قوية لعنصرية ترامب القومية المسيحية البيضاء، وتعطينا لمحة عن إمكانية قيام مجتمع ديمقراطي مسير ذاتيا.

نظرة مركزة على مينيابوليس، مينيسوتا

يعود لفتت الانتباه إلى مينيابوليس الى تسجيلات فيديو لمقتل جود وصور تظهر عملاء وكالة الهجرة والجمارك يكسرون الأبواب، ويقبضون على لاجئ من عرقية الهمونغ ويخرجونه نصف عارٍ في البرد القارس، بالإضافة إلى صور أخرى تظهر اعتقال صبي في الخامسة من عمره على يد عملاء وكالة الهجرة والجمارك مقنعين ومسلحين، مصحوبة بصور للمقاومة البطولية لسكان مينيابوليس.

شهدت المدينة يوم جمعة 23 يناير احتجاجًا وصفه البعض بـ"الإضراب العام". أغلقت العديد من الشركات الصغيرة أبوابها احتجاجًا على وجود وكالة الهجرة والجمارك ، وعلى الرغم من قلة الإضرابات الفعلية، إلا أن نقابات مثل نقابة عمال صناعة السيارات المتحدة (UAW)، ونقابات التعليم وحتى نقابات البناء، التي عادة ما تكون محافظة، بالإضافة إلى مجالس العمل المحلية، دعمت الاحتجاجات وانضمت إلى المطالبة برحيل وكالة الهجرة والجمارك والقوى القمعية الأخرى. على الرغم من البرد القارس، تظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص في الخارج وتجمع آخرون داخل ملعب مهجور. وتظاهر آخرون في المطار، حيث يهبط عملاء وكالة الهجرة والجمارك القادمون إلى مينيسوتا، ومن حيث يتم ترحيل المهاجرين المعتقلين. تم اعتقال أكثر من مائة كاهن بعد قيامهم بعمل سلمي من أعمال العصيان المدني في المطار. ونُظمت أكثر من 250 فعالية تضامنية مع حركة مينيابوليس ومطالبها في جميع أنحاء البلاد. ■

20 يناير 2026

---

2 تحدث جاكوب فري على وجه الخصوص عن «قوات احتلال غزت حرفيا مدينتنا»، CBS News، 18 يناير 2026.

قال في 19 يناير 2026: «النائبة المزيفة إيلهان عمر، الناقدة الأبدية التي تكره الولايات المتحدة، تعرف كل ما هناك لمعرفته. يجب أن تكون في السجن، أو أسوأ من ذلك، تُرحل إلى الصومال، التي تُعتبر واحدة من أسوأ البلدان في العالم. يمكنها المساعدة في إعادة عظمة الصومال!»

تحديات التدخل الإمبريالي لترامب في فنزويلا

يأتي الهجوم على مادورو واختطافه في إطار الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة لإعادة تنظيم العالم، وتتمثل هذه الاستراتيجية، على نحو خاص، في تعزيز الضغط الإمبريالي على أميركا اللاتينية.

فرانك غوديشو
هو عضو في قيادة الأممية الرابعة، وفي لجنة تحرير موقع Contretemps web، وأستاذ جامعي في تولوز (فرنسا). وهو مؤلف أو منسق لعدة كتب عن شيلي وأمريكا اللاتينية.

مقابلة مع
فرانك غوديشود

ماذا حدث أثناء اختطاف مادورو؟

لا تزال كثير من العناصر والتفاصيل غير معروفة لدينا، لكننا نواجه عدوانًا إمبرياليًا واسع النطاق، بل انقلابًا بالمعنى الحرفي، وقع في ليلة الثاني إلى الثالث من يناير. تعرّضت فنزويلا لقصف جوي مع نشر عسكري غير مسبوق (أكثر من 150 طائرة ومروحية). وهذه هي المرة الأولى التي يُقصف فيها بلد في أميركا الجنوبية بهذه الطريقة (باستثناء التدخل ضد نوريغا في بنما عام 1989، أو غزو غرينادا عام 1983، الذي أعقبه اعتقال ثم إعدام رئيس الوزراء موريس بيشوب).

كان الوجود العسكري الأميركي مكثفًا في منطقة البحر الكاريبي منذ عدة أشهر، بما في ذلك وجود أكبر حاملة طائرات في العالم، جيرالد فورد، وكل ذلك بذريعة مكافحة تهريب المخدرات. وفي نهاية المطاف، تأكد احتمال التدخل. جرى إنزال قوات خاصة على الأرض أثناء الهجوم، مع تدمير العديد من النقاط الحيوية والدفاعية. وقد سمح الغياب شبه التام للدفاع المنظم، ولا سيما الدفاع الجوي، للقوات المسلحة الوطنية البوليفارية (FANB) بالقبض على الرئيس مادورو وزوجته، النائبة سيليا فلوريس، واحتجازهما في وقت قياسي، حيث تم إخراجهما قسرًا وترحيلهما إلى الولايات المتحدة. بل جرى تقديمهما إلى قاضٍ في نيويورك بتهم خيالية، من بينها تهمة قيادة «دولة مخدرات».

تفتح هذه العملية العسكرية، التي تنتهك سيادة فنزويلا، وبالطبع جميع القوانين الدولية (وهي آخر ما يهم ترامب)، الباب أمام محاولة عنيفة لإعادة استعمار البلاد، وربما حتى إقامة محمية على المدى المتوسط، إذا صدّقنا الإعلانات الأولى للبيت الأبيض. وفي سياق الأزمة الطويلة للرأسمالية، وتراجع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وإعادة التنظيم العنيف للنظام الإمبريالي، يسعى ترامب إلى إخضاع «نصف الكرة الأرضية» لسيطرته، مستندًا إلى أكبر ترسانة عسكرية وصناعية بنتها البشرية على الإطلاق. ويتعلق الأمر أيضًا، وبشكل أكثر مباشرة، باستعادة السيطرة على فنزويلا البوليفارية والتحضير لنهب احتياطي النفط الثقيل الهائل في البلاد.

وفقاً لمعلوماتك، ما موقف جهاز الدولة والطبقات المهيمنة في فنزويلا من هذه العملية؟

لا يزال هذا الجهاز في طور إعادة التنظيم. وما نلاحظه، وهو ما تؤكده اتصالاتنا هناك، أنه بعد احتجاز الرئيس، ثمة استمرارية لجهاز الدولة المادوري، الذي تجسّده اليوم الرئيسة المؤقتة ديلسي رودريغيز. ويبدو أن القيادات العسكرية والمدنية، والطبقات العليا من البيروقراطية، والفصائل المختلفة من برجوازية رجال الأعمال البوليفارية، تتوحّد، في الوقت الراهن، حول موقف واحد. وبطبيعة الحال، يظل العامل الحاسم هنا هو موقف الجيش، الذي يمثل ركيزة السيطرة السياسية لمادورو، ولا سيما منذ أزمات 2017-2019.

نرى اليوم، إلى جانب ديلسي رودريغيز، كبار قادة ما كان يُعرف بالمادورية التي حكمت البلاد منذ عام 2013، بدءًا من ديوسدادو كابيلو، الذي يُعد الرجل القوي في النظام، بحكم سيطرته على أجهزة الشرطة، وعلاقاته الوثيقة جدًا بالجيش وبالصين. وهناك أيضًا وزير الدفاع ورئيس الأركان، فلاديمير بادرينو لوبيز، الذي يصعب إزاحته من منصبه، والذي أعلن دعمه، إضافة إلى شقيق الرئيسة، خورخي رودريغيز، أحد الشخصيات المركزية في نظام تشافيز ثم نظام مادورو، وهو اليوم رئيس الجمعية الوطنية.

ومع ذلك، تبرز شكوك حول المدى الذي قد يذهب إليه جزء من النظام في التخلي المسبق عن مادورو، و«التوصل إلى اتفاق» بشأن الانتقال الجاري، في ظل الضغط الشديد الذي تمارسه الولايات المتحدة، والفشل المتكرر للمفاوضات مع ترامب. فجزء كبير من البيروقراطية الحالية، ولا سيما كبار المسؤولين العسكريين، يمتلك مصالح اقتصادية في قطاعي النفط والتعدين، يسعى إلى الحفاظ عليها، إلى جانب الحرص على التفاوض بشأن حصانتهم من الملاحقات القضائية لاحقًا. غير أن السؤال المطروح يبقى: ما هامش المناورة المتاح اليوم؟ خصوصًا في غياب حركة مقاومة وطنية واسعة النطاق؟

الحقيقة أنه لم تكن هناك قدرة فعلية على الرد على العدوان، رغم أنه كان متوقعًا على نطاق عالمي، ورغم أن القوات المسلحة كانت في حالة استنفار دائم. فقد استُثمرت عدة مليارات من الدولارات في معدات روسية وصينية، ولا سيما لحماية كاراكاس والمجال الجوي، من خلال منظومات دفاع جوي ورادارات متطورة خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يبدو أن كل ذلك جرى تحييده مسبقًا. ولم تصدر أي أوامر دفاعية. فهل يعكس هذا الصمت تواطؤًا داخليًا نشطًا أو سلبيًا؟ أم فقدانًا كاملًا للسيطرة على سلسلة القيادة؟ أم سلبية استراتيجية متعمدة من قبل هيئة الأركان، في انتظار إعادة تنظيم السلطة من دون مادورو؟ تتزايد النقاشات والشائعات في قصر ميرافلوريس، كما في مختلف أنحاء فنزويلا. وقد دفع ثمن هذه الكارثة أكثر من مئة شخص، من مدنيين وعسكريين، من بينهم أفراد من الحرس الشخصي لمادورو، ولا سيما 32 عنصرًا كوبيًا جرى اغتيالهم.

> **أدى تدهور الأوضاع الداخلية، الذي تفاقم بفعل سنوات من العقوبات الجائرة والحصار الأميركي، إلى نزوح نحو ثمانية ملايين فنزويلي من أصل 28 مليون نسمة.**

أمّا فيما يتعلّق بموقف ديلسي رودريغيز، فقد أكدت فرض حالة الطوارئ، ما يعني أننا بعيدون كلّ البعد عن أي احتمال لانفتاح أو دمقرطة. بل على العكس تمامًا، فحتى مع الإفراج عن عدد من السجناء السياسيين، بمن فيهم المعارض إنريكي ماركيز، يبدو أن رودريغيز تؤكد، عمليًا، ما أعلنه دونالد ترامب وماركو روبيو بفخر خلال مؤتمرهما الصحفي عقب الهجوم: الاستعداد لبدء عهد جديد من «التعاون» مع الولايات المتحدة، ولا سيما من أجل تسهيل «إعادة بناء» صناعة النفط تحت السيطرة الإمبريالية.

وعلى الصعيد الداخلي، كرّرت الرئيسة، في المقابل، أن الأمر يتعلّق بإنقاذ سيادة البلاد، وطالبت رسميًا بالإفراج عن مادورو وفلوريس، كما اعتمدت نبرة معادية للإمبريالية في خطاباتها التلفزيونية. ومع ذلك، جرى استقبال مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في كاراكاس ومنحه ميدالية! وقد أعلن ترامب أنه ألغى أي هجوم جديد، لأن «الولايات المتحدة وفنزويلا تعملان الآن معًا بشكل جيد»...

إلى أي مدى يمكن أن تتنظم المادورية من دون مادورو، تحت ضغط الإمبريالية وبالتعاون مع ترامب؟ ولماذا لم تحدث تعبئة واسعة من القواعد التشافيزية والشعبية؟

كان الخيار الذي كنا نعتقد أنه خيار ترامب يتمثل في تغيير النظام عبر تنصيب المعارضة النيوليبرالية المتشددة والموالية للولايات المتحدة، التي تمثلها ماريا كورينا ماتشادو، والمرشح الرئاسي لعام 2024 إدموندو غونزاليس، الذي أُقيل من منصبه بسبب تزوير الانتخابات. غير أن ماتشادو تعرّضت لإذلال علني وتم تهميشها من قبل ترامب، ولن يغيّر من ذلك كثيرًا تقديمها «هديتها» المتمثلة في ميدالية جائزة نوبل للسلام إلى المستبد الأميركي. من الواضح أن رهان ترامب يتمثل في الاعتماد على جهاز الدولة المادوري، باعتباره جهازًا يسيطر على البلاد بقبضة من حديد، ويحظى بدعم الجيش وبقاعدة اجتماعية معينة، هي الشافيزية الشعبية، التي يسعى إلى توجيهها.

سيجري ذلك عبر ممارسة ضغط سياسي وعسكري إمبريالي كثيف ومتزامن. وتقدّر واشنطن أن ماريا كورينا ماتشادو وإدموندو غونزاليس غير قادرين على إعادة تنظيم البلاد جذريًا من دون دعم مباشر من الإمبريالية، بما في ذلك التدخل البري. ولا يبدو سيناريو على غرار العراق واردًا بالنسبة إلى ترامب، نظرًا إلى كلفته الباهظة، بما في ذلك على الصعيد الداخلي الأميركي، في وقت تواجه فيه قاعدته الانتخابية» لنجعل أميركا عظيمة من جديد» MAGA انتقادات داخلية حادة، فضلًا عن اقتراب انتخابات التجديد النصفي في وضع ليس جيدا.

مع ذلك، يظل من المثير للدهشة أن يكون جهاز الدولة والبوليبورجوازية قادرين على إحداث مثل هذا التحول.

الجميع يعيش حالة ترقّب، والحكومة الفنزويلية المؤقتة تتخذ مواقف متناقضة، بما في ذلك تجاه شعبها. غير أن السقوط كان عنيفًا، لا سيما بالنسبة إلى أولئك الذين اعتقدوا بإمكانية قيام مقاومة وطنية واسعة النطاق. ويسود الخوف والريبة، وإذا كانت قد جرت بعض المظاهرات الداعمة لمادورو، فإنها بقيت محدودة نسبيًا.

ويُعزى ذلك، من جهة، إلى التفاوت العسكري الهائل والضغط السياسي الشديد الذي تمارسه الإمبريالية الأميركية على فنزويلا، في سياق إقليمي يزداد تدهورًا. ومن جهة أخرى، إلى الانهيار الاستبدادي والسياسي والاقتصادي الذي تشهده البلاد منذ أكثر من عقد، مقارنة بما مثّلته فنزويلا التشافيزية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من زخم شعبي وطني راديكالي وتقدمي مناهض للإمبريالية.

أوضحت المادورية أكثر الجوانب إشكالية في التشافيزية، وعزّزت صعود زمرة بوليبورجوازية في السلطة، أي أوليغارشية راكمت الثروات عبر المصادرة والفساد، مستفيدة من العملات الأجنبية المتأتية من استخراج النفط والمعادن. وبعد قمع المظاهرات وقطاعات من المعارضة المحافظة المؤيدة للإمبريالية، وإغلاق البرلمان المنتخب مؤقتًا، وتركيز السلطات، لم يتردد مادورو في قمع المعارضة اليسارية أيضًا، بما في ذلك حلفاء الأمس، ولا سيما الحزب الشيوعي، فضلًا عن سجن نقابيين وقادة تشافزيين سابقين

أدى تدهور الأوضاع الداخلية، الذي تفاقم بفعل سنوات من العقوبات الجائرة والحصار الأميركي، إلى نزوح نحو ثمانية ملايين فنزويلي من أصل 28 مليون نسمة. ورغم تسجيل انتعاش اقتصادي بطيء خلال السنوات الأخيرة، تجسّد في إدارة براغماتية جدًا قادتها ديلسي رودريغيز في قطاع النفط، فإن العديد من النقابات الفنزويلية تندد بسياسات اقتصادية وحقوق شغل في عهد مادورو أقرب إلى نموذج نيوليبرالي متوحش، يقوم على تدمير شامل للحقوق الأساسية، أكثر مما يمت بصلة إلى أي تصور «اشتراكي».

في ظل هذه الظروف، يتضح تمامًا غياب الشروط الملائمة لمقاومة إمبريالية تستند إلى قاعدة شعبية تعبّئ دفاعًا عن حكومة وطنية شرعية. وإدارة ترامب تدرك هذا الواقع جيدًا. فنحن لسنا في أبريل 2002، حين أطاح انقلاب مدعوم من وكالة المخابرات المركزية الأميركية وأرباب العمل المحليين بهوغو تشافيز، قبل

أن يُجهضه تحرّك شعبي واسع النطاق، مدعوم بموقف رافض من قطاعات حاسمة في الجيش.

لكن هل توجد أقسام من الجهاز العسكري-المدني لا تزال متجذّرة في هذه الرؤية الوطنية-الشعبية، ومستعدة للمقاومة؟ لقد ضعفت الشافيزية الشعبية، واليسار النقدي، والنقابات، والحركات الاجتماعية ضعفًا كبيرًا؛ فأصاب الإحباط بعضَها، فيما جرى احتواء البعض الآخر. ونتيجة لذلك، يسود قدر كبير من الاستسلام، بل وحتى الأمل الواهم، لدى شريحة لا يُستهان بها من السكان، ممن يعتقدون أن هذه الأزمة الجديدة قد تخفف الخناق عن البلاد، وأن تدفّق رؤوس الأموال الأميركية قد يقود إلى انتعاش اقتصادي...

فهل سنشهد إقامة شكل من أشكال الإدارة المشتركة القسرية، والتعاون «المؤيد للإمبريالية»، من قبل جزء من البرجوازية البوليفارية، في محاولة لإنقاذ مصالحها ـ وهو سيناريو غير مرجّح على المدى الطويل ـ مع الاستمرار، في المقابل، في إبقاء البلاد ضمن هذا السياق شبه الاستعماري؟ وما هي قدرات الطبقات الشعبية على إعادة التنظيم المستقل، والنضال من أجل رفض وصاية ترامب والمطالبة بدمقرطة البلاد، في هذا السياق الجديد، بعد سنوات من الحرمان المادي الشديد؟

أوضح ترامب أنه يريد استعادة ما سُرق من الولايات المتحدة من موارد نفطية

يُصرّ الرئيس الأميركي على إعلان رغبته في استعادة السيطرة على الموارد النفطية الفنزويلية، ويعبّر صراحة، ومن دون مواربة، عن مشروع تدمير ما تبقى من سيادة البلاد. فمنذ اكتشاف النفط وحفر أولى الآبار عام 1914، ولا سيما خلال ذروة الاستخراج في ستينيات القرن الماضي، حين كانت الشركات الأميركية متعددة الجنسيات تهيمن على القطاع، جنت هذه الشركات أرباحًا هائلة، بل مفرطة، تفوق بكثير ما حققته نظيراتها في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط أو المملكة العربية السعودية.

هذه هي روح الأوليغارشية الحاكمة في الولايات المتحدة، التي تسعى اليوم إلى العودة إلى نمط التراكم القائم على نزع الملكية. فعندما يقول ترامب إن الأميركيين «أُقصوا» من فنزويلا، قد يبدو للوهلة الأولى أنه يشير إلى تأميم النفط عام 1976 في عهد الاشتراكية الديمقراطية الفنزويلية بقيادة كارلوس أندريس بيريز، غير أنه في الواقع يلمّح، وبصورة أدق، إلى عام 2007، حين أعاد هوغو تشافيز تنظيم الشركات المختلطة لصالح شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA)، وقام بتأميم جزء كبير من عمليات الاستخراج في حزام أورينوكو النفطي، حيث تتركز اليوم الاحتياطات الرئيسية التي قد تصل إلى نحو 300 مليار برميل. وهي أكبر احتياطات مؤكدة في العالم، لكنها من نوع البيتومين الثقيل جدًا، مرتفعة الكلفة من حيث التكرير.

ما يريده الملياردير ترامب هو إعادة هذه الاحتياطات إلى شبكات إكسون وشيفرون وغيرها من الشركات الأميركية الكبرى متعددة الجنسيات، مع السعي إلى التحكم في أسعار النفط الخام عالميًا، علمًا بأن فنزويلا تُعد فاعلًا أساسيًا في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك). غير أن تحقيق ذلك ليس بالأمر السهل، في ظل توجّه نحو 80 في المئة من الصادرات النفطية الفنزويلية حاليًا إلى الصين، فضلًا عن التدهور الحاد في البنية التحتية، رغم أنها لا تزال تسمح بإنتاج يقارب 800 ألف برميل يوميًا.

وعلى أي حال، يتطلب هذا المشروع استثمارات ضخمة، يُقدَّر حجمها بما بين 60 و100 مليار دولار على مدى عدة سنوات، يفترض أن يضخها رأس المال الأميركي. غير أن هذا الخيار لم يُحسم بعد، إذ يتوقف على ضمان استقرار طويل الأمد للسيطرة الاجتماعية والسياسية في البلاد، إضافة إلى إقصاء الصين فعليًا، أو على الأقل تهميشها. إننا إزاء أفق حقيقي لإعادة استعمار قد يتحقق.

في الوقت نفسه، إذا كان محور الطاقة والنفط حاضرًا بوضوح في خطاب ترامب، كما يتجلى في قوله إن «المال يخرج من الأرض في فنزويلا»، فإن البعد الجيوستراتيجي لا يقل أهمية. فقد عبّر ماركو روبيو عن هذا البعد بفظاظة لافتة، حين تحدّث عن ضرورة ترويض المنطقة بأسرها وتهديد أميركا الجنوبية. ولا يقتصر هذا المنطق على فنزويلا وحدها، بل يشمل أيضًا البرازيل، التي لا تزال تتمتع بهامش نسبي من الاستقلال الجيوستراتيجي.

ويتصل بذلك هدف إعادة تنظيم منطقة البحر الكاريبي، والسعي إلى إسقاط كوبا، التي تشكّل هاجسًا دائمًا لعشيرة روبيو، بوصفها «ثمرة ناضجة»، بدل التدخل العسكري المباشر. وتزداد هشاشة كوبا مع فقدانها حليفها الأساسي في كاراكاس، في وقت يمر فيه اقتصاد الجزيرة بظروف أسوأ حتى من تلك التي عرفتها خلال الفترة الخاصة في أوائل تسعينيات القرن الماضي. كما يندرج ضمن هذا السياق تهديد كولومبيا والمكسيك، اللتين تحكمهما اليوم حكومتان تقدميتان تتمتعان بهامش معين من الاستقلالية على المستوى الإقليمي.

تؤكد وثائق «الاستراتيجية الوطنية الجديدة للأمن» الصادرة عن البيت الأبيض في ديسمبر الماضي هذه الرغبة في قلب العلاقات الدولية، بل وفي إحداث «تحوّل فاشي» في بنية النظام العالمي. كرس إريك توسان دراسة مفصلة لهذا الموضوع(1). فنحن ندخل من جديد عصر الدول المفترسة، وعصر العصابات الإمبريالية (التي لم تختفِ أبدًا بالطبع)، حيث لا مكان سوى لمنطق القوة الغاشمة: أميركا اللاتينية تُعامل بوصفها «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة، في حين يُترك لروسيا هامش واسع للتصرف في الساحة الأوروبية، بما في ذلك في أوكرانيا، بينما تُقدَّم الصين باعتبارها العدو «النظامي» الحقيقي، الذي يجب إضعافه في أميركا اللاتينية واحتواؤه في جنوب شرق آسيا.

تعمل إدارة ترامب على إعادة تقسيم العالم لمواجهة تراجع هيمنة الإمبراطورية الأميركية. وتشكل هذه المرحلة من العلاقات الدولية، في زمن العصر الرابع للرأسمالية والتغيرات المناخية والبيئة، واحدة من أخطر المراحل، مع تسارع عسكرة العلاقات بين الدول وتوسّع الصراعات الحربية على نطاق قاري. وقد وصف جلبير الأشقر هذا الوضع بأنه «حرب باردة جديدة»(2) بين تكتلات، وتتسم على نحو متزايد بالصراعات المفتوحة و«الساخنة» والعنف الاستعماري، من غزة إلى مناطق أخرى من العالم.

كيف تُفهم عملية إعادة الاستعمار هذه في أميركا اللاتينية، في وقت تُعد فيه الصين الشريك التجاري الأول للمنطقة؟

يمكن قراءة هذه التطورات في إطار ما بات يُعرف بأزمة متعددة الأوجه للنظام الرأسمالي والإمبريالي. فمنذ أزمة 2008، لم تستعد القوى

العظمى عافيتها الفعلية، ونحن نعيش مرحلة طويلة من «الركود المزمن»، تترافق مع إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية، ومع تركيز مفرط لرأس المال على الصعيد العالمي(3). وفي هذا السياق، تسعى القوة الإمبريالية الأولى، أي الولايات المتحدة، التي تشهد تراجعًا نسبيًا، إلى استعادة مواقعها ومواردها وأسواقها عبر وسائل عنيفة، ومن خلال توسيع نفوذها الجيوستراتيجي.

في هذا الصدد، تكتسي العودة إلى كتابات لينين وروزا لوكسمبورغ وإرنست ماندل وسمير أمين حول الإمبريالية أهمية خاصة، لا بوصفها «حقائق نهائية»، بل باعتبارها أدوات تحليلية تساعد على فهم العلاقات بين المركز والأطراف، ونظرية التطور اللامتكافئ والمركب، ونقاشات التبعية في سبعينيات القرن الماضي(4). فقد ثبت خطأ الأطروحات التي بشّرت بانتهاء عصر الإمبريالية، أو بظهور «إمبريالية فائقة» للشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود، تحكم العالم بمعزل عن الدول. ما يتأكد اليوم هو وجود منظومة إمبريالية شديدة التراتبية والتنافس، تقوم أساسًا على دول قومية قوية، مدعومة بقوى عسكرية وطنية، ترافقها الشركات متعددة الجنسيات ورأس المال المالي.

في هذا الإطار، تتعزز بقوة فكرة «الأمن في نصف الكرة الغربي» ومبدأ الأمن القومي، اللذين يشكّلان جوهر التفكير الاستراتيجي الأميركي تجاه أميركا اللاتينية. وتعود إدارة ترامب، بعنف وصخب، إلى استحضار مبدأ مونرو وامتدادات سياسات روزفلت، في ظل منافسة متصاعدة مع الصين على المستويات التكنولوجية والبنية التحتية (بما في ذلك البنية التحتية للتكنولوجيا الكبيرة والنقدية) والجيوسياسية (حتى لو لم تصل بعد إلى المستوى العسكري) . يمكن لعمل بنجامين بورباومر أن يكون مفيدا في هذا الصدد. فالتطور الرأسمالي للصين منذ التسعينيات يهدد بشكل مباشر العولمة تحت هيمنة الولايات المتحدة والدولار، كما تم بناؤها خلال النصف الثاني من القرن العشرين (5). تتفوق الصين حالياً على الولايات المتحدة في المجال التجاري والاقتصادي في منطقة أمريكا اللاتينية، حيث باتت الشريك التجاري الأول للبرازيل وبيرو وتشيلي وجميع دول أمريكا الجنوبية. ويبدو أن هذه الدينامية يصعب عكسها. حتى المكسيك (خاصة من خلال اتفاقية التجارة الحرة)، المندمجة بعمق في سلاسل القيمة الأميركية، تُعد الصين شريكها التجاري الثاني، ، مع شركات أنشأتها الصين مباشرة على الحدود مع الولايات المتحدة.

قال ترامب ذلك وكرره: لم يعد من الممكن أن تسيطر الصين على الموانئ في المحيطين الهادئ والأطلسي عند مداخل قناة بنما، وقد نجح في تغيير الوضع بضغوط سياسية وملايين الدولارات، لتصبح بنما من جديد قناة خاضعة بالكامل للسيطرة الأمريكية. وتتجلى أدوات هذه السيطرة في القواعد الأمريكية المتعددة، ونشر الأسطول الرابع، والرقابة الصارمة على المستويات العسكرية والإعلامية والاقتصادية، في حين أن الصين لا تملك وسائل عسكرية حقيقية في المنطقة (في هذه المرحلة).

تعتبر العلاقة مع كولومبيا أساسية في هذا السياق، إذ كان هذا البلد حتى الآن مفتاح الاستراتيجية العسكرية والجيوسياسية لمنطقة أمريكا الجنوبية، من خلال «خطة كولومبيا» وبذريعة مكافحة الجماعات المسلحة و«تجار المخدرات». وفي الوقت نفسه، تُعتبر منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي أسهل في السيطرة عليها، (على الرغم من أن كوبا لا تزال تقاوم). وهذا ما يفسر الصراعات الدبلوماسية الشديدة بين ترامب والرئيس بيترو، رغم استمرار المفاوضات.

نتائج هذه المعركة بين العمالقة غير مؤكدة، فحتى في الأرجنتين بقيادة خافيير ميلي، لا تزال الصين تحتل موقعًا مركزيًا في التجارة. ومن هنا تظهر الجوانب الجيوسياسية والأيديولوجية: يريد ترامب تعزيز «أتباعه»، أي اليمين المتطرف الإقليمي، مثل ميلي وبولسونارو وكاست، ويمارس التدخل الانتخابي كما فعل في انتخابات منتصف المدة في الأرجنتين. وقد نجح مؤخرًا في هندوراس، وسيواصل الاعتماد على كاست، المؤيد لبينوشيه الذي انتُخب حديثًا في تشيلي، وعلى الملياردير المحافظ نوبوا في الإكوادور، وعلى اليمين المحافظ الليبرالي في بوليفيا، والضغط على الحكومات، حتى تلك المعتدلة جدًا، مثل حكومة لولا في البرازيل، ليقول لها: «إذا قاومتمونا، فسوف تُعتبرون أعداء، وإذا كنتم أعداء، فسوف نفرض عليكم رسومًا جمركية غير مسبوقة بنسبة 40 أو 50٪، أو سنهددكم عسكريًا، كما فعلنا في فنزويلا».

ويظهر هذا الاستعراض للقوة، الذي يشمل أيضًا غرينلاند، أن الولايات المتحدة تبتعد أكثر فأكثر عن كونها «هيمنة» قادرة على بسط نفوذها فحسب، بل وعن قدرتها على ممارسة القوة الناعمة وتحقيق الالتزام والتوافق: فهي تمثل الآن هيمنة صارمة تركز على العلاقات السياسية والعسكرية والقوة التجارية، مع التهديد بالدمار الاقتصادي أو الاستعماري ضد «غير المنحازين»، بما في ذلك أوروبا وحلفاء الناتو.

لا بد أن تغيير سلاسل القيمة والتنظيم الدولي للعمل أمر معقد للغاية، ولذلك سيتطلب وجود حكومات قمعية جدًا. حتى في فنزويلا، قد يتعارض هذا بسرعة مع ما قد يقدمه ترامب أو غيره على أنه انفتاح ديمقراطي مزعوم.

من المثير للاهتمام ملاحظة التصريحات الأخيرة لشخصيات تمثل الرأسمالية الأحفورية الأمريكية والشركات الكبرى، والتي أعربت عن شكوكها وترددها بشأن حجم الاستثمار الذي سيمثله «استعادة» النفط الفنزويلي لصالحها، وكذلك قلة الضمانات حول المستقبل في ظل عدم الاستقرار السياسي المستمر، إلا من خلال إقامة محمية قمعية ومكلفة. اضطر ترامب إلى استقبالهم وتأكيد التزامه بدعمهم.

في المقابل، أعرب القادة الصينيون عن رفضهم للعدوان على حليفهم الفنزويلي، لكنهم اضطروا للاعتراف بتلقيهم ضربة قاسية، إذ ثبت عدم فعالية معداتهم العسكرية في الميدان. كان المبعوث الخاص لشي جين بينغ إلى أمريكا اللاتينية قد التقى مادورو في كاراكاس لفترة طويلة قبل ساعات قليلة من غارة ترامب، ومع ذلك أصدروا وثائق استراتيجية جديدة تجدد رفضهم للإمبريالية الأمريكية، واعربوا عن استعدادهم للتعاون «الودي» ونقل التكنولوجيا مع دول أمريكا اللاتينية، على عكس الموقف العدواني للولايات المتحدة.

تفهمت الصين التهديد جيدًا، ولديها نقطة ضعف تتمثل في اعتمادها على الطاقة، إذ تشتري البلاد 70 ٪ من احتياجاتها النفطية من الخارج.

دونالد ترامب خلال مقابلة مع كاتي بافليش من Newsnation في قاعة روزفلت، الثلاثاء 11 يناير 2026، في البيت الأبيض

سيسعى القادة الصينيون إلى تعزيز نفوذهم في أمريكا اللاتينية باسم الاحترام المتبادل، على الرغم من النكسة الفنزويلية، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع ترامب في نصف الكرة الغربي. وهم يروّجون لخطاب «مربح للجانبين». ومع ذلك، تظل العلاقة بين الصين وأمريكا اللاتينية غير متكافئة تمامًا: فهم يريدون المزيد من المواد الخام والمعادن والأراضي الصالحة للزراعة والصناعات الزراعية، ويعلنون عن هدفهم في استثمار 500 مليار دولار في المنطقة. ويعد ميناء تشانكاي الضخم، الذي تم افتتاحه مؤخرًا، جوهرة التاج في المنطقة بالنسبة لـ «طرق الحرير». ومع ذلك، يواجه الاقتصاد الصيني تباطؤًا واضحًا.

رغم أن الحزب الشيوعي الصيني ينضم إلى الخطاب حول التعددية وبناء دول البريكس و«الجنوب العالمي»، فإن العديد من النشطاء يدركون جيدًا أن الرأسمالية الجشعة لهذا العملاق الآسيوي لا يمكن أن تجسد بديلًا حقيقيًا من حيث التحرر والتنمية، وحتى من الناحية الدبلوماسية. وقد ظهر ذلك في صمتهم إزاء المذابح في غزة، بل ودعمهم المباشر أو غير المباشر لنتنياهو. إنهم يدافعون عن نظام عالمي آخر، بالتأكيد، ولكنه لن يكون بالضرورة نظامًا يحقق تحرير شعوب الجنوب(6).

تقع أمريكا اللاتينية على تقاطع صفيحتين تكتونيتين متصارعتين: إمبريالية مهيمنة وعنيفة ومأزومة، وهيمنة إمبراطورية عالمية محتملة في طور التكوين. في هذه المرحلة، تمثل الولايات المتحدة أكثر من 36 ٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، وهو رقم هائل. يتم نشر 250 ألف جندي أمريكي حول العالم، في حين لا يوجد سوى بضع مئات من الجنود الصينيين، وربما 30 إلى 35 ألف روسي. ويريد ترامب الاعتماد على هذه القوة العسكرية والصناعية الهائلة لمحاولة إعادة ترتيب مكانة الولايات المتحدة كلاعب عالمي لا يزال من الصعب المساس بها.

هل لديك معلومات عن المقاومة لهذه الهجمة في أمريكا اللاتينية؟ وكذلك موقف الحكومات التي تسمى «تقدمية»؟

فيما يتعلق بالحكومات التقدمية أو اليسارية الوسطية، فإنها تدين العدوان على فنزويلا، واختطاف الرئيس مادورو، وخرق النظام الدولي، وانتهاك سيادة دولة مجاورة. كذلك فعل لولا، وكلوديا شينباوم في المكسيك، وبوريك في تشيلي، وغوستافو بيترو بشكل أوضح في كولومبيا، وهذا لا يعني بالضرورة تأييد نظام مادورو.

تدخل لولا بشكل أساسي على الصعيد الدبلوماسي وبطريقة مترددة إلى حد ما: طالب بعقد اجتماع عاجل للأمم المتحدة، باعتبارها المكان الشرعي لتسوية النزاعات الدولية، وحاول أيضًا حشد منظمة الدول الأمريكية، لكنه أظهر في الوقت نفسه نوعًا من العجز. في حين كانت الحكومات الشعبية الوطنية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تتمتع بقدرة قوية على التعاون والتشارك، مع الاتحاد الجنوب أمريكي (UNASUR) والاتحاد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC) وحتى الرابطة الأوروبية-لاتينية الأمريكية(7) (ALBA) في محاولة للتأثير على الساحة الدولية، فإننا بالأحرى نواجه حالة من التفتت.

لم يعد هناك أي حديث عن مشاريع بنك الجنوب، أو حتى عن عملة بديلة مشتركة. يتراجع اليوم، المثل الأعلى لـ «الوطن الكبير» Patria grande في كل مكان، وتنتشر النزعات القومية واليمين المتطرف، ويثقل انهيار التجربة البوليفارية كاهل المنطقة بأسرها، وتختنق كوبا، وتنقسم الحركة نحو الاشتراكية (MAS) البوليفارية، وتفسح تجربة بوريك المجال لكاست، إلخ. تبدو الحكومات التقدمية الحالية (البرازيل، كولومبيا، المكسيك، أوروغواي) معزولة نسبياً، حتى لو أظهر بيترو، وبدرجة أكبر كلوديا شينباوم، قدرتهما على توطيد قاعدة اجتماعية متعددة الطبقات وانتخابية قوية.

يتمثل العامل الحاسم في مثل هذا السياق في المقاومات «من القاعدة»، والصراعات الطبقية

---

1 «الولايات المتحدة: فهم «العقيدة الجديدة للأمن القومي» وتداعياتها»، 16 يناير 2026، Contretemps web. https://inprecor.fr/etats-unis-comprendre-la-nouvelle-doctrine-de-securite-nationale-et-ses-implications.

2 الحرب الباردة الجديدة، جيلبر الأشقر، يناير 2024، Éditions du Croquant. انظر أيضًا «أصول الحرب الباردة الجديدة. حوار مع جيلبر الأشقر»، 29 أبريل 2023، Contretemps web. www.contretemps.eu/origines-nouvelle-guerre-froide-entretien-achcar.

3 ديوغو ماتشادو، فرانسيسكو لوسا، «الأوليغارشيات الجديدة والقديمة – تحولات نظام تراكم رأس المال»، 13 يناير 2026، Inprecor. https://inprecor.fr/nouvelles-et-anciennes-oligarchies-les-transformations-du-regime-daccumulation-du-capital.

4 سمير أمين، التطور اللامتكافئ، Éd. de Minuit، 1973؛ إرنست ماندل، العصر الثالث للرأسمالية، 10/Édition 18، 1976.

5 بنجامين بورباومر، الصين/الولايات المتحدة، الرأسمالية ضد العولمة، 2024، La Découverte.

6 إريك توسان، «لماذا لا تتحرك دول البريكس ضد الإبادة الجماعية الجارية في غزة»، 6 أكتوبر 2025، Contretemps web. www.contretemps.eu/brics-inaction-genocide-gaza.

7 الولايات المتحدة عضو في منظمة الدول الأمريكية، ولكنها ليست عضوا في اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC)، والتحالف البوليفاري للأمريكتين (ALBA).

والشعبية، بغض النظر عن موقف الحكومات، من أجل تقرير المصير والسيادة الوطنية. إحدى الطرق لزيادة الوزن على الساحة الإقليمية وفي مواجهة ترامب، بما في ذلك بالنسبة لليسار في السلطة، هي الاعتماد على تعبئة شعبية تطالب بالأفق التاريخي المناهض للإمبريالية الذي لا يزال حاضراً بقوة في مخيلة وقيم جزء من سكان أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، في البرازيل أو مع بوريك في تشيلي، كانت السياسة التقدمية تتمثل في تعطيل النضالات والفاعلين في التعبئات. ناهيك عن فنزويلا. قامت حكومة مادورو باحتواء المقاومة و/أو قمعها، وما لم تفعله بشكل مباشر، تولى الاقتصاد المنهار القيام به. لا تزال هناك «بلديات» وبعض التجارب الشجاعة للتنظيم الذاتي، التي وجب دعمها، لكنها هشة.

هذا لا يعني أنه لا توجد في الوقت الحالي تعبئات ومقاومات متعددة. لا تزال قارة ساندينو والزاباتيين مليئة بالنضالات. يبدو ذلك واضحا جدا في البرازيل، كما رأينا في الفترة الأخيرة، ولا تزال حركة المزارعين (MST) بدون أرض قوية، على الرغم من نقاشاتها الداخلية حول علاقتها مع اللولية. في الإكوادور أيضًا، في مواجهة نوبوا، مع التعبئات الكبيرة لاتحاد القوميات الأصلية في الإكوادور CONAIE، والنقابات الحضرية، والائتلافات البيئية، التي نجحت في إلحاق هزيمة سياسية قاسية بالحكومة في استفتاء نوفمبر 2025، ورفضت مشروع القاعدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإصلاح الاستبدادي للدستور. لذلك، هناك تحركات في عدة بلدان.

يمكننا أن نتحدث عن قوة الحركات النسوية في القوميات الأصلية والمناهضة للفكر الاستعماري: فهي على سبيل المثال أمل في تشيلي لمواجهة كاست وتدابيره الاجتماعية الرجعية والعنصرية والذكورية. لكن لا توجد حاليًا تعبئات على نطاق قاري، كما رأينا في الماضي، على سبيل المثال لمواجهة مشروع منطقة التجارة الحرة للأمريكتين(8)، الذي هُزم في عام 2005. يمكن للتعبئات الجماهيرية المتزايدة في قلب الولايات المتحدة، وحركة No Kings، والنضالات ضد العنف البوليسي وشرطة الهجرة الفاشية (ICE)، وفوز مامداني في نيويورك، وإعادة تشكيل اليسار ضد المؤسسة الديمقراطية وغيرها أن تشكل بالفعل نقط ارتكاز أساسية.

وإلا، وجب الاعتراف بأن هناك تراجعًا نحو نهج المحافظين الجدد، بل وحتى رجعيًا على عديد من الأصعدة، في معظم البلدان، ينزل بكل ثقله. كما أن العنف يغزو الحياة اليومية ووسائل الإعلام، سواء كان عنف الكارتلات وتجارة المخدرات، أو عنف الدولة أو الجماعات شبه العسكرية أو الهجرة القسرية. هذا هو الحال في تشيلي، التي أعرفها عن كثب. من الضروري أن نفهم جيدًا ما الذي قاد هذا البلد من الانتفاضة الشعبية الكبيرة في عام 2019 (التي قُمعت بشدة) إلى الانتصار الساحق للبينوشية الجديدة التي مثلها خوسيه أنطونيو كاست في عام 2025: هذا أمر أساسي، في رأيي، لأنه يمثل هزيمة كبيرة لجميع أطياف اليسار الاجتماعي والسياسي في بلد نموذجي للنيوليبرالية العالمية(9).

نمر بمرحلة يمكن أن تبدو فيها النيوفاشية وتيارات اليمين المتطرف المحافظ «بديلاً» في عيون جزء كبير من الطبقات الشعبية، وحيث فقد فيها اليسار مصداقيته أو صلاته بالطبقات الشعبية لصالح الكنائس الإنجيلية المحافظة. بالطبع، من وجهة نظرنا، هذا «بديل» تراجعي يخدم رأس المال، ويخدم تدمير البيئة، والسلطة الأبوية، والهيمنة الوحشية للأوليغارشيات، وما إلى ذلك، كما يخدم الإمبريالية الأمريكية. هكذا، رحب كاست بصخب باحتجاز مادورو وسيليا فلوريس. ينطبق الأمر نفسه على نوبوا الذي نشر تغريدات يؤكد فيها أن الهجوم كان خبراً ساراً لأمريكا اللاتينية. يفكر اليمين المتطرف البرازيلي بنفس الطريقة. فهم جميعا «أذناب» لترامب. وهذا كله في الوقت الذي يقترب فيه أجل الانتخابات في البرازيل وكولومبيا وبيرو في غضون بضعة أشهر. وهناك خطر حقيقي من عودة اليمين في كولومبيا. وماذا سيحدث في البرازيل، مع وجود يسار مؤسساتي مازال معتمدا على شخصية لولا الهرِم (80 عامًا)؟

ما هي السبل التي يمكن ان تقدمها لانجاز برنامج انتقالي عالمي مناهض للإمبريالية؟

هذا طموح للغاية! ولا يمكنني الإجابة بمفردي على سؤال كهذا، الذي يجب أن يتم تناوله وفقًا للظروف المحلية والوطنية ثم العالمية على أساس التراكمات الجماعية للسكان المعنيين. ما يمكن قوله بسهولة هو أنه من المؤكد أننا لن نجد الحل في هذا السياق من العسكرة والهجمات الإمبريالية والحروب والإبادة الجماعية في غزة وغزو فنزويلا وخضوع الشعوب المعمم للحكومات الاستبدادية والقمع الجماعي كما في إيران والنزعة الفاشية... لذلك، كما قال صديقنا دانيال بنسعيد، تكمن الخطوة الأولى في قول: «لا ! (10).

في السياق اللاتيني الأمريكي الحالي، ما تسعى تيارات اليسار المناضلة والراديكالية إلى بنائه هو بالفعل مقاومة مناهضة للإمبريالية، تكون واسعة ووحدوية قدر الإمكان على نطاق القارة، لدعم فنزويلا وللدفاع عن نفسها منذ الآن ضد تدخلات جديدة في القارة. في هذه المرحلة، لا تزال التعبئة القارية أقل بكثير من حجم الطوارئ الراهنة، لكن هناك مطالب بالانسحاب الفوري للأسطول الضخم الذي تحتفظ به الولايات المتحدة منذ شهور في منطقة البحر الكاريبي، وإطلاق سراح مادورو وسيليا فلوريس، وفقاً لمبدأ أن الشعب الفنزويلي، ووحده فقط، له الحق في تقرير من يحكمه(11).

في بلدان «الجنوب»، يتطلب هذا إنشاء جبهات موحدة واسعة لرفض الانتهاكات لسيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير. لكن مثل هذه الجبهات المقاوِمة، مفتوحة وغير عصوبية، لا ينبغي أن تضحي، في الوقت نفسه، ببناء يسار كفاحي، مستقل عن البرجوازيات الوطنية والحكومات التقدمية المتذبذبة التي أبانت عن جميع تناقضاتها على مدى 25 عامًا.

وهذا يعني أيضًا خوض نقاش واضح مع العديد من التيارات «المعسكراتية» في أمريكا اللاتينية، كما هو الحال على الصعيد الدولي: لا يمكن أن تؤدي الاعتبارات «الجيوسياسية» إلى إخفاء النضال ضد جميع أشكال الاستبداد والدفاع غير المشروط عن الشعوب التي تناضل ضد الإمبرياليات الأخرى غير إمبريالية ترامب (بدءًا بروسيا). في بلدان «الشمال العالمي»، هناك حاجة ملحة لبناء تضامن دولي فعال وملموس. هذا ما بدأنا، بشكل متواضع، في تنفيذه في فرنسا حول فنزويلا. عمل أممي تكون مهمته أيضاً التشهير بنفاق حكوماتنا ومسؤوليتها عن

الفوضى في العالم وخضوعها لترامب: جاءت حرب الابادة في غزة لتذكرنا بذلك بشكل مؤلم، وكذلك الموقف المخزي لحكومة ماكرون بشأن فنزويلا. على المدى القصير، في مارس المقبل، يمكن أن يكون مؤتمر بورتو أليغري المناهض للفاشية نقطة انطلاق وجب الاستفادة منها(12). نأمل أن يتحول هذا المؤتمر إلى مؤتمر دولي مناهض للإمبريالية في محاولة لتوحيد القوى السياسية والاجتماعية حول أهداف مشتركة، دون عصبوية، حتى لو لم تتفق على كل شيء، مثل حزب العمال (PT) وحزب الاشتراكية والحرية (PSOL) والاتحاد العمالي البرازيلي (CUT)، وقطاعات اليسار الراديكالي في جميع أنحاء القارة، وحركة فيا كامبسينا (Via Campesina)، والقوى النقابية والحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم.

فيما يتعلق بالبدائل الملموسة، علينا أن نحاول إبراز شعار «الحرب على الحرب الإمبريالية»، مع دعم أولئك الذين يقودون بشجاعة حركات المقاومة من أجل التحرير، لا سيما في أوكرانيا وفلسطين أو في كردستان. أبعد من هذا الجانب «الدفاعي»، فذلك يعني التفكير بشكل جماعي و«إيجابي» في بناء بدائل ديمقراطية في سياق انهيار المناخ والبيئة والمحيط الحيوي والتنوع البيولوجي، وبالتالي التفكير في برنامج انتقالي ما بعد الرأسمالية وما بعد الإنتاجية، أي منظور اشتراكي بيئي وقائم في نفس الوقت على تقليص واع للنمو. نقول تقليص النمو بالطبع في البلدان الغنية، ولكنه يتفاوت وفقًا لمعايير متقاطعة (طبقية وجندرية وعرقية)، وكذلك تقليص النمو في الأوليغارشيات القائمة في بلدان الجنوب. يسير ذلك مع إعادة بناء الخدمات العمومية، وإعادة توزيع جذرية للثروات، وإلغاء الديون العمومية غير المشروعة، والتخطيط البيئي على عدة مستويات (من المحلي إلى العالمي) على أساس التداول، و التنظيم المجتمعي القاعدي، والتنظيم الذاتي، والرقابة الديمقراطية. كل هذا وفق منظور يطرح مسألة الاستغلال والاضطهاد الذي تعاني منه مجتمعاتنا ونعاني منه كأفراد (العنصرية، والتمييز الجنسي، والتمييز ضد ذوي الإعاقة، إلخ).

لا يمكننا "إعلان" جميع هذه الأمور بشكل مجرد، كشعار. كيف يمكننا أن نبني معاً برامج وتدابير انتقالية ملموسة للغاية تندرج في إطار استراتيجية عامة أكثر على أساس مداولات واسعة النطاق؟ أيّ تجارب الماضي يمكن الاستفادة منها واستخلاص دروسها؟ ؟ كيف يمكن لليسار أن «يفتن العالم» مرة أخرى، وأن يخاطب «مشاعر» الملايين من الناس، وأن يشكل كتلة تاريخية تطرح مسألة السلطة وكيفية الحصول عليها، دون أن ينكر ذاته أو ينزلق إلى الدوغمائية؟ لنبدأ أولاً بتجنب الإجابات الجاهزة، فالقرن العشرين وفظائعه لا تزال موجودة.

كما نعلم، لن يكون هناك تحرر دون تحرير العمل، وقد يكون إعادة بناء حقوق العمال/ات (أجراء/ات ومياومين على حد سواء) أول بوصلة لنا. لنعطِ اهتمامنا أيضًا للأوطوبيات والتجارب. فأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، هي موطن الزاباتية والعديد من السيرورات الثورية، وتناقش حركاتها منذ حوالي عشرين عامًا سبل بناء مجتمع «العيش الكريم»، الذي يعتمد على إعادة تفسير بعض مطالب وممارسات مجتمعات السكان الأصليين. ينطبق الأمر نفسه على حقوق المرأة وجميع المطالب النسوية ضد النظام الأبوي(13). رأينا مدى قدرة الحركة النسوية التشيلية على تبني رؤية شاملة وجذرية للتصدي لـ«هشاشة الحياة»، ومواجهة النيوليبرالية، وتشجيع استقبال المهاجرين بكرامة، والدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية. لذا، يجب أن ننطلق من هذا المنطلق للتفكير في المطالب الانتقالية، وتطبيقها بلداً بلداً، ولكن أيضاً من خلال إعادة بناء التضامن الإقليمي والدولي. في مواجهة رأس المال المعولم، من الضروري التفكير على هذا المستوى أيضاً. وذلك دون الاستسلام لنداءات "النزعة الوطنية" التي يطلقها جزء من اليسار، بما في ذلك اليسار المناهض للفكر الاستعماري، مع الاعتراف بضرورة «الحلم» من جديد، وإعادة اختراع قوتنا الجماعية، والمساعدة في بناء جماعي للسيادات الشعبية على عدة مستويات (من بينها المستوى الوطني، بالتأكيد) (14).

نعتقد أن الوضع محدد بشكل مفرط بالكارثة (التي بدأت بالفعل) التي يهدد بها التغير المناخي البشرية، وأنه يجب إعادة التفكير في كل شيء على هذا الأساس. لذا، يجب إعادة التفكير في «البرنامج الانتقالي» الشهير (الذي اقترحه تروتسكي في عام 1938) من الألف إلى الياء. هذا هي المنظور الذي طرحته الأممية الرابعة للنقاش، بعدة لغات، في البيان من أجل ثورة اشتراكية بيئية –القطيعة مع النمو الرأسمالي، وهو نص تمت المصادقة عليه في المؤتمر العالمي الأخير، وثمرة عمل جماعي أممي استمر عدة سنوات(15). التحديات المطروحة هائلة: من الضروري «سحب فرامل الطوارئ»، على حد تعبير والتر بنيامين. ومع ذلك، يجب ألا يشلنا حجم التحديات: كما يقول دانيال تانورو، «فات الأوان على التشاؤم»(16). ترامب ونتنياهو وماكرون وبوتين وعالمهم قادرون على الأسوأ، فلنشعر بأننا قادرون على التفكير في الأفضل! ■

18 يناير 2026

---

8 منطقة التجارة الحرة للأمريكتين ZLEA أو ALCA حسب اللغة.

9 كارينا نوهاليس، بابلو أبوفوم سيلفا، «كاست: الطريق الديمقراطي نحو البينوشية»، 15 ديسمبر 2025، Inprecor. https://inprecor.fr/kast-la-voie-democratique-vers-le-pinochetisme

10 دانيال بنسعيد، العنيدون: مُبرهَنات المقاومة ضد روح العصر ، 2001، Textuel.

11 اقرأ المبادرة التي أطلقها نشطاء أمريكيون لاتينيون «وقف هجوم ترامب الاستعماري الجديد على فنزويلا وأمريكا اللاتينية»، والتي وقعها عدة مئات من الرفاق/ات. https://venezuela-enresistencia.org/.

12 من 26 إلى 29 مارس. المعلومات والبرنامج والتسجيل متوفرة على الموقع: https://antifas2026.org.

13 فيرونيكا غاغو، القوة النسوية أو الرغبة في تغيير كل شيء، دار النشر Divergences، 2021.

14 مؤلف جماعي، «لنحلم كماديين أممين»، Contretemps web، 10 مارس 2025. www.contretemps.eu/rever-materialistes-internationalistes.

15 بيان من أجل ثورة إيكولوجية اشتراكية – القطيعة مع النمو الرأسمالي، متاح بعدة لغات على موقع الأممية الرابعة، ونشرته دار La Brèche.
https://fourth.international/fr/congres-699/mondiaux/874.

16 دانيال تانورو، فات الأوان على التشاؤم! إما الاشتراكية البيئية أو الانهيار، Textuel، 2020

السلطة الجزائرية: عدم كفاءة، لا مسؤولية، غطرسة وقمع!

يشهد مطلع سنة 2026 حالة من الاضطراب بالنسبة للسلطة، مع تراكم الارتجال والتوترات التي تخلق حالة إنذار. سلسلة من الأحداث الاجتماعية والسياسية تُبرز تناقضات بنيوية كامنة في تسيير الشؤون الحكومية، وتناقض الخطابات الانتصارية للرئيس.

ناصر أو حداد
هو عضو في حزب العمال الاشتراكي الموقوف في الجزائر

بقلم
ناصر أو حداد

في صباح فاتح يناير، اكتشف سائقو السيارات الجزائريون المتوجهون إلى محطات الوقود ارتفاع أسعار المحروقات. اتُّخذ القرار في الخفاء، دون أي إعلان أو إعلام. حتى شبكات التواصل الاجتماعي، التي عادة ما تُطلق عبرها التنبيهات، فوجئت بالأمر!

قبل ذلك، صدر، دون نقاش ودون أي تفسير، قانون عقابي وبوليسي يتعلق بالسير على الطرق، يُحمّل السائقين وحدهم المسؤولية الكاملة عن الحوادث المميتة التي تشهدها الطرق الجزائرية. كان هذان الحدثان كافيين لإشعال إضراب لدى الناقلين، ما شلّ لمدة تزيد عن أسبوع تنقّل المسافرين والطلبة، وعلى وجه الخصوص نقل البضائع.

كما تبيّن أن قرارات اقتصادية أخرى، اتُّخذت على عجل، وغالبًا عقب إعلانات انتصارية للرئيس، كانت غير قابلة للتطبيق في الممارسة المالية للبلاد. وقد تفاعلت المؤسسات متأخرة من أجل تنفيذها. وكان هذا حال، على سبيل المثال، قرار رفع المنحة السياحية للمسافرين إلى الخارج من 100 يورو إلى 750 يورو سنويًا[1]. غير أن تطبيقه تأخر، ولا يزال يثير اضطرابات على مستوى الحدود.

تولّد هذه القرارات الاقتصادية أو الأمنية، التي غالبًا ما تُتخذ دون دراسات مسبقة، والغموض الذي يلف المشهد المؤسساتي، شعورًا عامًا لدى الرأي العام بأن البلاد تسير دون رؤية واضحة. ويُضاف إلى هذا السياق الداخلي دبلوماسية خارجية متعثرة ومترددة في جميع الملفات -من فلسطين إلى الصحراء الغربية، ومن التوترات على حدودها في الساحل إلى الأزمات والتحولات التي يشهدها الشرق الأوسط، ومن رفض ترشحها من طرف مجموعة بريكس إلى الصمت اللافت إزاء الهجوم العنيف للولايات المتحدة على فنزويلا- وذلك في لحظة تتسم فيها الساحة الدولية بعودة واضحة إلى المنطق الإمبريالي والافتراسي للسيطرة الأمريكية. وهي كلها مؤشرات تعزز الانطباع لدى الرأي العام بأن البلاد مقبلة على مستقبل معقد.

قانون حول السير
وإضراب يشل اقتصاد البلاد

في الوقت الذي يضرب فيه النظام البوليسي بطريقة «وقائية» كل نزعة احتجاج لدى العمال أو كل إضراب نقابي، فإنه لم يتوقع حجم الاحتجاج الذي أطلقه الناقلون. فقد أثار قانون جديد، صيغ كرد فعل على الحوادث المميتة وعلى خطاب متكرر حول «الإرهاب الطرقي»، ردود فعل قوية لدى سائقي الشاحنات. وأمام تدهور البنية التحتية وارتفاع تكاليف الاستغلال، التي تُعدّ جد مرتفعة، سارع ممثلو القطاع إلى رفض النص الجديد واعتبروه «منفصلًا عن الواقع».

وقد شلّ إضراب عام، انطلق في فاتح يناير، نقلَ البضائع وكشف هشاشة العديد من سلاسل الإمداد. وأمام حجم الاحتجاج وآثاره على الحياة اليومية للجزائريين، قرر النظام فتح باب الحوار، والاتجاه نحو التراجع وإدخال تعديلات على القانون. وهو ما يشكل أول ثغرة في البنيان القمعي وخطاب الصرامة الذي تُظهره السلطة.

ارتجال اقتصادي ومالي...

يظهر ارتجال آخر على الصعيد المالي، يبدو بدوره غير قابل للتطبيق فور صدوره. فقد أمر بنك الجزائر البنوك التجارية بالتحول السريع إلى الرقمنة، وحصر المعاملات النقدية في الحالات «الاستثنائية والمُبرَّرة» فقط. وإذا كان الهدف من هذا القرار هو إرساء مزيد من الشفافية في المعاملات المالية وتقليص الطابع غير المُهَيكل للاقتصاد إلى حد ما، فإن هذه المذكرة أثارت عمليًا رد فعل فوري من حائزي رؤوس الأموال. وقد تم سحب الإجراء بعد خمسة عشر يومًا، مما أكد مقاومة الدوائر المظلمة وممارسات تبييض الأموال.

يضع هذا التوجه الفاعلين في وضعية استحالة تطبيقه تقنيًا في الوقت الراهن، إذ تم اتخاذه دون الأخذ بعين الاعتبار أن النقد يشكل الوسيلة الرئيسية للمعاملات، وأن وسائل الدفع الإلكترونية لا تزال محدودة الانتشار.

وإذا أثار هذا الإجراء موجة من الاحتجاجات، فلأن المعنيين والمعنيات — أي التجار والمقاولات الصغيرة والكبيرة — اعتبروا القرار غير قابل للتطبيق وقادرًا على «تعطيل نشاطهم اليومي». وهذا النشاط قائم في جزء كبير منه على ممارسات غير رسمية وغير قانونية تفلت من الرقابة الجبائية. وأمام هذه المقاومة «السلبية»، تراجع بنك الجزائر رسميًا ومنح البنوك التجارية هامش تقدير مبنيًا على تقييم «مخاطر كل زبون».

ويعكس هذان التدبيران «التصحيحيان» بوضوح الصلة الوثيقة بين الممارسات الاحتيالية

في المعاملات المالية ومكون السلطة التنفيذية الحكومية، وهو ما يعزز الشكوك المتنامية لدى الرأي العام.

حول «المراجعة التقنية» للدستور

تُضاف إلى هذه التوترات تساؤلات ومنطقة ظل أخرى، عقب الإعلان في نهاية سنة 2025 عن مراجعة دستورية «تقنية»، قبل أن يتم تأجيلها دون تحديد أي موعد. ولم تُنشر أي معلومات حول مضمون وطبيعة هذه المراجعة، باستثناء التبرير الرسمي المتمثل في «ضرورة تعميق النقاش».

وهذا يغذي الشكوك القائمة وشعور عدم اليقين المؤسساتي في بلد عرف تعديلات دستورية متتالية كانت في صالح ديمومة النظام، بل وفي خدمة الرئيس. وقد بدأت أصوات على شبكات التواصل الاجتماعي تتحدث، بصفتها «مجسّات» غير رسمية، عن «ضرورة تمديد ولاية الرئيس»، التي يحدّدها الدستور بولايتين فقط.

دبلوماسية تتمايل في خطاب سيادوي معتدل

على الصعيد الدولي، يُلاحظ تغير على المستوى الدبلوماسي. فعلى خلاف تقليد معروف بالصرامة والمعاملة بالمثل في قضايا السيادة ورفض التدخلات، التزمت رئاسة تبون-شنقريحة2 صمتًا لافتًا إزاء الهجوم العنيف للولايات المتحدة على فنزويلا، وهو هجوم يقوّض ما تبقى من الشرعية الدولية، التي كانت منتهكة أصلًا، لا سيما في فلسطين المحتلة.

وكذلك الحال بخصوص هذه القضية، أو القضية السورية، واليوم إيران التي تشهد انتفاضة داخلية وتتعرض لتدخلات خارجية، تبقى الدبلوماسية الجزائرية مترددة أو صامتة. وما يُدرج ضمن خانة «الواقعية الجديدة» هو في الحقيقة منعطف لافت يُبعد الجزائر عن «محور المقاومة»، مهما كان شكليًا، ويقرّبها من محور الشر الإمبريالي السائر في طريق الحرب.

وبالفعل، فقد أرغمت التصويتات الأخيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الجزائر على تقديم تنازلات استراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بالصحراء الغربية والحرب على غزة، وهما ركيزتان من ركائز تدخلها الدولي. وقد أضعفت هذه الانعطافات مصداقية خطابها القومي المتشدد، من خلال زرع الشك حول صدقه وقدرة النظام على تجسيده عمليًا. كما أثارت في الداخل اضطرابًا وقلقًا، تفاقما بسقوط بشار الأسد في سوريا، الذي انتصر عسكريًا على خصومه، لكنه كان هو الآخر ضحية عزلته وتخلّي الحليف الروسي عنه — وهو الحليف المفترض أيضًا للجزائر. وقد فضّل هذا الحليف إثيوبيا في الانضمام إلى مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)، واختار دعم الأنظمة العسكرية في الساحل المعادية للجزائر.

وتتناقض هذه الانعطافات، مع ذلك، مع نبرة أكثر حدّة تجاه المغرب وفرنسا والإمارات العربية المتحدة. وقد تصدّرت الإمارات المشهد الإعلامي في سياق إعادة توازن القوى في الخليج. وتساءلت بعض وسائل الإعلام، في دورها كـ«مستطلِع وصانع للرأي»، صراحة عن إمكانية قطع العلاقات بين الجزائر وأبوظبي، في وقت تمر فيه الإمارات بمرحلة دقيقة في علاقتها مع المملكة العربية السعودية.

يبدو أن لكل ملف، إذا أُخذ على حدة، سياق مختلف. غير أن تراكبها وتزامنها يثيران تساؤلات حول قدرة النظام على الاستشراف والصمود أمام التحديات التي تفرضها الوضعية العالمية الجديدة والرهانات الإقليمية المستجدة. ولا يشكل أي من هذه الوقائع، في حد ذاته، قطيعة، لكنها مجتمعة ترسم ملامح وضعية انتظار تُراقَب فيها القرارات المقبلة بما يتجاوز الخطابات الرئاسية الانتصارية.

قانون مناهض للأمة لسحب الجنسية من المعارضين الجزائريين

على الصعيد الداخلي، يعزّز النظام القمعي، الذي جرى إرساؤه منذ نهاية الحراك لمواجهة أي نزعة احتجاجية، أدواته بوسائل قانونية أخرى، غير المادة 87 مكرر. ويُعدّ القانون الأخير الذي يسمح بـ«سحب الجنسية الجزائرية الأصلية»، والذي صوّت عليه المجلس الوطني الجزائري بالإجماع، نموذجًا صارخًا على ذلك، وهي حالة فريدة في العالم.

ولتبرير هذا السحب، يشير القانون إلى أسباب من قبيل «الأعمال التي تمسّ أمن الدولة أو وحدتها»، و«المشاركة، بما في ذلك المالية أو الدعائية، في منظمات إرهابية أو تخريبية في الخارج». ويجب التذكير بأن مئات الجزائريين/ات يقبعون في السجون بموجب هذا النوع من التهم الفضفاضة والغامضة. في الواقع، يسعى النظام، من خلال هذا القانون، إلى توسيع دائرة القمع لتشمل أي صوت معارض، بما يعني عمليًا كل أشكال التعبير السياسي أو النضالي النقدي، ولا سيما تلك الصادرة من الخارج.

فالخارج أصبح، أكثر فأكثر، الفضاء الذي تحاول فيه التوجهات النقدية أو المعارضة للسلطة أن تنتظم. وهو ما يشكل عودة إلى نقطة البداية، حيث كان كل من آيت أحمد، وبوضياف، ومحمد حربي — على سبيل المثال لا الحصر من بين الشخصيات الأكثر رمزية — مُجبرين على المنفى، دون أن تُسحب منهم الجنسية.

ويذكّرنا هذا المسار بالنظام النازي الألماني، مع قانون «سحب الجنسية»، الذي كان أول نظام في العالم يجرؤ على التشريع لسحب الجنسية الأصلية، قبل أن تحذو حذوه أنظمة مماثلة، مثل نظام فيشي.

الحجة المزعومة لـ«التهديد الخارجي» المصطنع

هذا القانون، الذي ينص على سحب الجنسية، موجّه مباشرة ضد المعارضين مزدوجي الجنسية، حتى عندما تكون جنسيتهم الجزائرية أصلية، مع التلويح بـ«التهديد الخارجي». وتتمثل وظيفته الأساسية في تبديد التوترات داخل النظام عبر خطاب قومي متشدد، من شأنه تسهيل قبول التنازلات المستقبلية الحتمية في مواجهة الضغوط الخارجية الفعلية، التي ستكون — أو هي بالفعل — مفروضة عليه بفعل عجزه على الصعيد الدولي وضعفه الداخلي.

ويمثل «التهديد الخارجي» اليوم الحركة من

---

1 المنحة السياحية هي المبلغ السنوي الأقصى من العملات الأجنبية الذي يمكن للمواطن الجزائري الحصول عليه بسعر الصرف الرسمي للسفر خارج التراب الوطني.

2 عبد المجيد تبون هو الرئيس منذ ديسمبر 2019، وقد تم «انتخابه» مرة أخرى في 2024. سعيد شنقريحة هو رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

أجل تقرير مصير القبائل (MAK) وحدها. أما الإسلاميون، فلم يعودوا يُعتبرون «خطرين»، بعد إخفاقاتهم في الشرق الأوسط، لا سيما مع تراجع إيران، التي تمثل «محور المقاومة» منذ ثورتها عام 1979. لذلك، يجري تضخيم هذه الحركة (MAK)، التي تمثل أقلية معزولة، وإضفاء أهمية تفوق حجمها الحقيقي، لتحويلها إلى أداة تخويف. ويمنح ذلك النظام فرصة لشيطنة التعبيرات المعارضة القادمة من منطقة القبائل، قلب الاحتجاج في الجزائر، وتقويضها وتحييدها، عبر الخلط المتعمّد بين أي موقف سياسي معارض وهذه الحركة.

في هذا السياق، يجب فهم الاعتقال غير المعقول لزميلنا لياس التواتي، عضو قيادة الحزب الاشتراكي للعمال (PST). فقد وُجّهت إليه اتهامات شكلية بالانتماء إلى «الحركة من أجل تقرير مصير القبائل»، وبالتأييد للصهيونية والترويج لمشروع تقرير المصير. غير أن مواقفه، المتاحة للجميع عبر كتاباته على شبكات التواصل الاجتماعي، تُظهر العكس تمامًا، إذ إن موقفه الداعم للقضية الفلسطينية ثابت وواضح. ومن هنا ينبغي إدراك جوهر هذا التعسف: إنه تجسيد لسياسة قمعية سلطوية موجهة ضد أي رأي صادر عن الشعب أو عن التنظيمات السياسية، وهي سياسة لا تزال في طور الانتظار من حيث الإجراءات، لكنها مرشحة للاستمرار والتفاقم.

غير أن هذا القمع، الذي يحتقر أي شكل من أشكال العقل السياسي، ليس أعمى تمامًا؛ فهو صادر عن سلطة أمنية معروفة بـ«احترافيتها» منذ جهاز MALG وصولًا إلى أجهزة الأمن القادرة على صناعة الرؤساء وإسقاطهم.

ومن هنا تطرح الأسئلة التالية:

هل هو فرط حماسة أم عمل بوليسي محلي هاوٍ؟ هذا ممكن. فلياس التواتي يُعدّ بالفعل شخصية مؤثرة، وكان منذ زمن بعيد تحت مراقبة الشرطة في عدة قضايا قضائية مرتبطة بنشاطه. لكن، بعيدًا عن التعسف البسيط أو فرط الحماسة المحلي، نادرًا ما يُنكر «المركز» علنًا تصرفات مرؤوسيه المحليين أو ينتقدها؛ بل يترك الأمور تُسوّى في الخفاء. ومن هذا المنظور، تستكمل العدالة المحلية مسارها حتى النهاية، خوفًا من الأسوأ. وبالمناسبة، توجد محليًا مبررات كافية، في نظر السلطة، لاعتقاله: فهو «مؤثر» فعليًا، لا سيما في القضايا البيئية، وقد عطّلت مواقفه وأفعاله مصالح بعض المستثمرين المحليين. ويؤدي هذا المناخ القمعي وظيفته على أكمل وجه.

كل رأسمال في أزمة يسعى إلى حرف انتباه الشعوب عبر تطبيق منطق التطهير الداخلي. ويُدعَم هذا المشروع السياسي بخطاب حول العدو الداخلي الذي يجب القضاء عليه، كما يُعالج الجسم المريض. وبالتالي، ينبغي إزالة «الشوائب» التي تُضر بالأمة، وتمنع تحرير قواها الإنتاجية، وتؤدي إلى هلاكها.

تدمج القوى النيوليبرالية في الدول النامية جزءًا كبيرًا من الطموحات السياسية لليمين المتطرف في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتصعد تدريجيًا سلّم القومية والاستبداد، وهو ما يتجلى في تعزيز المراقبة، وملاحقة المتمردين، وتجريم الحركات الاجتماعية، وتقييد الحقوق المدنية، ونشر خطاب مضاد للتقدم بشكل دائم.

غير أن الأزمة التي تعيشها النيوليبرالية الجزائرية ليست اقتصادية فحسب، ولا تقتصر على صعوبات الاندماج في السوق العالمية، بل هي في المقام الأول أزمة أيديولوجية: أزمة تمثيل سياسي، وأزمة مؤسسات سياسية، وأزمة وساطات بين الدولة والمواطنين. يخلق نظام تبون/شنقريحة شكلًا من «دولة الاستثناء»، حيث يصبح كل شيء مباحًا، حتى العبث. ولا يكمن جوهر المشكلة في طبيعة الاتهامات أو مسار المحاكمات، إذ إن التعسف الكافكاوي، في حالة لياس التواتي، يبلغ حدّ الكاريكاتير.

وعلى الصعيد القانوني الدقيق، يبدو أن تحويل «الحركة من أجل تقرير مصير القبائل» و«الخطر القبائلي» إلى شبح يُستعمل لتجريم أي صوت معارض، أصبح الشعار المركزي للجهاز القمعي. ففي الوقت نفسه، يُمنع ناشط آخر في الحزب الاشتراكي للعمال، سمير العربي، من مناقشة أطروحته للدكتوراه، لأنها تتناول منطقة القبائل ومشروع «الحركة من أجل تقرير مصير القبائل». والرابط بين الحالتين هو تطوير تحليل ماركسي لمكانة القبائل في الوضع الراهن وفي التاريخ السياسي للبلاد، وهو ما يعيدنا إلى معالجة الأزمة السياسية لسنة 1949، المعروفة أيضًا بـ«الأزمة البربرية-الماركسية»3.

مشروع قانون لتعزيز سيطرة السلطة على الأحزاب السياسية

يتعزز التحكم الذي تمارسه الدولة الجزائرية على الحياة السياسية. واستكمالًا لهذا الطيف القمعي، جرى اعتماد مشروع قانون إطار في مجلس الوزراء أواخر سنة 2025، من المنتظر عرضه قريبًا على البرلمان. وينص هذا المشروع على تشديد شروط إنشاء الأحزاب ونشاطها، وهي التي تعاني أصلًا من تضييق مستمر على هامش عملها.

ويُقدَّم المشروع على أنه «تحديث» للإطار القانوني ووسيلة لترشيد المشهد الحزبي المجزأ، ويُدخل، من بين أمور أخرى، تحديد عدد ولايات مسؤولي الأحزاب، بحيث لا تتجاوز ولايتين مدة كل منهما خمس سنوات. كما يفرض مشاركة انتخابية إلزامية على الأحزاب السياسية، ويرفع مستويات التمثيل الإقليمي، ويعزز الرقابة الإدارية، ما يقلّص بشكل كبير من استقلاليتها ويزيد من هشاشة التعددية الحزبية.

ويأتي هذا المشروع في سياق استمرارية التعديل الدستوري لسنة 2020، الذي صاغه النظام عقب حراك 2019 لاستعادة السيطرة على المجال السياسي، إذ يسعى إلى تحويل النشاط النضالي والحزبي إلى نشاط خاضع لقيود إدارية دائمة، يصبح فيها بقاء الأحزاب مرهونًا بالالتزام الصارم بالقواعد التي تفرضها الدولة.

وهكذا، تقدم مجمل هذه الوقائع السياسية والقانونية صورة واضحة عن مشروع تطهير سياسي تنفذه السلطة الجزائرية، مشروع بدأ بعد الحراك ويبدو مرشحًا للاستمرار على المدى الطويل، في إطار ترسانة قمعية آخذة في التشكل على المستويين الإقليمي والدولي الجديدين. ■

23 يناير 2026

3 كان ما يسمى بـ «الأزمة البربرية التي عاشتها «الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية» « بين سنتي 1949 و1954، أزمةً داخليةً ناجمة عن خلاف بين المناضلين وقيادة الحزب حول تعريف الجزائر كبلد عربي ومسلم، وحول المكانة التي ينبغي أن يحتلها المكوّن الأمازيغي. انظر: «الأزمة البربرية لسنة 1949، صراع متعدد الأبعاد»، عمار وردان، 1987، دار إيديسود Édisud .

ملف صربيا

بعد انهيار سقف محطة القطار في نوفي ساد وتصاعد الانتفاضة في صربيا، لم تكن هناك أي تغطية تقريبًا في وسائل الإعلام الرئيسية، ولا حتى في وسائل الإعلام اليسارية. كان هناك القليل جدًا من المعلومات حول ما كان يحدث بالفعل على أرض الواقع. ماذا كانت مطالب الطلاب الذين احتلوا الجامعات؟ هل يمكن وصف حكومة فوتشيتش بنظام استبدادي؟ ما هو مستقبل هذه النضالات؟

في هذا السياق، توجه وفد من اليسار المناهض للرأسمالية (الفرع البلجيكي للأممية الرابعة) برفقة لوسيان بيربيت إلى صربيا في مايو 2025 للقاء الطلاب والحركات المناضلة. كانت هذه الرحلة مهمة أيضًا للأممية الرابعة من أجل ارساء صلات في البلقان.

تطورت الأوضاع في صربيا: انتهت احتلالات الجامعات، وتم تقديم قائمة للانتخابات وبدأت مرحلة قمعية للغاية ضد حركة الاحتجاج على النظام. هكذا عدنا، في أكتوبر 2025، إلى صربيا كوفد من الأممية الرابعة (رفيقين من الحزب المناهض للرأسمالية NPAA واثنان من اليسار المناهض للرأسمالية)، من أجل ارساء صلات مع الرفاق المناضلين. بعد ذلك، توجهت رفيقة أخرى من NPAA إلى عين المكان لتغطية المسيرة الكبرى في فاتح نوفمبر/تشرين الثاني 2025. هذه النصوص المختلفة هي نتيجة هذا العمل الجماعي.

أزمة النظام، التبعية الإمبريالية والنضالات من أجل تقرير المصير

منذ انهيار يوغوسلافيا في مطلع تسعينيات القرن الماضي، تعيش صربيا أزمة بنيوية دائمة. لم يؤد تدمير الدولة اليوغوسلافية إلى نشوء دول قومية جديدة فحسب، بل فتح الطريق أيضا أمام تطور رأسمالي متسارع فُرض تحت ضغط إمبريالي، وأعاد بشكل عميق تشكيل العلاقات الطبقية في المنطقة.

إلينا فرناندیز فرناندیز
عضوة في اليسار المناهض للرأسمالية (بلجيكا).

بقلم
إلينا فرناندیز فرناندیز

تقع صربيا التي تم إدماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، في موقع نموذجي لبلد شبه-طرفي. فموقعها الجغرافي الاستراتيجي في قلب البلقان وعلى أبواب الاتحاد الأوروبي يجعلها ساحة تنافس بين قوى إمبريالية متعددة: الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، روسيا، والصين، إضافة إلى ملكيات الخليج أو المملكة المتحدة وغيرها.

مستعمرة طرَفية

لا تسيطر صربيا لا على سلاسل القيمة ولا على جهازها الإنتاجي. أدت الخصخصة الواسعة التي نُفذت منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تصفية إرث الملكية الاجتماعية اليوغوسلافية، ونقل الثروات الجماعية إلى رؤوس أموال خاصة، أجنبية في الغالب.

في هذا الإطار، تعمل صربيا كمستودع لليد العاملة الرخيصة، وفضاء لاستخراج القيمة لصالح رأس المال الكبير، وسوق أسيرة للاستثمارات الإمبريالية. إن غياب السيادة الاقتصادية ليس حادثا عرضيا، بل هو الشرط ذاته لاندماجها التبعي في الرأسمالية العالمية.

من إعادة الرأسمالية إلى إعادة الشكل السلطوي

ترافق الانتقال الرأسمالي، ولا سيما في عهد ميلوشيفيتش، مع انهيار اجتماعي : بطالة جماهيرية، تفاقم اللامساواة، فساد معمم، وتدمير لشبكات الحماية الاجتماعية. ولم يتحقق الوعد الليبرالي بديمقراطية مزدهرة أبدا، لأنه قام على وهم: وهم رأسمالية طرفية «رابحة».

خلق المأزق الشروط المادية لظهور نظام سلطوي - نيوليبرالي. فألكسندر فوتشيتش، الرئيس منذ عام 2017، ليس حالة شاذة، بل هو نتاج سياسي لهذا التسلسل التاريخي.

الحديث عن «نظام» هنا أساسي. فالسلطة لا تقتصر على الحكومة أو الرئاسة، بل تمتد إلى الإعلام، والقضاء، والنقابات الصفراء، والشرطة، والعمليات الانتخابية، والأطباء والمحامين، إلخ. يعمل الحزب التقدمي الصربي (SNS) تقريبا كحزب شمولي، منظِّماً نظاماً زبونيا يُشترط فيه الولاء السياسي للحصول على العمل أو المساعدات الاجتماعية أو الموارد العامة.

> **لا تسيطر صربيا لا على سلاسل القيمة ولا على جهازها الإنتاجي**

الانتخابات، التعبئة الشعبية وأزمة النظام

في مواجهة هذا النظام، برزت تعبئات جماهيرية مهمة، قادتها خصوصا فئات الشباب والطلبة وقطاعات شعبية. اتخذت هذه التعبئات أشكالا مختلفة بحسب المناطق، كاشفة عن ديناميات اجتماعية وسياسية متباينة.

يندرج الحراك الطلابي في نوفي ساد Novi Sad، المركز الجامعي والمدينة المندمجة تاريخيا في الدوائر الاقتصادية الأوروبية، ضمن مواجهة مباشرة للاستبداد والفساد وتدمير الخدمات العامة. وهو يعبر عن تسييسٍ جيلي، متجذر في المطالب الديمقراطية والاجتماعية.

أما في نوفي بازارNovi Pazar ، فالدينامية مختلفة. تحمل المدينة الواقعة في إقليم السنجق، ذي الغالبية البوسنية المسلمة، المهمش تاريخيا، ذاكرة ثقيلة: إقصاء اقتصادي، تمييز سياسي، وعنف رمزي ومادي موروث من الحروب اليوغوسلافية ومن قومية الدولة الصربية

إن التعبئات التي تتطور اليوم هناك لا تندرج فقط في إطار احتجاج اجتماعي، بل في مسار تصحيح تاريخي وتقارب سياسي.إن تلاقي طلبة وناشطين من نوفي ساد ونوفي بازار يُعد حدثا سياسيا بالغ الأهمية: فهو يقطع مع عقود من التشرذم الإثني والديني والإقليمي الذي غذته النخب الحاكمة.

يعبر هذا التلاقي عن تشكيك عملي في القومية كأداة للهيمنة الطبقية. كما يطرح، بطريقة جنينية لكنها حقيقية، إمكانية تقرير المصير الديمقراطي والاجتماعي عابر للهويات، متجاوزا الانقسامات الموروثة عن تفكك يوغوسلافيا.

فلاديمير بوتين وألكسندر فوتشيتش خلال احتفالات الذكرى الثمانين لـ"انتصار الشعب الصيني في حرب المقاومة ضد اليابان ونهاية الحرب العالمية الثانية".

التناقض الانتخابي وأزمة النظام

يراهن جزء من المعارضة على المسار الانتخابي لإضعاف النظام أو إسقاطه. غير أن هذه الاستراتيجية تصطدم بتناقض بنيوي. فحتى في حال وجود أغلبية شعبية معادية للسلطة، فإن تحكم جهاز الدولة بالعملية الانتخابية يجعل أي تداول للسلطة شديد الهشاشة.

تعمل الانتخابات أكثر كآلية لإضفاء الشرعية أكثر من كونها أداة فعلية للسيادة الشعبية من خلال شراء الأصوات، الضغوط الاقتصادية، التزوير، والتحكم في فرز الأصوات.

يبقى السؤال الحاسم: ماذا سيحدث إذا رفض النظام حكم صناديق الاقتراع؟ هذا النظام في أزمة، ولم يعد قادرا على ضمان إعادة إنتاج مستقرة لسلطته.

حتى الهزيمة الانتخابية لفوتشيتش لن تعني سوى سقوط شخصية مركزية، وليس انهيار النظام، حيث ستبقى الدولة، والجهاز القمعي، والبنى الاقتصادية، والتحالفات الدولية، قائمة.

واجهة دولية

يشكل تنظيم معرض «إكسبو 2027» في بلغراد عنصرا مركزيا آخر في استراتيجية النظام. فالمعرض، الذي يُقدَّم كفرصة للجاذبية الدولية و«التنمية الاقتصادية»، يندرج في الواقع ضمن منطق مشروع غامض واستبدادي بشكل عميق، سبق اختباره.

على غرار مشروع «بلغراد ووترفرونت»، تُستخدم هذه الاستثمارات العملاقة ذريعة لتعبئة واسعة للأموال العامة، واعتماد إجراءات استثنائية، وتعليق فعلي للرقابة الديمقراطية. إذ تُسحب المشاريع الحضرية الكبرى من النقاش البرلماني والمجتمعي، وتُسند إلى شراكات عامة-خاصة غير شفافة، غالبا ما ترتبط برؤوس أموال أجنبية وبدوائر قريبة من النظام.

تسمح هذه المشاريع بتوجيه الموارد العامة نحو شركات خاصة، وسوق غير شفافة، وتشجيع المضاربة، وتعزيز شبكات للزبونية تربط النظام برؤوس الأموال العابرة للحدود وبالفاعلين المحليين. وبهذا يسعى النظام إلى تقديم نفسه على أنه حداثي ومحترم.

أما النتائج على السكان الصرب فهي خطيرة، إذ تؤدي هذه المشاريع إلى عمليات تهجير

الأحياء الشعبية وتدمير الفضاءات العمومية، إضافة إلى مديونية البلاد، وبالتالي إلى تعميق هشاشة الطبقة العاملة الصربية.

يندرج بناء محطة قطار نوفي ساد، في إطار تمديد «طريق الحرير» الجديد، ضمن المنطق ذاته. فهو مشروع يخدم بطبيعته نمو رأس المال الصيني وتوسعه في السوق الأوروبية. وقد أدى انهيار مظلة المحطة إلى مقتل 16 شخصا، وأشعل حركة قطيعة مع فساد نظام فوتشيتش.

البلقان، الإمبريالية والبدائل

تندرج الحالة الصربية ضمن دينامية إقليمية أوسع. فالبلقان فضاء مجزأ، يُبقى في حالة عدم استقرار دائم بفعل تنافس الإمبرياليات. فلا الاتحاد الأوروبي، ولا روسيا، ولا الصين تقترح تحررا حقيقيا : فكل طرف يسعى إلى تأمين مصالحه الاقتصادية والجيوسياسية.

> **فالبلقان فضاء مجزأ، يُبقى في حالة عدم استقرار دائم بفعل تنافس الإمبرياليات**

قد يكون البديل الجدير بالبحث هو قيام اتحاد بلقاني، في ظل تشابه شروط الاضطهاد الرأسمالي. هكذا طريق قد يجعل التحرر الاقتصادي لصربيا ممكنا.

لا تستطيع صربيا أن تعلن بين عشية وضحاها أنها لن تكون بعد الآن ساحة للاستخراج المفرط، وغسل الأموال، والتبادل غير المتكافئ. فمن جهة، لا تملك وسائل الإنتاج الأولية، ومن جهة أخرى ستكون الضغوط الخارجية عليها شديدة إلى حد لا يمكنها التحمل طويلا. فالرأسمال لديه الكثير ليجنيه في صربيا: الليثيوم، والبورون، وموقعها الجغرافي، ويدها العاملة الرخيصة...

آفاق النضال: ما بعد تغيير الطاقم السياسي

السؤال الجوهري ليس فقط «من يحكم»، بل أية طبقة تحكم ولأية مصالح. إن النضال ضد النظام الصربي لا يمكن أن يقتصر على تداول انتخابي للسلطة. بل يطرح ضرورة بناء تنظيم شعبي مستقل، قادر على الجمع بين النضالات الاجتماعية والديمقراطية والمناهِضة للإمبريالية

في سياق أزمة النظام، قد تكون صناديق الاقتراع ساحة مواجهة، لكنها لا تكفي. تقرير المصير الحقيقي يقتضي قطيعة مع التبعية الإمبريالية، والمحسوبية الرأسمالية، والجهاز القمعي للدولة.

ما يجري اليوم في صربيا هو قطيعة مع حكومة فوتشيتش، لكن السؤال يبقى مفتوحا: هل ستكون التعبئات قادرة على المضي نحو قطيعة حقيقية مع النظام، وإلى تقارب مع بقية النضالات في البلقان؟ ■

11 كانون الثاني/يناير 2026

تعبئة شعبية في ظل نظام استبدادي
نقاشات استراتيجية تعبر اليسار الصربي

شهدت صربيا خلال العام المنصرم، تعبئة شعبية – كانت في الأساس طلابية – غير مسبوقة في حجمها منذ سقوط ميلوشيفيتش. احتج هذا الحراك على غياب الديمقراطية، والفساد، والممارسات الاستبدادية للسلطة القائمة.

بقلم
إلياس وجين فولا

تعد السلطةَ القائمةَ منذ عام 2012 والتي يقودها «الحزب التقدمي الصربي» (SNS1)، والتي تشارك في الحكم منذ سنوات الألفين، من أبرز المسؤولين عن مسار الانتقال نحو النيوليبرالية والخصخصة الذي تلا انهيار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. اصطدمت التعبئة الطلابية التي انطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 بنظام استبدادي يسيطر على وسائل الإعلام في البلاد، ويعتمد على دعم أحزاب محلية تمثل الأقليات القومية، وعلى آليات فساد متجذرة. في بلد يعمل فيه جزء كبير من السكان النشطين مباشرة أو بصورة غير مباشرة لصالح الدولة، يتم فرض الانضمام إلى حزب الرئيس ألكسندر فوتشيتش والمشاركة في تجمعاته من أجل الحصول على عمل أو سكن، أو حتى للحفاظ على الوظيفة في القطاع العام.

«منذ عام 2016، أصبحت التظاهرات ضد النظام شبه يومية في صربيا، حين قام رجال ملثمون بهدم مبان ليلا في حي سافامالا ببلغراد لإفساح المجال أمام مشروع "بلغراد ووترفرونت"، وهو مشروع عقاري محوري مرتبط بشكل وثيق بالحزب التقدمي الصربي (SNS) الحاكم. جسد

إلياس وجين فولا
إلياس وجين فولا عضوان في اللجنة الأممية لحزب NPA-A الحزب الجديد المناهض للرأسمالية، وهو تنظيم عضو في الأممية الرابعة. جين فولا عضو في قيادة NPA-A.

1 الحزب الليبرالي المحافظ، عضو حزب الشعب الأوروبي ولكنه يحافظ على علاقات وثيقة مع روسيا الموحدة، بما في ذلك من خلال وسيط الحزب الاشتراكي الصربي، حزب ميلوسيفيتش السابق الممول من النظام الروسي والحليف الرئيسي للحزب التقدمي الصربي.

هذا الحدث الإفلات من العقاب والتواطؤ بين السياسة والأعمال اللذين يميزان اليوم النظام»2.

منذ ذلك الحين، تتعاقب موجات التعبئة ضد الحكومة بشكل دوري. ففي عام 2019 ثم في 2023، تظاهر الطلاب ضد تزوير الانتخابات. غير أن فوتشيتش، الذي كان قد دعا إلى انتخابات مبكرة عام 2023، يرفضها اليوم في مواجهة الحركة الطلابية والدعم الشعبي الذي تحظى به في البلاد.

وهذا مؤشر على الخوف من تراجع شعبية النظام، وهو خوف يعززه تدهور الخدمات العمومية والصعوبات في رسم أفق اجتماعي واقتصادي لمستقبل صربيا. تحتل صربيا المرتبة التاسعة عالميا من حيث فقدان السكان، في ظل موجة هجرة مستمرة، تغذيها أيضا الاتفاقيات المبرمة مع ألمانيا التي فتحت الحدود أمام العمال غير المؤهلين وكذلك مهنيي الصحة. وإذا كان البلد الذي يفقد شبابه بلدا بدون مستقبل، فإن هؤلاء الشباب بالذات هم اليوم من اقتحموا الساحة السياسية لوضع حد لهذا التاريخ الذي كُتب من دونهم.

التسلسل الزمني لحركة تاريخية

أثار انهيار مظلة محطة القطار في نوفي ساد ، ثاني أكبر مدن البلاد، في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والذي أدى إلى مقتل 16 شخصا – من بينهم أطفال – موجة غضب في عموم البلاد وأطلق أولى التعبئات. كشف هذا الحادث في محطة جديدة مولتها رؤوس أموال أجنبية، زيف دعاية الحكومة التي تروج لصربيا متجهة نحو التقدم بفضل المستثمرين. من الواضح للجميع أن الفساد بلغ لدرجة تجاهل أبسط معايير السلامة.

بدأت التعبئة في المراكز الجامعية، خصوصا في نوفي ساد وبلغراد حيث أضرب عدد كبير من الأساتذة، وشرع الطلاب في إغلاق مؤسساتهم التعليمية. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، سبب الاعتداء على طلاب وأساتذة من قبل بلطجية النظام في كلية الفنون الدرامية ببلغراد في نتيجة عكسية تماما. أدى الغضب الناتج عنه إلى توسيع التعبئة لتشمل غالبية جامعات البلاد.

« أيديكم ملطخة بالدماء »، الشعار الأول للانتفاضة.

وهذه المرة، احتل الطلاب كلياتهم. وعلى خلاف الماضي، حين كان فوتشيتش يراهن على إنهاك الحركة حتى تخمد، فإن فشل القمع شكل بداية تعبئة استثنائية.

تطور الحركة الطلابية

سرعان ما صاغت الحركة الطلابية برنامجا من أربعة مطالب، لم تتغير كثيرا خلال الأشهر الأولى: إجراء تحقيق شفاف في أسباب الحادث؛ تحديد ومقاضاة المعتدين على الطلاب والأساتذة؛ إسقاط التهم عن المتظاهرين الموقوفين؛ زيادة تمويل الجامعات العامة بنسبة 20 %.

> **ما بين 5 % و10 % من سكان صربيا خرجوا إلى شوارع بلغراد في ذلك اليوم**

ومنذ ذلك الحين، واصلت التعبئة الطلابية نموها وانظمت إليها قطاعات أخرى من السكان، وصولا إلى التظاهرات الحاشدة في منتصف مارس/آذار. وقد قُدّر أن ما بين 5 و10 % من سكان صربيا خرجوا إلى شوارع بلغراد في ذلك اليوم. كما شكل ذلك أيضا بداية قفزة نوعية في القمع الذي مارسه النظام: تمثل في ضرب المتظاهرين، اعتقالات احترازية وغير المبررة. ويُعتقد أن الحكومة استخدمت في اليوم نفسه مدفعا صوتيا بعيد المدى (LRAD). أدى بث هذا الصوت في المدينة، بما يسببه من آلام شديدة وإرتباك واضطرابات سمعية، إلى موجة هلع بين المتظاهرين.

تصف أنيا إيليتش، الناشطة في حزب أقصى اليسار Marks21، هذه المرحلة قائلة: «حدث التحول بعد تظاهرة 15 مارس، وهو لحظة مفصلية لكل من الحركة الجماهيرية والنظام. أدركت الكتلة الناشطة حينها وجود حد لم يكن الطلاب مستعدين لتجاوزه: المواجهة المباشرة والعنيفة مع النظام، حتى مع وجود مئات الآلاف في الشوارع. وفي المقابل، أدرك النظام أن بعض القوى "الحاسمة" داخل الحركة، مثل الطبقة العاملة المنظمة و(قدماء) العسكريين، لم تكن مستعدة لإضراب عام ولا لمواجهة مباشرة مع سلطات الدولة»3.

تزامنت تظاهرة 15 مارس مع ذروة التعبئة، لكنها لم تعنِ نهاية حركة هزت المجتمع الصربي بعمق. حينها قام الطلاب بإجراء أول تحول استراتيجي بمحاولة بناء تحالفات جديدة مع مكونات أخرى من المجتمع. وعلى وجه الخصوص أطلقوا دعوة لتنظيم تجمعات محلية (زبوروي/zborovi) في أنحاء البلاد. كما توجهوا نحو الحركة النقابية المنظمة، متبنين أحد المطلبين الرئيسيين للحركة النقابية الصربية: استعادة الحق الفعلي في الإضراب، وإقرار قانون عمل يعيد ترسيخ الضمانات الاجتماعية القوية،

وهي إرث للاشتراكية اليوغوسلافية. وبعد ذلك شكلت الكونفدراليات الخمس الرئيسية في البلاد منصة مشتركة بمناسبة الأول من مايو/أيار 2025، حيث نُظمت مظاهرة مشتركة.

حدود الحركة

رغم نجاح احتفالات عيد العمال في الأول من مايو، والذي كان على الأرجح الأكبر منذ عقود، فإن التقاطع مع الحركة الطلابية لم يدم طويلا. ظلت المطالب النقابية جزءا من خطاب الطلاب، لكن الحركة النقابية لم تنظم إضرابا ولم تسعَ إلى إرتباط أعمق بالحركة. وعمليا، اقتصر انخراط القطاعات العمالية المشاركة على التعليم، وجزء من الصحة، وبعض الفئات الأخرى مثل عمال التوصيل والمحامين. ولم يشارك قلب الطبقة العاملة في البلاد بوصفه قوة عاملة منظمة

أخبرتنا تاروم روكِتشي ميليفوييفيتش، القيادية في نقابة UGS Nezavisnost والناشطة المناهضة للفاشية والمدافعة عن حقوق المهاجرين: «لا يوجد أي بلورة استراتيجية داخل النقابة فيما يتعلق بالحركة، باستثناء إصلاح نظام قانون العمل وتشريع الإضراب». ويكمن عامل تفسيري آخر في سيطرة النظام على عالم الشغل، ولا سيما في القطاع العام. أما في القطاع الخاص، فالقمع من قبل أرباب العمل شرس. هكذا، اتخذت مشاركة العمال والعاملات في الحركة أشكالا مواطنية بشكل أساسي.

حتى عندما كان الإضراب حقيقيا وواسعا، كما هو الحال في قطاع التعليم، برزت عوائق أخرى. تروي إيرينوم ريستيتش، الأستاذة الجامعية والناشطة النقابية: «عندما أستعيد الأشهر الماضية، أجد أن تنسيق الإضراب مع الطلاب كان سيئا، وفي كثير من الكليات تأخر في الانطلاق، لأن الطلاب كانوا يخشون أن يهدد الإضراب عمليات الإغلاق، بالنظر إلى الحد الأدنى القانوني للعمل. في كلية الحقوق، حصلنا على دعم كامل من الجمعية العامة، لكننا تفاوضنا طويلا مع الطلاب، لمدة أسبوعين أو ثلاثة، حتى توضحت كل التفاصيل. لم يحدث هذا في جميع الكليات. هذا النقص في التنسيق، والخوف من أن يكسر الإضراب احتلال الجامعات، خصوصا بسبب فترة الامتحانات، أديا إلى مسار طويل. ويبدو لي أن هذا التردد مكن الحكومة من تحقيق نتيجة مهمة بمرسوم واحد : إحداث إنقسام عميق بين هيئة التدريس والطلاب وخنق أي احتجاج لاحق»4

فتور التعبئة

سيكون فشل هذا التقاطع أو بالأحرى غير المكتمل نتيجة طبيعة لاعادة توجيه استراتيجية للحركة الطلابية، إذ قررت تشكيل قائمة انتخابية طلابية ومواجهة الحزب الحاكم على المستوى المؤسساتي. سنعود إلى ذلك لاحقا.

ومع ذلك، شهدت نهاية يونيو/حزيران ارتدادا مفاجئا للتعبئة أعاد الزخم للاحتجاجات. جرت إغلاقات واسعة للطرق في 28 و29 يونيو. وتصاعدت وتيرة القمع مجددا. تروي ناتاليا، الطالبة الناشطة في كلية الفلسفة: «ازداد القمع بشكل كبير. وتضاعفت الاعتداءات على الطلاب من قبل مجموعات عنيفة مرتبطة بالنظام. وأصبحت الاعتقالات جماعية. كما شهدنا عمليات اختطاف لمتظاهرين».

استمرت الإغلاقات الجزئية طوال الصيف، بالتوازي مع قمع متزايد الشراسة. ولجأت الحكومة بشكل متزايد إلى مجرمين مرتبطين بالمافيا الصربية، سواء للاعتداء على المتظاهرين أو لحماية مقرات حزب SNS. وتعرضت هيئة التدريس لقمع مروع : «في بداية الصيف، تم فصل المديرين الذين رفضوا المشاركة في قمع موظفيهم، ولازال الوضع قائما. كما لم تجدد عقود العمل محددة المدة لزملائنا الذين دعموا مطالب التلاميذ والمعلمين»5.

ومع بداية العام الدراسي في سبتمبر/أيلول 2025، وبعد عشرة أشهر من نضال مكثف، خمد زخم الحركة الطلابية في نهاية المطاف تحت وطأة القمع. وفي أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 2025، رافقت التظاهرة بمناسبة ذكرى حادث نوفي ساد اعتقالات عديدة.

أساليب العمل والجوانب السياسية للتعبئة

إن الإبداع الذي أظهرته الحركة الطلابية خلال هذا العام النضالي غني. ومن المفيد التوقف عند بعض جوانبه. أولا، «الزبوروي» (Sborovi)، التي يمكن ترجمتها بـ «التجمعات العامة»: فابتداء من 15 مارس، حاول الطلاب توسيع نطاق التجمعات العامة المنظمة داخل

بلغراد تستقبل الطلبة/الطالبات المشاركين في المسيرة عشية تظاهرة 15 مارس/آذار.

2 فلاديمير سيموفيتش، «من الحزن إلى المقاومة: بعد عام، كيف حافظ الطلاب على أوسع حركة احتجاجية شهدتها صربيا»،1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
Transform Network. https://transform-network.net/blog/analysis/from-grief-to-resistance-one-year-on-how-students-sustained-serbias-broadest-protest-movement/

3 أنيا إيليتش، «ماذا يمكننا أن نتعلّمه من (غياب) التضامن الطبقي»، 19 سبتمبر/أيلول 2025، موقع كونترانباد
https://kontranapad.com/sta-mozemo-da-naucimo-iz-klasne-ne-solidarnosti/

4 مقابلة مع إيرينوم ريست: «يجب أن يُوقِظ الإضرابُ باقيَ المجتمع» 27 يوليو/تموز 2025، موقع كونترانباد (Kontranapad)
https://kontranapad.com/strajk-mora-da-probudi-ostatak-drustva

5 نفس المرجع

الجامعات المحتلة إلى خارج أماكن الدراسة. وتصف ناتاليا، المندوبة في «Sbor Unit» بجامعتها المحتلة، هذه الديناميكية قائلة: «كانت الدعوة هي التجمع والتنظيم في كل مكان ضد النظام، والتنظم مع عامة الناس. وكانت الروح: «نناقش ونقرر محليا». تحقق نجاح فعلي. نشأت تجمعات عامة من أنواع مختلفة في الأحياء، ونظم السكان أنفسهم عبر تطبيقات مثل فايبر، والتقوا في أماكن عامة، ما جعلهم مرئيين في المدينة. وفي بعض الأحياء، نجح الناشطون من إحصاء ما يصل إلى 10% من السكان المحليين في هذه المجموعات. وكان الناس يجتمعون أساسا لمناقشة المشاكل المحلية وتنظيم أعمال جماعية، فيما يشبه منتديات عمل دائمة

أحصت ناتاليا وفريقها 152 تجمعا عاما في مختلف أنحاء البلاد. لكنهم واجهوا صعوبات في الحصول على خريطة دقيقة كلما ابتعدوا عن بلغراد، وهذا ما يعكس ضعف التنسيق بين التجمعات العامة المحلية، وهو أمر أشار إليه رفاقنا هناك مرارا. وصعوبة أخرى تم تسليط الضوء عليها: باستثناء التعليم، لم تنجح «الزبوروي Sbors» في اختراق الشركات والإدارات، كما واجهت الحركة صعوبة في النفاذ إلى الفئات العمالية والشعبية، إذ كانت أزمة شرعية فوتشيتش أكثر وضوحا أساسا داخل الشرائح الوسطى من الأجراء.

التنظيم القاعدي

انتهت المجالس الشعبية بدورها إلى التلاشي التدريجي. وترى ناتاليا أنه كان يمكن تجنب ذلك عبر «انتزاع اعتراف قانوني بالزبوروي Sbors . فمثلا، إذا "صادق" 10% من الناخبين المحليين على إنشاء مجلس شعبي، فإن ذلك سيمنحه صلاحيات حقيقية. وإذا شعر الناس بأن له تأثيرا ملموسا، فسيساعد ذلك على مشاركة أوسع».

من النقط الأساسية الأخرى للحركة قدرتها على مخاطبة البلاد بأكملها. حققوا ذلك بشكل خاص من خلال تنظيم مسيرات طويلة عبر البلاد وصولا إلى أصغر القرى. كان شعارهم «طالب واحد، قرية واحدة». يصف فلاديمير ذلك قائلا: «جابوا صربيا طولا وعرضا سيرا على الأقدام، عبر المدن والقرى، للقاء السكان. لم تر العديد من المجتمعات المحلية شخصية سياسية منذ عقود، بل حتى على الإطلاق. وكان لهذا الاتصال المباشر أثر حاسم، إذ كسر احتكار وسائل الإعلام الخاضعة للنظام للخطاب السائد، ومكن السكان من سماع رسالة الحركة بلا وسيط»6.

خلال عودة التعبئة في أواخر يونيو/حزيران 2025، قررت بعض قطاعات الحركة إطلاق «جبهة اجتماعية». وكان الهدف الرئيسي تجميع القطاعات العمالية والطلابية عزما، ولا سيما الأكثر اقتناعا بضرورة إعادة تركيز الحركة على المطالب الاجتماعية. وعند تأسيس الجبهة، تحالف عمال من التعليم والبريد والمزارعين والعاملين الاجتماعيين وبالقضاء والثقافة والصحة، وغيرهم لتحقيق هذا الهدف. وإذا كانت أهداف هذه الجبهة الاجتماعية تتمثل في الحفاظ على منطق النضال السياسي ضد النظام عبر الإضراب والتعبئة في الشارع، فإنها لا تريد في الوقت نفسه القطيعة مع القائمة الطلابية: «تتيح الجبهة الاجتماعية للمشاركين فيها إمكانية تحديد المشكلات الرئيسية في قطاعاتهم واقتراح حلول في إطار برنامج الحد الأدنى. ومن شأن هذه الوثيقة أن تمكن القائمة الطلابية من تنفيذ البرنامج الانتخابي على أفضل وجه»7.

أخيرا، هناك جانب مهم وإشكالي في آن واحد يستحق تسليط الضوء عليه : استمرار عنصرية معادية لكوسوفو عبرت عن نفسها بشكل متواصل طوال التعبئة. من لافتات عنصرية، إلى حضور التيار القومي داخل الحركة، مرورا بمشاركة قدماء المحاربين، لا تزال كوسوفو من المحرمات الخطيرة. يعترف جميع الناشطين والأحزاب السياسية الذين التقيناهم بذلك، لكنهم جميعا يرون أيضا أن فتح هذا الموضوع في الوقت الراهن سيؤدي إلى انقسام عميق داخل الحركة.

نتائج الانتخابات والرهانات والرهانات الاستراتيجية

لاشك أن التنوع السياسي للحركة الطلابية شكل رافعة، إذ مكنت من التعبئة الجماهيرية، لكنه في الوقت نفسه أسهم في الحد من مداها السياسي. وتُعد صعوبة التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة السياسية أحد أعراض ذلك. كان ضعف المجتمع المدني الصربي واضحا بالفعل في صعوبة ممارسة ضغط على الحكومة لوقف قمع الحركة الطلابية. يواكب ذلك ضعف الأحزاب السياسية، التي فقدت مصداقيتها بسبب تجارب حكومات الائتلاف في العقدين 2000 و2010، وتدفع ثمن سيطرة الحزب الحاكم على الإعلام، وتواجه عوائق تنظيمية ثقيلة.

تقلصت القواعد التنظيمية، ما يعيق القدرة على التعبئة والتواصل الدائم مع السكان. من هذا المنظور، شكلت المسيرات التي اعتمدها الطلاب وسيلة مهمة للتسييس: «بوجه عام، أثبت الطلاب أنهم قادرون على حشد بعض أكبر التجمعات السياسية التي عرفتها البلاد»8.

جامعة بلغراد.

في هذا السياق، تم اختيار تركيز نشاط الحركة على المسألة الانتخابية. «نعتقد أن الديمقراطية هي السبيل الوحيد المناسب لحل أزمة سياسية بهذا الحجم، ولذلك ندعو السكان إلى دعم القائمة الانتخابية التي سيمنحها الطلاب الذين يحتلون جميع مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الصربية ثقتهم، كي ترجح كفة الحقيقة في ميزان العدالة»9. هكذا تقدم الحركة الطلابية نفسها كعامل للوحدة من أجل إحداث تغيير سياسي، بالاعتماد على الانتخابات كأداة لإثبات انعدام شرعية النظام القائم ومنظومته السياسية-الاقتصادية، لأنها «عندما ترفض المؤسسات بشكل منهجي العمل وفقا للقانون، تظل الانتخابات السبيل الوحيد أمام المواطنين لتغيير ميزان القوى سلميا والسماح للنظام بالعمل»10. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2025، جمع الطلاب التواقيع الداعمة لقائمتهم. لا تحمل هذه الخطوة قيمة قانونية، لكنها تهدف إلى إضفاء الشرعية على موقفهم: فبعيدا عن اعتبار الانتخابات هدفا سياسيا بحد ذاته، ترى فيها الحركة وسيلة ضغط على النظام.

علاوة على ذلك، لا تستبعد العملية الانتخابية أشكالا أخرى من التنظيم والممارسة السياسية الديمقراطية. لم يتم التخلي عن تجربة الديمقراطية المباشرة والتداولية ، رغم حدودها الحالية وصعوبة بلوغ مشاركة جماهيرية واسعة، ووسائل السيطرة والقمع التي يمتلكها النظام. في هذا الصدد، يدعم أستاذ جامعي وناشط نقابي في جامعة بلغراد هذا الخيار الانتخابي إستنادا على الشرعية التي يمنحنها لها الدعم الشعبي الواسع : «الديمقراطية المباشرة فكرة نبيلة ومثيرة للاهتمام، لكنها عمليا، في مجتمع ما قبل ديمقراطي واستبدادي مثل مجتمعنا، لا تعمل ببساطة. سرعان ما أدركنا أنه من السهل اختراق حتى التجمعات الطلابية، وأن قلة صاخبة يمكنها السيطرة على الخطاب بينما تمل الأغلبية. في مثل هذه الظروف، يستطيع النظام بسهولة إطالة الإجراءات وجمع المعلومات. [...] لذا، لم تفشل الديمقراطية المباشرة بسبب بعض الانتقادات، بل لأنها في مجتمع مثل مجتمعنا تجربة اجتماعية خطيرة تتطلب تغييرات جذرية لا يدعمها الشعب. وقد أيد الشعب تلبية مطالب الطلاب في إطار الديمقراطية التمثيلية المنصوص عليها في الدستور»11 .

النقاش مستمر

يرى بعض المنتسبين لليسار الراديكالي، في الخيار الانتخابي مأزق الحركة: «ينبغي أن تشكل القائمة الطلابية توافقا بين التيارين الليبرالي والقومي، وأن تتمحور حول برنامج يهدف إلى معالجة أسباب سخط المواطنين، أي الشعب الصربي. وفي هذا الصدد، لن تقدم شيئا غير موجود أصلا في البرامج الانتخابية لأحزاب المعارضة منذ إقرار التعددية الحزبية»12.

تحدد «الجبهة اليسارية الخضراء» (ZLF)، وهي عضو في حزب الخضر الأوروبي، محورين للتعاون مع الحركة الطلابية: التعاون في مراقبة مراكز الاقتراع – إذ يعد حشو الصناديق وشراء الأصوات ممارسات واسعة لدى النظام – والاستعداد لتنظيم جماهيري في حال فوز المعارضة ورفض الحكومة نتائج الصناديق.

تبرز حركة «تضامن» Solidarnost 13 أولوية سقوط فوتشيتش بوصفه انفتاحا سياسيا: «لاشك أن البرنامج الذي يعمل الطلاب على بلورته ستشوبه عيوب، كما ستكون قائمتهم الانتخابية متنوعة أيديولوجياً. الأهم هو ألا تصمت الحركة نفسها. بدأت المجموعات التقدمية بالفعل بتشكيل الجبهة الاجتماعية، وهي شبكة غير رسمية من منظمات ونقابات وجزء من القاعدة الطلابية والمناضلة. لا يمكن حل المشاكل البنيوية في صربيا بين عشية وضحاها، لكن تغيير النظام قد يخلق على الأقل شروطا مؤاتية للتقدم الديمقراطي. إذا تم قمع التظاهرات وبنيتها التنظيمية، فسيكون القمع وحشيا والرسالة واضحة: لا تكرروا ذلك أبدا. أما إذا استمرت الاحتجاجات، فسيظل الباب مفتوحا نحو مستقبل مختلف – أكثر عدلا وديمقراطية وإنسانية»14.

لذا يبدو بالتالي ضروريا الحفاظ على وحدة الحركة: «كما ما هو حال الحركات الاجتماعية السابقة، فإن الانتفاضة الصربية مرنة أيديولوجيا: يتعلق الأمر بمعسكر واسع يضم الجميع، من المحافظين إلى الراديكاليين، ومن اليسار إلى اليمين. مع ذلك، فهي في الوقت الراهن القوة الحية الوحيدة القادرة على تحدي نظام فوتشيتش الاستبدادي والنيوليبرالي والقومي»15.

إن التحالفات التي نسجتها الحركة الطلابية مع مجموعات اجتماعية مختلفة، ومع النضالات البيئية المناهضة للاستخراجية، تجعل منها «مساحة سياسية مفتوحة ومتنازعا عليها – مساحة لا ينبغي التخلي عنها، بل تشكيلها بفعالية. يتمثل التحدي الآن في التنظيم والنضال من أجل تمفصل سياسي يضع الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية في صلب معركته».16 ■

11 كانون الثاني/يناير 2026

---

6 نفس المرجع : فلاديمير سيموفيتش، «من الحزن إلى المقاومة».

7 ميلوش بوكُن، «مسارات ومتاهات الجبهة الاجتماعية»،30 يوليو/تموز 2025، موقع كونترانباد (Kontranapad)
https://kontranapad.com/staze-i-bogaze-drustvenog-fronta

8 نفس المرجع

9 بيان صادر في 5 أيار/مايو 2025، نُشر على موقع «بلوكاده» (Blokade).https://blokade.org/en/vesti/direktiva/

10 «إعلان النصر»: طلاب يجوبون 89 مدينة استعدادًا للانتخابات البرلمانية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2025، موقع ماشينا (Mašina)
https://www.masina.rs/eng/declare-victory-students-to-canvass-89-cities-for-parliamentary-elections/

11 ستيفان فيليبوفيتش: «في حالة الطوارئ لا يمكن أن تكون لدينا جامعة طبيعية»، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2025.
https://nezavisnost.org/stevan-filipovic-u-vanrednom-stanju-ne-mozemo-imati-normalan-univerzitet/

12 «أطروحات من أجل تجديد الحركة»، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. https://kontranapad.com/teze-za-obnovu-pokreta/

13 حزب اليسار الراديكالي، عضوٌ بصفة مراقب في اليسار الأوروبي.

14 فلاديمير سيموفيتش، «حركة الطلاب في صربيا ما تزال قوية»، 29 تموز/يوليو 2025، مؤسسة روزا لوكسمبورغ
Serbia's Student Movement Is Still Going Strong - Rosa-Luxemburg-Stiftung

15 مرجع سابق: فلاديمير سيموفيتش، «من الحزن إلى المقاومة».

16 مرجع سابق. فلاديمير سيموفيتش، «حركة الطلاب في صربيا ما تزال قوية».

«قامت وسائل الإعلام المستقلة بدور حاسم في توثيق الاحتجاجات وإبراز مطالب الطلاب»

في مواجهة التهديدات التي تطال حرية الصحافة في صربيا، ولا سيما الضغوط التي تمارسها الدولة، تشكل تحالف للمطالبة بحرية الإعلام والعمل من أجل ذلك.

مقابلة مع
تامارا فيليبوفيتش ستيفانوفيتش

تامارا فيليبوفيتش ستيفانوفيتش
هي الأمينة العامة لجمعية الصحفيين المستقلين في صربيا (NUNS)، وهي الحركة الرئيسية للدفاع عن حقوق الصحفيين وعضو في الاتحاد الأوروبي للصحفيين.

ما هو وضع حرية الصحافة في صربيا، وكيف يعمل نظام الإعلام العمومي؟

تشهد حرية الصحافة في صربيا تراجعا خطيرا؛ إذ تتكرر التهديدات والمضايقات والاعتداءات، والحماية المؤسسية أقل فأقل موثوقية. في عام 2025، سجلت جمعية NUNS ما مجموعه 371 حالة من الضغوط والاعتداءات والتهديدات ضد الصحفيين (منها 113 اعتداء جسديا و165 تهديدا)، كما عكست منصات المراقبة الدولية الاتجاه نفسه، مؤكدة أن صربيا تُعد من أخطر البيئات على الصحفيين في أوروبا. رسميا، يتمتع المشهد الإعلامي بالتعددية، لكن عمليا يمارَس النفوذ السياسي عبر مجموعة من الآليات: الضغط على المؤسسات والهيئات التنظيمية الرئيسية، غياب الشفافية في الإنفاق العام والتمويل المشترك للمشاريع، الضغط عبر الشركات المرتبطة بالدولة والإعلانات، والحملات الممنهجة التي تهدف إلى نزع الشرعية عن التقارير النقدية.

تتفاقم هذه الضغوط بسبب ضعف سوق الإعلام، الذي غالبا ما يكون بالكاد فعالاً، إضافة إلى ظروف عمل هشة تعزز اعتماد وسائل الإعلام على مصادر تمويل يمكن أن تتحول بسهولة إلى أدوات للتأثير. عندما تكون الإيرادات غير مستقرة وحقوق العمل هشة، تصبح غرف التحرير أكثر عرضة للتدابير «التأديبية» مثل الفصل أو إعادة التعيين أو تغيير القوانين الداخلية. يتجلى ذلك أيضا في وسائل الإعلام العمومية التي لا تؤدي مهمتها في خدمة المصلحة العامة؛ إذ يواجه الصحفيون والمحررون الذين يحاولون مقاومة الضغط أو التمسك بالمعايير المهنية في كثير من الأحيان إجراءات تأديبية وأشكالا أخرى من الانتقام، ما يبعث برسالة ردع إلى المهنة بأسرها.

كما تظل الضغوط المرتبطة بالملكية كبيرة على نطاق أوسع، بسبب التركّز والعلاقات غير الشفافة والمصالح التجارية المشوبة بالسياسة. مع تقلص السوق واقتراب هياكل الملكية من مراكز السلطة، يواجه رؤساء التحرير والصحفيون بشكل متزايد «خطوطا حمراء» غير رسمية، بينما تُهمَّش المقالات الرئيسية أو يُقلَّل من شأنها أو تُستبعَد من جدول الأعمال

من التطورات المقلقة بشكل خاص عودة الدولة - من خلال الشركات العامة- إلى ملكية وسائل الإعلام. فشركة «تيليكوم صربيا» العامة باتت تمتلك أو تسيطر على نحو عشرين أداة إعلامية، وأصبح تأثير ذلك على السياسات التحريرية أكثر وضوحا منذ العام الماضي. تشكل المراقبة الرقمية بُعدًا جديدًا خطيرًا للغاية؛ ففي أواخر عام 2024، تم توثيق أول حالة اختراق مؤكدة لهاتف أحد الصحفيين، إلى جانب ثلاث محاولات فاشلة على الأقل لتثبيت برامج تجسس. من المرجح أن يكون حجم هذه الظاهرة أكبر، لكن إثبات مثل هذه الاختراقات معقد تقنيا، كما أن الوعي بهذه المخاطر لا يزال في بداياته داخل غرف التحرير.

هل توجد وسائل إعلام معارضة أو مستقلة؟ كيف تعمل، ومن هو جمهورها داخل المجتمع (خاصة في أي قطاعات)؟

نعم، توجد في صربيا وسائل إعلام مستقلة واستقصائية (من بينها قنوات تلفزيونية/على الكابل مستقلة، وصحف إلكترونية، وأسبوعيات، ومراكز استقصائية). تعمل عادة من خلال مزيج من إيرادات جمهورها (اشتراكات/تبرعات)، والإيرادات التجارية كلما أمكن ذلك، والدعم الدولي للمشاريع. غير أن هذا النموذج هش في بيئة غالبا ما تعاقب فيها الضغوط السياسية والاقتصادية الصحافة النقدية .

تحوز على إشعاع أقوى بين المواطنين الحضريين والأكثر التزاما سياسيا، لا سيما الطلاب، والعمال، وأوساط المجتمع المدني، وبعض فئات

الجاليات في المهجر. غير أن انتشارها يظل محدودًا بسبب نظام معلومات شديد الاستقطاب وهيمنة الصحف الصفراء والجهات الباثة الموالية للحكومة في التوزيع الجماهيري.

ووفقًا لنتائج تقرير معهد رويترز للأخبار الرقمية لعام 2025 الخاص بصربيا (المعروضة على الصفحة المخصصة للبلد)، فإن العلامات التجارية المستقلة المرتبطة بشركة United Media من بين الأكثر موثوقية: قناة N1 (ثقة 48%)، وموقع Nova.rs (46%)، وقناة TV Nova (44%))، إضافة إلى وسائل إعلام مستقلة أخرى مثل الأسبوعية Vreme (ثقة 40%)، في حين لا تتجاوز الثقة العامة بـ«الأخبار عموما» نسبة 27%.

هل يمكنكم إطلاعنا على ائتلاف حرية الصحافة في صربيا؟ كيف نشأ، وما مطالبه؟

ائتلاف حرية الصحافة (Koalicija za slobodu medija) هو تحالف غير رسمي يضم أهم منظمات الصحفيين ووسائل الإعلام في صربيا من أجل العمل المشترك عندما تهدد حرية الإعلام، وتنسيق جهود المناصرة من أجل تحسين ظروف ممارسة الصحافة. يتكون الائتلاف من: جمعية وسائل الإعلام، وجمعية وسائل الإعلام الإلكترونية (AOM)، وجمعية الصحفيين المستقلين في فويفودينا (NDNV)، وجمعية الصحفيين المستقلين في صربيا (NUNS)، وجمعية وسائل الإعلام المحلية والمستقلة «لوكال بريس»، ومؤسسة سلافكو تشوروفيا، وفرع «نيزافيسنوست» من نقابة عمال الثقافة والفنون والإعلام (GS KUM Nezavisnost).

نشأ الائتلاف ردًا على تصاعد الضغط على الصحافة المستقلة، والاعتداءات والتهديدات، وضعف الحماية المؤسسية أو تسييسها، وعمليات الاصلاح» غير الشفافة التي غالبا ما تُقصي الفاعلين المهنيين الموثوقين، إذ لا تستطيع المنظمات الفردية عادة مواجهة المشكلات النظامية بمفردها. الائتلاف منظم بشكل ديمقراطي ومستقل عن الأحزاب السياسية والهيئات الحكومية والإيديولوجيات والمؤسسات الدينية، وهو يعمل في عموم صربيا

وفق المعايير الأوروبية والدولية المتعلقة بحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

تتمثل مطالبه وأولوياته الرئيسية في: تعزيز حماية الصحفيين والعاملين في الإعلام ووضع حد لإفلات مرتكبي الاعتداءات من العقاب؛ ردود فعل مشتركة عند انتهاك المعايير المهنية وحقوق الصحفيين؛ استخدام شفاف ومسؤول للأموال العامة في قطاع الإعلام، بما في ذلك الرقابة على التمويل العام ومنع المحسوبية السياسية؛ تقنين للعمل مستقل وذي مصداقية وتعزيز التنظيم الذاتي؛ تشريعات شفافة بمشاركة حقيقية من المنظمات المهنية؛ حماية استقلالية هيأت التحرير وتعددية وسائل الإعلام، بما يشمل مكافحة الضغوط السياسية وتلك التي يمارسها المالكون؛ وخلق سوق إعلامية عادلة وحرة وغير تمييزية، مع دعم الاحتراف والمعايير الصحفية العالية في البيئات التقليدية والرقمية على حد سواء.

ما هي العلاقة التي كانت قائمة وما هي اليوم بين وسائل الإعلام المعارضة / المستقلة والحركة الطلابية؟

لعبت وسائل الإعلام المستقلة والصحافة الاستقصائية دورا حاسما في توثيق الاحتجاجات وإبراز مطالب الطلاب، ولا سيما عندما تقدم وسائل الإعلام التقليدية الموالية للحكومة الاحتجاجات بصورة سلبية أو تغطيها بشكل محدود و/أو منحاز. تسلط التقارير الأخيرة عن الاحتجاجات الطلابية في صربيا الضوء عن حجم التعبئة والبيئة العدائية المحيطة بها في آن واحد.

> **تعتمد الحركة الطلابية بشكل كبير على التواصل المباشر (الشبكات الاجتماعية، والبث المباشر، والشبكات الميدانية، وإنشاء وسائل إعلام جديدة...)، ويعود ذلك جزئيًا إلى ضعف الثقة في القنوات الكبرى والصحف الشعبية**

في الوقت نفسه، تعتمد الحركة الطلابية بشكل كبير على التواصل المباشر (الشبكات الاجتماعية، والبث المباشر، والشبكات الميدانية، وإنشاء وسائل إعلام جديدة مثل Blokada أو Zoomer)، ويعود ذلك جزئيًا إلى ضعف الثقة في القنوات الكبرى والصحف الشعبية. وهذا يخلق مجالا عاما موازيا تصبح فيه الصحافة المستقلة أداة تحقق ومُكبِرا أساسيًا للأحداث، لكنها تصبح أيضا هدفا مع تصاعد الضغط والمخاطر المرتبطة بتغطية الاحتجاجات. ■

أجريت المقابلة من طرف جين وإلياس فولا.
10 يناير 2026

صربيا، الرِّدهة الجنائزية لأوروبا

إنهم بلوش، أو مغاربة، أو أفغان. محتجزون في مخيمات حول بلغراد، يحاول بعضهم خوض ما يُسمّى «مغامرة العبور»، أي محاولة عبور الحدود بمساعدة المهرّبين. أمّا الآخرون، وقد استسلموا، فيتعلّمون العيش في ظروف لا إنسانية. منذ إغلاق طريق البلقان، فرضت صربيا نفسها بوصفها حارسًا لحدود أوروبا.

بقلم
إلّانا كالدان

تطبّق صربيا سياسات هجرة تزداد قمعًا يومًا بعد يوم، وتتباهى بنجاحها في «احتواء» المشكلة. ونتائج ذلك هي: عنف بوليسي غير قانوني، وعمليات صدّ قسري (Pushbacks)(1) ممنهجة، وحيوات محطّمة على هوامش أوروبا. بينما يناضل الحراك الصربي ضد الفساد ومن أجل الحقوق السياسية، كيف يمكن تفسير بقاء قضية الهجرة غائبة إلى حدّ كبير عن مطالبه؟

قضية الهجرة، الغائبة الكبرى عن الحراك الطلابي الصربي

في بلغراد، لا تُدرِج أبدا تقريبا التعبئات الطلابية الواسعة ضد الفساد، والقمع السياسي، واستبداد نظام فوتشيتش، مسألة الهجرة ضمن مطالبها. بالنسبة للكثيرين، يُفترض أن «المشكلة» قد حُلّت مع تحويل مسار طريق البلقان. فالمخيمات بعيدة، وغير مرئية، ومُرحّلة إلى هوامش المدينة. غير أن الموضوع ليس غائبًا تمامًا عن المشهد السياسي الصربي: فحركة صوليدارنوسك Solidarnost، التي قابلناها، تجعل من الدفاع عن العاملات والعمال المهاجرين محورًا أساسيًا في نضالاتها، لا سيما خلال التعبئات ضد استغلال العمال الهنود في الصناعة وقطاع البناء.

لكن هذا التسييس يظلّ مقتصرا بشكل صارم على العاملات والعمال الأُجراء الذين يعيشون في صربيا. أمّا بالنسبة لمعظم الآخرين، فوجهتهم النهائية هي فضاء شنغن. هؤلاء الأشخاص المُنفَون، والعالقون في المخيمات، والمحرومون من أي وضع قانوني أو حقوق، يبقون خارج مجال التعبئة، ويتعرّضون للعنف بشكل مباشر، في أقصى درجات اللامرئية.

ممارسات غير قانونية على الحدود الصربية

ليس العنف المُلاحظ على الحدود عرضيًا ولا هامشيًا. فهو مندرج في المنعطف الأمني للسياسات الأوروبية للهجرة، والممتد منذ تسعينيات القرن الماضي وصولًا إلى «الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء» الحديث جدًا. إذ تقوم أوروبا بتفويض مراقبة حدودها إلى دول مرشّحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مثل صربيا (2). أدّى الإغلاق التدريجي لطريق البلقان وتطبيق السياسات الأوروبية للهجرة إلى تحويل صربيا إلى منطقة «عازلة»، حيث جرى تجريم العبور غير النظامي وتشديد الرقابة الحدودية (3).

على أرض الواقع، كانت العواقب فورية. غادرت العديد من الجمعيات المناطق الحدودية بسبب خطورة الأوضاع، بينما انسحبت الجمعيات التي بقيت إلى بلغراد، وتحاول، قدر المستطاع، تلبية الاحتياجات الأساسية.

بالنسبة للأشخاص المنفيين، كان يُفترض أن تكون صربيا محطة عبور. لكنها تحوّلت إلى سجن، وأحيانًا إلى قبر. ولا يمكن لأي من الشهادات الآتية أن تنقل فعليًا هول ما يجري على الحدود.

في مخيم أوبيرينوفاتس، على أبواب العاصمة، تنتظر العائلات. لا يُسمح لنا بالدخول، فنلتقي بهم في الخارج. على مفرش نزهة، ألعاب ورق ورسومات أطفال. نمضي فترة ما بعد الظهر في شرب الشاي ولعب الورق. شاب مغربي، بساق مكسورة، يلعب الكرة مع الصغار. إصابته ونقص الرعاية الطبية أنهيا مسار هجرته. منذ ثماني سنوات وهو عالق هنا، من دون أي أفق للمستقبل. هذا الزوج الإيراني جاء لطلب اللجوء

إلّانا كالدان
إلّانا كالدان عضوة في حزب – NPA L'Anticapitaliste، وهو منظمة عضو في الأممية الرابعة.

السياسي في ألمانيا، حيث ينتظرهم أصدقاء. جمعا المال اللازم لدفعه للمهربين، عدة آلاف من اليوروهات. اليوم، يؤجلان الرحيل. تشرح الشابة: «من الصعب جدًا أن ترى من تُحِب يتعرض للعنف على يد الشرطة، لكن إن عدنا إلى بلدنا، فسيُقتل». لقد تعرّضا بالفعل لعدة عمليات صدّ قسري.

خارج المخيمات، يأمل أشخاص مشرّدون ألا يكونوا سوى عابرين. مضى على وجودهم في صربيا بضعة أيام، ويحاولون الفرار نحو أوروبا. يصل رجل، ذراعه ممزقة بفعل الكلاب. وباستخدام هاتفه و"غوغل ترجمة"، يصف الرجل الذي كان يمسك الحبل، شرطي بلغاري يعمل لصالح وكالة فرونتكس. هذه الوكالة مؤلفة من شرطة من مختلف الجنسيات الأوروبية، يأتون للعب دور صائدي البشر على الحدود. لعبة قاسية بلا قواعد، يكون فيها المنتصر دائمًا المُعسكر نفسه.

ليلًا، تُنظَّم حملات مداهمة لطرد الأشخاص المنفيين من ملاجئهم. يُقتادون إلى مراكز الشرطة، حيث يدفعون للشرطة الصربية الفاسدة كي يُفرج عنهم. وسيرًا على الأقدام، عبر صبيّان في الرابعة عشرة من العمر بلا توقف كل الحدود انطلاقًا من أفغانستان، أي أكثر من خمسة آلاف كيلومتر. لا يطلبان غير أحذية، بعد أن تهالكت أحذيتهما من طول الرحلة. في اليوم التالي، وبعد أن نجحا في عبور الحدود إلى هنغاريا، يرسل لي أحدهما رسالة «النجدة». ولم أعد أسمع عنه شيئًا بعد ذلك.

هل يمكن دمقرطة دولة ما في غياب دمقرطة هوامشها؟

بينما تطبّق صربيا بحماسة السياسات الأوروبية القمعية، فإنها تفشل في احترام القيم الديمقراطية التي يطالب بها الحراك الطلابي. وبالمثل، فإن الاتحاد الأوروبي، ورغم أنه انتهى إلى توبيخ حكومة فوتشيتش بسبب قمعها للحركة، يواصل استخدام البلاد كمختبر لسياسات هجرة غير قانونية.

إن صمت الحركة الاجتماعية الصربية إزاء الهجرة ليس استثناءً، بل هو نتاج عملية غياب تسييس نشط حول هذه المسألة. حين تُعامِل أوربا الهجرة كمُجرد مشكلة تقنية وأمنية، فإنها تُحَول الحدود إلى فضاءات استثناء يصبح فيها كل شيء مباحًا. وهذه الممارسات، التي تُفرض أولًا على الأكثر تهميشًا، ما تلبث أن تتوسع دائمًا ليست الحدود سوى هرطقة، ومن يدافعون عنها مجرمون. ■

10 يناير 2026

---

(1) يشير الطرد غير القانوني للمهاجرين/ات إلى مجموعة من التدابير التي تتخذها الدول وتؤدي إلى صدّ اللاجئين/ات والمهاجرين/ات عبر الحدود، وغالبًا مباشرة بعد عبورهم لها، دون الأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الخاصة، ودون إتاحة إمكانية طلب اللجوء. ويُعدّ ذلك انتهاكًا لمنع الطرد الجماعي للأجانب (البروتوكول رقم 4 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، كما يُعدّ انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون الدولي.

(2) راجع المصدر: Učakar, T. (2025). Securitization, Humanitarianism, and the Religious Dimension of European Migration Policy. Religions, 16(9), 1190.

(3) راجع المصدر: Bogucewicz, M. (2020). The consequences of the migration crisis on the Balkan route and human rights: The current situation and prospects in Serbia. Eastern Review.

الاتحاد الأوروبي والاستعمار الأخضر في صربيا

غالبًا ما تحدث نضالات بيئية ومعارضة لتدمير بيئة العيش في البلقان، ولا تشكل صربيا استثناءً. أحدث هذه النضالات وأكثرها رمزية هي تلك التي تدور ضد إقامة مناجم الليثيوم في غرب البلاد. خلال زيارتنا، التقينا بناشط/ة من تجمع «مارش سا درينه» المناهض للاستخراجية، في فندق وسط مدينة بلغراد، بعيدًا عن آذان نظام فوتشيتش الفضولية.

بقلم
دينيس فيرستراتن

في أعقاب الحروب في يوغوسلافيا السابقة وفتح المنطقة أمام الأسواق الدولية، تم القيام بمهام استكشافية للطبقات الأرضية السفلي لرسم خريطة للموارد المعدنية المتاحة ولاستغلالها. أسفرت المُسوحات التي أنجزتها شركة ريو تينتو(1)، في عام 2004، في حوض جادر بغرب البلاد، عن اكتشاف منجم جديد أُطلق عليه اسم «جادارايت»، غني بالمعادن، لا سيما الليثيوم. يُعد هذا العنصر محوريًا في التحول الطاقي الذي تسعى إليه الرأسمالية الخضراء، لأنه ضروري لإنتاج البطاريات، مثل تلك المستخدمة في السيارات الكهربائية.

مقدمات استغلال مُخْزٍ

نتيجة لهذا الاكتشافٍ، شرعت شركة «جادارايت» متعددة الجنسيات في الاستقرار بالمنطقة، عازمة على الشروع في استغلال هذا المعدن بأسرع وقت ممكن، رغم غياب التصريح. كانت الخطوة الأولى هي إقامة آبار تنقيب لاختبار نوعية المخزونات، في ظل تجاهل التشريع الصربي الذي كان يحمي حوض جادر آنذاك كمنطقة ذات قيمة زراعية كبيرة، وكان يمنع هذا النوع من الأعمال، حتى في ظل موافقة مالك الأرض. علاوة على ذلك، دخلت ريو تينتو في الحياة المحلية لهذه المنطقة الريفية من خلال المشاركة في مجموعات نسائية اجتماعية، مما مكّن الشركة من تهيئة الرأي العام بواسطة دعاية فجة: ستكون المرافق نظيفة، وحديثة، ومستقبلية، ومطمورة بالكامل تحت الأرض، وبذلك لن تؤثر على حياة السكان. والأكثر من ذلك، فإن مياه الأنهار التي ستُستَخدم في العمليات الكيميائية ستخرج أكثر نقاوة مما كانت عليه. كانت الشركة تشتري تدريجيًا، خلال كل هذا الوقت، ممتلكات السكان، مُروجة تهديد نزع الدولة للملكية مستقبلا.

يحتوي باطن حوض جادر على ما يصل إلى 90٪ من طلب الاتحاد الأوروبي من الليثيوم، مما يجعل ريو تينتو شريكًا من الدرجة الأولى لبلدان الاتحاد الأوربي الـ27، ولا سيما لصناعة السيارات الفاخرة الألمانية، التي تتجه نحو السيارة الكهربائية. يسعى الاتحاد الأوروبي، بهذا الشأن، لتأمين الحصول على الليثيوم الصربي لتزويد خطوط إنتاج مرسيدس. ومع ذلك، فألمانيا هي التي تمتلك أكبر كميات من الليثيوم، مقارنة بباقي دول الاتحاد الأوربي. بينما كانت الصناعة الأوروبية تحاول التوافق مع شهية الرأسمالية الخضراء، عارضت الطبقة السياسية الألمانية استغلال الليثيوم على أراضيها، وعلى رأسها حزب الخضر. نحن نواجه مرة أخرى الاستعمار الأخضر ونفاق الاتحاد الأوروبي. يسعى هذا الأخير أيضًا، من خلال هذه الاستثمارات، إلى جعل إمداداته من الليثيوم مستقلة عن الصين بشكل خاص.

دينيس فيرستراتن
دينيس فيرستراتن عضو في اليسار المناهض للرأسمالية (بلجيكا) ولجنته البيئية.

الأضرار تظهر للعلن

تسارعت الأحداث في عام 2019، تحت ضغط الاتحاد الأوروبي، عندما اعتبر النظام الصربي احتياطيات الليثيوم موردًا ذا أهمية وطنية، مانحًا أي شركة الحق في استغلال الأراضي لاستخراج هذا المعدن. وبالتوازي، بدأت الخطط الحقيقية لشركة ريو تينتو تظهر للعلن: فمرافق البنيات التحتية المخطط لها ضخمة، والمخزونات أكثر تدميرًا مما كان معلنًا في البداية. علاوة على ذلك، سيتم الاستحواذ على مياه أنهار الحوض للمعالجة الكيميائية اللازمة لاستخراج الليثيوم من الجادارايت. وهذا يمثل ضربة قوية للسكان المحليين الذين تشكل لديهم الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي، والتي تتطلب بالتالي بيئة سليمة وإمكانية الحصول على مياه الري.

تمثل هذه الفترة نقطة تحول في المقاومة ضد مشروع ريو تينتو، ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك. فالطبقات الباطنية لغرب صربيا غنية بالموارد، لذلك تهدد مئات المشاريع الاستخراجية عشرات القرى، حيث تخاض منذ

مدة نضالات محلية. تُفَسر الأهمية المركزية للنشاط الزراعي لدى سكان المنطقة تعلقهم بأراضيهم ومقاومتهم العفوية لهذه المشاريع المدمرة للبيئة ودفاعهم عن شروط عيشهم. تأسست، في هذا السياق، «مارش سا درينه»(Marš Sa Drine)(2) وساعدت في تظافر كل هذه النضالات، عبر تجميع السكان، والناشطين، والمحامين، والاخصائيين العلميين، وما إلى ذلك، ووضع تكتيكات متنوعة: معارك قانونية، وتنظيم تحركات جماهيرية واسعة، وأعمال تخريب في مواقع المشاريع... وكل ذلك مع وعي واضح بأن النضال لن ينتصر بالاقتصار على الوسائل القانونية.

ردود الفعل الأولية

أشعل النظام الفتيل، غداة اقتراب موعد الانتخابات العامة(الرئاسية والتشريعية) لعام 2022، بتعديله للتشريع المتعلق بنزع الملكية: فاعتبارًا من الآن، واستمرارًا لتغيير التشريع في 2019، سيكون بإمكان أي شركة نزع الملكية من السكان لإطلاق مشروعها الاستخراجي. وردًا على ذلك، خاض سكان هذه المناطق تعبئات واسعة بتنظيم حواجز على الطرق تعبيرا عن رفضهم العام وغضبهم من هذا التغيير القانوني الذي يكرس الوضعية الاستعمارية الجديدة لصربيا، وهو ما استوعبه السكان جيدًا.

تم تصميم هذه التسلسل للأحداث بانتهازية من قبل النظام لمراكمة المكاسب على كافة الأصعدة: فقبل هذه الانتخابات الناجحة مباشرة، أعلن فوتشيتش سحب هذه الإجراءات، دون أن يترتب عن ذلك أفعال ملموسة في هذا الاتجاه. وبهذه الطريقة، وُجهت رسائل طمأنة لكل من شركة ريو تينتو وشركاء النظام الدوليين. لذلك، وبالرغم من هذا الخطاب، تبقى المشاريع الاستخراجية غير مهددة في صربيا. تؤكد ذلك التحقيقات التي نشرتها شبكة الصحفيين المستقلين (BIRN 3) في فبراير 2023، حيث كشفت أن شركة ريو تينتو قد أنفقت بعد عام 2022 أكثر من مليار يورو في مشروع جادر(4).

مواجهة مع السلطة

في صيف 2024، اتخذت المحكمة الدستورية الصربية موقفًا مؤيدًا لريو تينتو بإصدار حكم يقضي بأن إيقاف المشروع كان غير قانوني، مما أثار موجة جديدة من الاحتجاجات. جرى مرة أخرى قطع الطرقات والقرى الريفية لحوض جادر، كما شارك عشرات الآلاف في مظاهرات في بلغراد. خلال هذه التعبئات، تصاعدت درجة قمع النظام باعتقال العديد من المتظاهرين والمتظاهرات. وأدرج الاتحاد الأوروبي من جانبه، في يونيو 2025، مشروع ريو تينتو ضمن «قانون المواد الخام الحرجة»، وهو مستند يحدد الأولويات الاستراتيجية الأوروبية في الوصول إلى الموارد. يتضح إذن، أن الاتحاد الأوربي أقر بأن يكون ليتيوم جادر موردا يخصه(5).

مكنت المقاومة الواسعة والمستميتة للسكان المحليين، ثم الدعم الذي حظيت به من بقية الساكنة، من ردع شركة ريو تينتو حتى الآن ومن عرقلة المشروع. في الأشهر التالية، التي شهدت نهوضا طلابيا، أدت الاحتجاجات ضد النظام إلى خلق مناخ من عدم الاستقرار أثار الخوف لدى المستثمرين. في هذا السياق، أعلنت ريو تينتو في 13 نوفمبر 2025 عن إيقاف المشروع لمدة غير محددة. علاوة على ذلك، استولى الطلاب على هذه المعركة: يجري الحديث عن أن التخلي النهائي عن المنجم سيكون جزءًا من برنامجهم الانتخابي ضد فوتشيتش. وتم تقديم المشورة لهم من قبل أساتذة معارضين للمشروع.

من الواضح أنه لا يمكن توقع أي شيء يأتي من جانب النظام. إذ يستغل فوتشيتش مشروع ريو تينتو ببراعة، كما هو الحال في كل الأمور الأخرى، لخدمة مصالحه الخاصة. فأحيانًا يتراجع عن منح التصاريح بخطوة ليدنو من السكان – كما حدث سنة 2022 قُبيل الانتخابات – وأحيانًا أخرى يقدم ليثيوم جادر على طبق لِريو تينتو لكسب وِد الاتحاد الأوروبي ولجعله يتغاضى عن انتهاكات فوتشيتش لحقوق الإنسان.

تتعرض دول البلقان لضغط إمبريالي شديد على مواردها، ويتم التخطيط للعديد من المشاريع. في هذا السياق، تحتل المقاومة ضد ريو تينتو مكانة مركزية، وقد تعني الهزيمة سقوط أول دومينو يهدد المنطقة بأكملها. مقابل ذلك، فإن الأصداء الإقليمية لهذه المعركة وانتصارها المحتمل قد يغذي مقاومة سكان المنطقة. ■

13 يناير 2026

---

(1) ريو تينتو هي شركة متعددة الجنسية بريطانية-استرالية، يملك الهولدينغ الصيني شينالكو 15% من رأسمالها.

(2) راجع المصدر الآتي: https://marssadrine.org/en/

(3) راجع المصدر الآتي: https://birn.eu.com/, Balkan Investigative Reporting Network

(4) راجع المصدر الآتي: https://balkaninsight.com/2023/02/rio-tinto-spends-million-euros-on-serbian-land-since-mine-cancellation/

(5) ونذكر، من جهة أخرة، أن صربيا بلد موقع على اتفاقيات «هوريزون» (Horizon) للاتحاد الأوربي، وهي تتعلق بمجموعة بلدان يعقد معها الاتحاد الأوربي شراكات اقتصادية متميزة.

مقابلة حصرية مع محمد حربي
«في الجزائر، تبقى الدولة هي الأساس»

عند الحديث مع شيخ مؤرخي حرب الجزائر، البالغ من العمر 79 سنة، بوجهه الذي لا يزال مشرقا بابتسامة طفولية، وبشعره الأبيض الناصع، ينتاب المرء إحساس وكأنه أمام ناسك: منغمس بصمت منذ الأزل في كتبه، شديد الدقة، رافضًا أي نزوع إلى المثالية، ولا يسقط في شيطنة الخصوم حتى الأعداء منهم، ساعياً بلا كلل إلى الحقيقة. مع ذلك، عند قراءة مذكراته، نكتشف رجلا عمليا بامتياز. انخرط محمد حربي في حزب الشعب الجزائري وهو لايزال في الخامسة عشرة من عمره، وتولى مسؤوليات داخل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وعمل ضمن ديوان كريم بلقاسم، وشارك بصفته خبيراً في مفاوضات إيفيان Évian في مايو/أيار 1961، ثم أصبح بعد الاستقلال مستشاراً للرئيس أحمد بن بلة. بعد انقلاب 19 يونيو/حزيران 1965 الذي قاده بومدين، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات وبالإقامة الجبرية ثلاث سنوات، بسبب تأسيسه منظمة المقاومة الشعبية، قبل أن يغادر إلى المنفى ويباشر مسيرته الجامعية. لا يوجد مثال آخر لفاعل كان منخرطا بهذا العمق في الأحداث، وتناول تاريخ استقلال الجزائر بمثل هذه الصرامة النقدية.

أثناء عمله مستشاراً رئاسياً، عارض حربي التلاعب بالمؤتمرات النقابية، وانتقد التركيز على الإسلام في قانون الهوية، واتخذ موقفاً نقدياً بإدانة التعذيب في افتتاحية نشرها في مجلة» الثورة الإفريقية»، وهي مجلة تصدر باسم جبهة التحرير الوطني التي كان يديرها. منذ مؤتمر أبريل/ نيسان 1964، خلص إلى قناعة مفادها أن جبهة التحرير الوطني لم تعد قابلة للإصلاح. كانت «البيروقراطية العسكرية» تشق طريقها نحو الانتصار. وبالفعل، بعد عام واحد، وقع انقلاب بومدين.

ماسيس كوركتشوجيل

ماسيس كوركتشوجيل، مؤرخ، مؤسس الحركة التروتسكية في تركيا والفرع التركي للأممية الرابعة، وشخصية سياسية معروفة في الحركة الطلابية التركية لعام 1968. بعد خروجه من السجن سنة 1974، أسس دار نشر «كوز» Köz لنشر (بشكل أساسي) مؤلفات تروتسكي وإرنست ماندل. واصلت هذه الدار نشاطها إلى اليوم تحت اسم «يازن» Yazın ، ونشرت ما يزيد عن 90 مجلداً. لا يزال ماسيس كوركتشوجيل عضواً في الأممية الرابعة، كما ألّف وأشرف على عدد من الأعمال حول تاريخ اليسار التركي، والأنظمة «التقدمية» في أميركا اللاتينية، والإبادة الجماعية للأرمن.

حوار ماسيس كوركتشوجيل Masis Kürkçügil

مع محمد حربي

كيف يمكن تقييم حرب الاستقلال الجزائرية بعد خمسين عاماً؟

بعد خمسين عاماً، بات فهم المسار السياسي للجزائر اليوم هو الأساس. للقيام لذلك، لا بد من العودة بعيداً إلى الوراء، والبدء بالتساؤل حول ما هي الجزائر. عندما يتناول المؤرخون هذا البلد، غالباً ما ينطلقون في سرد تاريخ الدولة-الأمة، وكأن الدولة-الأمة قدر محتوم لا مفر منه للشعوب. والحال أنه يستحيل فهم تاريخ الجزائر خارج سياق تشكّلها.

جرى هذا التشكل، حتى عام 1962، في ظل شروط إمبراطورية، أولها الإمبراطورية الرومانية-البيزنطية، ثم الإمبراطورية العثمانية، وأخيراً الإمبراطورية الفرنسية. فالجزائر هي نتاج كل هذا التاريخ، تاريخ محلي من جهة، وتاريخ اندماج ضمن هذه الإمبراطوريات من جهة أخرى. ينبغي التأكيد على نقطة مهمة: عندما أصبحت الجزائر مستعمرة فرنسية، مرت بتاريخ بالغ العنف، إذ تم تفكيك جميع العناصر المكوّنة للنسيج الاجتماعي.

دخلت الرأسمالية إلى الجزائر بطريقة عنيفة. لم يشهد البلد تحولا ككل: على خلاف ما قد يعتقده المرء، تشكّلت «جزائران»: داخل

البلد، الذي استمرت إدارته وفق المبادئ العثمانية، والمنطقة الساحلية التي شهدت نوعاً من التطور عبر مؤسسات تشبه، إلى حدّ ما، تلك الموجودة في فرنسا. وبعبارة أخرى، كانت البنية الاجتماعية تتقاسم، إلى حدّ معين، سمات مشتركة مع فرنسا. وما ميّز الجزائر عن الإمبراطورية العثمانية هو تبقرط البنية السياسية ومركزتها بشكل كامل.

في هذا السياق تشكّلت الظواهر السياسية: نظام رأسمالي واحد، وبلدان مختلفان داخل بلد واحد، وطبقات اجتماعية جديدة يمكن القول إنها وُلدت في كنف الرأسمالية. فمن جهة، كما في معظم الأماكن، عالم الشغل والطبقة العاملة؛ ومن جهة أخرى، طبقة رأسمالية، ولكن ليس رأسمالية برجوازية بل رأسمالية استعمارية، إلى جانب نخبة فكرية ضعيفة للغاية. تلك كانت الدينامية الاجتماعية في الجزائر. ولم تبلغ أي طبقة مرحلة النضج. لذلك، وبما أن أياً من الطبقات لم تكن قادرة على فرض هيمنتها، فقد جرى استقطاب الكادر السياسي الذي تولى قيادة الجزائر من بين الجزائريين/ات المهاجرين/ات في فرنسا ومن البرجوازية الصغيرة الحضرية. كانت هذه البرجوازية مجزأة بعمق، اجتماعياً وثقافياً: ورغم الهيمنة الثقافية الفرنسية، استمرت اللغة العربية والثقافة الإسلامية – وإن في حالة وهن – في الوجود داخل البلاد. نعم، لقد تعرضتا لإفقار شديد.

في مثل هذا الوضع، وبعد انتفاضات متتالية امتدت تقريباً حتى نهاية القرن التاسع عشر، بدأت تندلع ثورات مسلحة، وشهدنا ميلاد حركة سياسية انبثقت بسرعة فائقة. لم تكن هذه الحركة متجانسة، كما كان الحال في تونس أو المغرب. بل إن النخبة السياسية نفسها كانت منقسمة بعمق، بين أولئك الذين تكوّنوا ثقافيًا في ظل الاستعمار والطبقات القديمة. عندما تسارع زخم الحركة، كانت واقعة تحت تأثير الثقافة القديمة، لكنها استلهمت أيضاً، إلى حدّ ما، أفكار الثورة الفرنسية، وخاصة أفكار الثورة السوفياتية – ولكن على المستوى الشكلي فقط. وهذا عنصر مهم لفهم الجزائر، إذ كانت تمتلك معجمين سياسيين: معجم الثورة الفرنسية ومعجم الثورة السوفياتية، استُخدما لترجمة وقائع اجتماعية لا تمت بصلة إلى الأسس العميقة لتلك الثورات.

عندما اندلعت الثورة سنة 1954، كان أول ما برز إلى الواجهة هو تشكّل بيروقراطية من طراز عسكري. في الجزائر يمكن، في الواقع، ملاحظة نموذج يذكّر إلى حدّ ما بأميركا اللاتينية. ففي البداية، كان هناك مساواة مطلقة فعلاً. لكن بعد سنوات طويلة، وبعد نيل الاستقلال، بدأت البنية الاجتماعية تتحول تدريجياً. ومع التبقرط والتأميم، ظهرت برجوازية جديدة، برجوازية من نوع بيروقراطي، لم يكن لها أي شأن بدون جهاز الدولة. لزمن طويل، عقدت هذه البرجوازية تسوية مع الطبقات الشعبية تحت حماية الدولة. لكننا نرى اليوم بروز نوى تدافع عن الليبرالية الاقتصادية مع رفض الليبرالية السياسية، وتقبل العيش في ظل الدولة. وفي تركيا أيضاً، وبصورة أكثر تماسكاً، شهدنا نفس الظاهرة. في الجزائر، لم تنجح البرجوازية بعد في أن تصبح قوة اقتصادية حقيقية؛ فما تزال الدولة هي الجوهر. حتى في المجال الاقتصادي، لم تكتسب البرجوازية بعد قوة حاسمة: في الجزائر، تبقى الدولة هي الأساس. تحاول البرجوازية اليوم أن تنفصل تدريجياً عن الدولة، لكن دون أن تتبنى في الوقت نفسه الليبرالية السياسية.

> **كانت الجزائر تمتلك معجمين سياسيين: معجم الثورة الفرنسية ومعجم الثورة السوفياتية**

ما الفرق بين بن بلة وبومدين؟

بن بلة وبومدين كلاهما قوميان، وكلاهما ترأس نظاماً استبداديا. غير أن أسلوبيهما مختلفين وكذا مقارباتهما. كان بن بلة ينحدر من حزب سياسي، وكان بالتالي منفتحاً على المجتمع. في المقابل، كان بومدين عسكرياً، تشكلت شخصيته بالكامل في إطار الجيش الذي كان، بالنسبة إليه، يحتل مركز المجتمع. ولم يكن هذا هو الحال إبان عهد بن بلة. عندما وصل هذا الأخير إلى السلطة مباشرة بعد الاستقلال، أحدث الرحيل الجماعي للأوروبيين/ات فراغاً اجتماعياً في البلاد، فامتلأ هذا الفراغ بمجموعات منبثقة من الشعب. كان بن بلة يستند إلى قاعدة اجتماعية من هذا النوع، في حين أن القاعدة الاجتماعية لبومدين كانت هي البيروقراطية العسكرية. لهذا السبب، طرح بن بلة في مرحلة ما خيار التسيير الذاتي، غير أن هذا الخيار لم يجد سنداً اجتماعياً داخل الطبقة العاملة.

محمد حربّي في ندوة « التسيير الذاتي في سنوات 68 » التي نظمتها متضامنون Solidaires، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

كانت الجزائر في ستينيات القرن الماضي فضاءً لإعادة التشكل الاجتماعي. فالذين كانوا عمالاً تقدموا في التسلسل الهرمي الاجتماعي. كان هؤلاء سكانا قادمين من الأرياف واستوطنوا مدنا كانت إلى ذلك الحين أوروبية. أدى ذلك بطبيعة الحال- حتى رحيل بن بلة - الى خلق حالة من الفوضى الشديدة. بينما كان بن بلة يحاول إدماج جبهة التحرير الوطني في المجتمع، لم يعد ممكناً، في عهد بومدين، الحديث عن الجبهة ككيان منفصل عن الجيش. عندما وصل بومدين إلى السلطة، قال لقادة جبهة التحرير الوطني إنه يريد أن تكون الجبهة «مثل سفينة راسية في الميناء»: لا تغرق، لكنها يجب أن تظل ثابتة لا تتحرك. أي أن تصبح مجرد رمز، بلا وجود مستقل عن الدولة والبنية العسكرية.

مع بن بلة، كانت الوضع مختلفا: كانت جبهة التحرير الوطني حزباً مدنياً، لكنه لا يزال في طور التشكّل. كانت الحرب مروعة، واختفت، منذ 1957، جميع منظمات المجتمع المدني. كانت البنية السياسية لما قبل 1954 تمتلك قدراً من التماسك، لكنها جُرفت بالكامل لصالح بنية جديدة. أما النخب الجزائرية فإما هاجرت، أو كانت في السجن أو المعتقل. في هذه الظروف، اتسمت البنية الجديدة بضعف شديد. هكذا يستحيل فهم الجزائر دون هذه المعطيات الاجتماعية.

> **في عشرينيات القرن الماضي، ولا سيما في ثلاثينياته، كان اليسار الفرنسي يتألف من أفراد كانوا يردون على وحشية الاستعمار. لكن الاستعمار بحدّ ذاته لم يكن موضع تساؤل**

كيف تقيّمون عودة الاعتبار لعدد من المسؤولين السياسيين السابقين؟ هل يمكن الحديث عن نوع من «تطبيع» التاريخ؟

يمكن القول بذلك، نعم، ولكن ضمن حدود معينة. بمعنى أن المسؤولين السياسيين السابقين يعودون، وتدرج مكانتهم في التاريخ، لكن دون تفسير سبب اختفائهم ولا سبب عودتهم اليوم. الأمر يشبه إلى حدّ ما ما حدث في بلدان أوروبا الشرقية السابقة: نبدأ بتحطيم عزيمتهم، ثم... من الضروري لأي شعب أن يفهم ما حدث له.

هل يمكن أن نتحدث قليلاً عن كيفية تقييم مقاربة اليسار الفرنسي؟

في عشرينيات القرن الماضي، ولا سيما في ثلاثينياته، كان اليسار الفرنسي يتألف من أفراد كانوا يردون على وحشية الاستعمار. لكن الاستعمار بحدّ ذاته لم يكن موضع تساؤل؛ لم يكن كذلك أبداً. منذ 1917، كان الشيوعيون هم من تناولوا المسائل القومية والاستعمارية. حتى سنوات 1924 و1925 و1926، كانت لديهم مواقف واضحة جداً بشأن المسألة الجزائرية. غير أنه مع مسار الهيمنة الستالينية، لم تعد الجزائر تُفكَّر ضمن إطار الإمبراطورية الفرنسية، بل أصبحت السياسة السوفياتية هي المبدأ المنظم للرؤية السياسية.

في الثلاثينيات، كان الخطر الرئيسي، من وجهة نظر الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان امتداداً للحزب الشيوعي الفرنسي، يتمثل في إيطاليا وألمانيا، أي الأخطار التي كانت تهدد الاتحاد السوفياتي. عندما طُلب من القوميين دعم الجبهة المناهضة للفاشية، رفضوا قائلين: «إذا قبلتم بالتحرر الوطني، فسندافع عنه». لذلك كان هناك صراع بين الحركتين.

اعتبارا من 1946، أصبحت الولايات المتحدة الخطر الجديد على الاتحاد السوفياتي هو. كنا نكرر ما فعلناه سابقاً في سياق عالم سياسي تحكمه القوى الكبرى: من جهة فرنسا وإنجلترا وأميركا، ومن جهة أخرى إيطاليا وألمانيا. غير أنه خلال الحرب، كان هناك شكل من أشكال مناهضة الاستعمار تمحور حول ثلاثة محاور: النضال ضد الاضطهاد، والنضال من أجل السلام؛ غير أن الشيوعيين لم يتبنوا أي موقف واضح بخصوص المسألة الوطنية.

لكن خلال الحرب، ظهر تيار جديد كان مؤيداً للجزائريين/ات ويقدم لهم دعماً مادياً. على سبيل المثال، هنا في فرنسا، كان الدعم المادي واللوجستي الذي قدمه اليسار الفرنسي لجبهة التحرير الوطني أحد المصادر المهمة لقدرتها على النشاط. عندما بدأنا ندرك حقيقة الوضع، حدثت، مثلاً، حركة فرار من الخدمة العسكرية؛ إذ فرّ اثنا عشر ألف شخص لكيلا يذهبوا إلى الحرب في الجزائر. لم تقر الأحزاب الرسمية، بما فيها الحزب الشيوعي والأحزاب اليسارية الأخرى، بالطاعة، خلافا للعقيدة الرسمية.

ولهذا السبب، لايزال الجزائريون يبدون، حتى اليوم، حساسية خاصة تجاه الخطابات القومية التي تزعم أنهم لم يتلقوا أي دعم من اليسار الفرنسي. لأن ذلك ليس صحيحا تماماً. إنها مسألة بالغة الحساسية. لكنها سمة مشتركة لكل القوميات: أنا أولاً...

أُنجز هذا الحوار في منزل حربي في يونيو/حزيران 2012. وفي ختام النقاش، نطق بالجملة التالية التي لم أستخدمها، إذ رأيتها غير مناسبة لمجلة التاريخ الشعبي التي كان من المفترض أن يُنشر فيها الحوار:

«إن دور الأممية الرابعة في حرب الجزائر لا يمكن إنكاره». ■

2 حزيران / يونيو 2012

للمزيد من المعلومات

قُدِّمت عديد من التكريمات لذكرى محمد حربي. ونشرنا على وجه الخصوص ما يلي:

«في ذكرى محمد حربي (1933-2026)»، بقلم نجيب سيدي موسى، يتناول مساره السياسي، ولا سيما علاقاته بالأممية الرابعة، 3 يناير 2026.

«تحية إلى محمد حربي»، بقلم محمود رشيدي، وهو تأبين رفاقنا في الجزائر، 2 يناير 2026.

«محمد حربي: أناقة حياة شامخة»، بقلم روبي موردر، يروي المسار المشترك لهذين الاكاديميين-المناضلين، 12 يناير 2026.

مساهمة الأممية الرابعة في الاشتراكية البيئية

تستعرض هذه الوثيقة المسار الذي قطعته الأممية، بدءا من الانشغالات التحديثية لدى تروتسكي، وصولاً إلى اعتماد البيان من أجل ثورة اشتراكية بيئية، ثم الحملات التي نظمتها مختلف الفروع حول هذا البيان.

بقلم
مكائيل لووي ودانييل تانورو

يُعدّ ليون تروتسكي، مؤسّس الأممية الرابعة سنة 1938، أحد أعظم الشخصيات الثورية للقرن العشرين ومنظّرًا ماركسيًا فذًّا. كان لينين وتروتسكي القائدين الرئيسيين لثورة أكتوبر. تميّز تروتسكي، بصفته مؤسّس الجيش الأحمر وخصمًا لا يلين للثورة المضادّة الستالينية، بتحليله الماركسي للفاشية وللبيروقراطية، وكذلك بنظريتيه حول التطوّر المُركّب واللامتكافئ والثورة الدائمة.

بتأسيسه للأممية الرابعة في «وقت حالك» من القرن العشرين، نقل إرث الماركسية الثورية إلى الأجيال اللاحقة. تُغطي أعماله أحداثًا مفصلية مثل الثورة الروسية، وصعود الأممية الشيوعية وانحطاطها، والموجة الثورية 1917-1923 وتراجعها، والفاشية والستالينية، والجبهة الشعبية والثورة الإسبانية، وانحدار الإمبراطورية البريطانية وصعود الولايات المتحدة.

غير أنّ غياب أي وعي بيئي يلقي بظلاله على هذا التقييم. فالإرث الذي نقله تروتسكي لأنصاره اللاحقين لا يتضمّن أي إشارة إلى الانشغالات أو الأدوات أو المفاهيم التمهيدية للاشتراكية البيئية التي طوّرها ماركس وإنجلز. يبدو هذا النقص جليًّا على نحو خاص في تصوّرات تروتسكي عن التقدّم والعلاقة بين الإنسانية والطبيعة، وفي فهمه للعلم وللتكنولوجيا، وفي مقاربته للمسألة الزراعية.

فبينما قادت الرؤية الجدلية للتقدّم لدى مؤسّسي الماركسية إلى التحفّظ إزاء «انتصارات الإنسان على الطبيعة» («فمع كل انتصار من هذا القبيل، تنتقم الطبيعة منا»)1، كان تروتسكي يمتدح هذه الانتصارات بلا مُواربة: «بفضل الآلة، سيهيمن الإنسان في المجتمع الاشتراكي على الطبيعة بأسرها [...]. سيحدّد مواقع الجبال والممرّات، ويغيّر مجرى الأنهار، ويضع القواعد للمحيطات»2.

> **على خلاف ماركس، لم يُول اعتبارًا لضرورة «التدبير العقلاني لمبادلات المادة» بين الإنسانية والطبيعة**

كانت فكرة أنّ تقدّم العلم يكشف تباعًا جميع أسرار الكون شائعة جدًا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. لم يبتعد مؤسّسو الماركسية دائمًا عن هذا المنحى، لكنهم لم يؤمنوا لا بـ«المعرفة المطلقة» ولا بـ«الفكر السيادي». أمّا تروتسكي، الأقلّ تحفّظًا، فقد أعلن جهارًا «إيمانه بالقدرات اللامحدود للمعرفة والتنبّؤ والسيطرة على المادة»3.

تشير بعض العناصر إلى أنّ ماركس لم يكن يعتبر التكنولوجيا محايدة. أمّا تقييم تروتسكي فمختلف. فعن سؤال «ما مفهوم المجتمع الطبقي؟» يجيب: «يتعلّق الأمر، في الجوهر، بتنظيم الإنتاج [...] التكنولوجيا إنجاز أساسي للإنسانية»4. ولا نجد في أعماله أي أثر لمبدأ الاحتراز.

ومن الصحيح أنّه ينبغي أخذ السياق بعين الاعتبار. ابتداء من سنتي 1923-1924، وأمام تراجع الثورة العالمية وتفكّك تعبئة الجماهير الروسية، برز توجّهان بديلان داخل الحزب الشيوعي. من جهة، دعا ستالين وبوخارين إلى بناء «الاشتراكية في بلد واحد، بوتيرة الحلزون»5. فبتخلّيهما عن الثورة العالمية، راهنا على أنّ تراكم الثروة بالأرياف سيمنح النظام الوسائل لبناء مجتمع جديد. من جهة أخرى، دعا تروتسكي إلى تطوير مخطّط للصناعة الثقيلة المؤمّمة. برأيه، كان هذا التطوير ضروريًا لتمكين النظام

مكائيل لووي
هو عالم إجتماع وفيلسوف ماركسي وإشتراكي بيئي، عضو في الأممية الرابعة. وهو على الأخص مؤلف العديد من الكتب. نَسَقَ تحرير «بيان 2023» وكان أحد أعضاء مجموعة العمل التي نشرت ذلك في عام 2025.

1 فريدريك إنجلز، ديالكتيك الطبيعة، باريس، دار النشر الاجتماعية (Éditions Sociales، 1968)، ص 180-181.

2 ليون تروتسكي، الأدب والثورة.

3 ليون تروتسكي، «مندلييف والماركسية»، خطاب في مؤتمر مندلييف، 17 سبتمبر/أيلول 1925، أرشيف الماركسيين على الإنترنت (Marxists Internet Archive).

4 ليون تروتسكي، «الثقافة والاشتراكية»، المرجع نفسه، أرشيف الماركسيين على الإنترنت (Marxists Internet Archive).

5 تقرير الرفيق بوخارين إلى جمع موظفي منظمة موسكو (5 يناير/كانون الثاني 1926).

السوفييتي من الصمود دون انحطاط، في انتظار موجة عالمية جديدة من النضالات الثورية.

كان تروتسكي مُحقًّا في حفز تطوير الصناعة كوسيلة لتهيئة شروط تنمية الأرياف، لكنه أخطأ مُعتبرا ذلك يعني «تصنيع الإنتاج الزراعي» بقيادة الدولة. وعلى خلاف ماركس، لم يُولِ اعتبارًا لضرورة «التدبير العقلاني لمبادلات المادة» بين الإنسانية والطبيعة.

هذا يفسّر على الأرجح لماذا لا تذكر أعمال تروتسكي لا سياسة لينين اتجاه حماية «معالم الطبيعة» (الزابوفيدنيكي)، ولا الهجمات التي شنّها ستالين على هذه المنجزات البيئية عندما حاول التستّر على فشل التجميع القسري بفتح هذه المحميّات الطبيعية أمام الزراعة.

ينبغي الإشارة، من باب الإنصاف لتروتسكي، إلى أنّ ثقافة تقنوية وحداثوية كانت مُهيمنة في الحركة العمالية الدولية آنذاك، بما في ذلك بين الثوريين الروس. غير أنّ هذا السياق لا يفسّر كل شيء. ففي مجال البيئة، كان مؤسّس الجيش الأحمر متأخرًا عن ماركس وإنجلز وحتى عن لينين. لذلك اضطرّ ورثته إلى سدّ هذه الثغرات بغية إعادة تملّك وتطوير العمل غير المكتمل لـ«التوجه البيئي لماركس».

الاكتشاف (المتأخر) للبيئة لدى إرنست ماندل

كان إرنست ماندل (1926-1995)، منذ ستينيات القرن العشرين وحتى وفاته، القائد والمنظّر الرئيسي للأممية الرابعة. باعتباره اقتصاديًا ماركسيًا لامعًا، دُرست كتاباته ونالت الإعجاب على نطاق واسع يتجاوز بكثير صفوف حركته. كما صاغ أهم قرارات الأممية خلال تلك السنوات، وساهم في تبنّي صيغة غير دوغمائية وحازمة للديمقراطية للشيوعية.

في مطلع سبعينيات القرن العشرين، وقبل كثير من الماركسيين الآخرين، دقّ ماندل ناقوس الخطر إزاء تدمير البيئة، وظل هذا الهاجس يلازمه حتى نهاية حياته. يتجلّى ذلك في رده السجالي سنة 1972 على تقرير ميدوز Meadows حول حدود النمو، وهو ردّ يُظهر في الوقت نفسه حدود تفكيره في هذه القضايا. فتردده في الإقرار بالطابع المحدود للموارد الطبيعية - وبالتالي بحدود نمو القوى المنتِجة المادية - يبدو واضحًا حينما يؤكد أن ما ينبغي إدانته هو «فوضوية» الإنتاج لا طابعه «اللامحدود». وإضافة إلى ذلك، قدّم مقترحات ذات طابع إنتاجوي تقليدي وغير مستدام - على سبيل المثال في مجال الزراعة، حيث دعا إلى «إزالة الغابات» وإلى ريّ «ملياري هكتار من الأراضي الصحراوية».

يتسم مقال سنة 1972 بالخوف من أن يُستَخدم الخطاب حول حدود النمو غطاءً لهجوم تقشفي ضد العمال، ولهجوم نيو-مالتوسي عالمي ضد الفقراء. كان هذا الخوف - ولا يزال - في محلّه تمامًا، كما أن ردّ ماندل عليه كان مشروعًا كليًا. غير أنه، في جداله، لا يميّز بما يكفي بين الحقيقة الموضوعية المتمثلة في وجود حدود طبيعية للإنتاج، وبين الكيفية التي يجري بها توظيف هذه الحقيقة لأغراض رجعية. نتيجة لذلك، لا يظهر تمييز واضح بين الضغط الرأسمالي المفروض على العمال للتضحية برفاههم، وبين الضرورة المطلقة لتقليص استهلاك المجتمع، ولا سيما في مجال الطاقة مثلا.

> **في 1972 كان ماندل مازال يؤكد أن ما ينبغي إدانته هو «فوضوية» الإنتاج لا طابعه «اللامحدود»**

من اللافت أنه في الوقت الذي قدّم فيه هذا الردّ المخيب نسبيًا على تقرير ميدوز، تناول الوثيقة ذاتها بدرجة أكبر من التحفّظ في كتابه الصادر سنة 1972 بعنوان الرأسمالية المتأخرة. إذ يؤكد التقرير أن تعميم البنية الإنتاجية الأميركية على كامل الكوكب سيؤدي إلى استنزاف الاحتياطات العالمية من المواد الأولية قبل نهاية القرن، وسيعرّض محتوى الغلاف الجوي من الأوكسجين للخطر. رغم إشارة ماندل إلى أن التقرير قد يكون مبالغًا في حُججه، يعترف بأنه «قد يكون على حق». وفي المُؤَلف نفسه، يستشهد بالكتاب البيئي (والاشتراكي) الكلاسيكي لبارّي كومونر Barry Commoner ، «الدائرة المغلقة (1971) «: إن الأرض لا تتلوث لأن الإنسان حيوان قذر على نحو خاص، ولا لأن عددنا كبير جدًا. إن المسؤولية يتحملها المجتمع البشري (...)». كما يشيد بكتاب اشتراكي/بيئي رائد آخر هو «الرفاهية القاتلة – دراسة للتلوث في المجتمعات الصناعية» (1971) لهاري روثمان، واصفًا إياه بأنه «أفضل عمل ماركسي يتناول مجمل الأخطار التي تهدد البيئة والإجراءات الممكنة للوقاية منها».

لإبراز العواقب المأساوية للتلوث الكيميائي على البيئة وصحة الإنسان، يسوق ماندل عدة أمثلة من الولايات المتحدة وألمانيا في حاشية سفلية طويلة. غير أنه، وعلى خلاف كومونر وروثمان، لا يمنح البيئة سوى مكانة هامشية في تحليله الاقتصادي والإيديولوجي للرأسمالية المتأخرة.

عقود، وفي نوع من التقييم الذاتي النقدي، كتب في كتابه «السلطة والمال: «أدركنا اليوم، وبقدر كبير من التأخر،أن الأخطار التي تتهدد الموارد غير المتجددة للأرض والبيئة الطبيعية لحضارة الإنسان وللحياة البشرية تعني أيضًا أن استهلاك السلع المادية والخدمات لا يمكن أن ينمو بشكل غير محدود». ومن اللافت أن ماندل، في

دانيال تانورو

مهندس زراعي وناشط اشتراكي بيئي، وهو عضو في قيادة اليسار المناهض للرأسمالية، الفرع البلجيكي للأممية الرابعة.

بالإضافة إلى العديد من المقالات، هو مؤلف كتابي «الرأسمالية الخضراء المستحيلة» (لا ديسكوفر، باريس 2010) و «فات الأوان على التشاؤم! الاشتراكية البيئية أم الانهيار» (تكسويل، باريس 2020).

الحاشية السفلية التي تلي هذا المقطع، يذكر كتاب بيتر هينيكه وميخائيل مولر الصادر سنة 1989 بعنوان كارثة المناخ، لكنه لا يتطرق في مُؤلفه هو ذاته إلى مسألة التغير المناخي.

وفي الفترة نفسها تقريبًا، وفي مقال نُشر سنة 1990، قدّم ما يمكن اعتباره تقييمه الأكثر جدية للأزمة البيئية: «منذ بداية القرن العشرين، وابتداءً من روزا لوكسمبورغ، كان الماركسيون محقين في تلخيص مستقبل البشرية في الصيغة: "اشتراكية أم همجية" [...] واليوم، أصبح الخيار هو: "اشتراكية أم موت" [...] وينبع ذلك من الخطر الكامن للإبادة المرتبط بإمكانية اندلاع حرب تقليدية أو نووية عابرة للقارات أو عالمية وسط انتشار المحطات النووية [...] غير أن هناك أخطارًا قاتلة أخرى تهدد البشرية، من بينها خطر تدمير البيئة [...]».

بعبارة أخرى، فإن تزايد وعي إرنست ماندل بخطر الكارثة البيئية لم يؤدِّ به إلى إعادة صياغة ماركسيته وفق مبادئ الاشتراكية البيئية. تركت هذه المهمة للجيل اللاحق من الأممية الرابعة.

طريق الأممية الرابعة نحو الاشتراكية البيئية (2001)

بدأت الأممية الرابعة، بعد أيار/ماي 1968، تدرك أهمية القضايا البيئية. شارك مناضلوها في فرنسا وألمانيا وبريطانيا وغيرها في الحركات البيئية، ولا سيما في النضال ضد الطاقة النووية والتلوث. مع مرور الوقت، بدأت القضايا البيئية تُناقَش في مؤتمراتها، غير أنه لم تعتمد خلال تلك السنوات أي مُقرر خاص بالبيئة.

> **بدأت الأممية الرابعة، بعد أيار/ماي 1968، تدرك أهمية القضايا البيئية**

غداة المؤتمر العالمي الثاني عشر سنة 1985، دعا المقرر الرئيسي الأمميةَ وفروعَها إلى «رفع مستوى تناول المسألة البيئية في دعاوتها وأنشطتها العامة»، وإلى القيام بـ«أنشطة مشتركة مع الحركة البيئية».

في أواخر الثمانينيات، قام فريق من رفاق الأممية الرابعة بصياغة وثيقة حول الاشتراكية والبيئة، غير أنه تقرر أن المسألة تحتاج إلى نقاش أعمق قبل عرضها على المؤتمر العالمي الثالث عشر الذي انعقد سنة 1991. تمثل هذه الوثيقة، المُعنونة بـ«الثورة الاشتراكية والبيئة» والمنشورة بعد المؤتمر، محاولة جوهرية للغاية لمناقشة أسباب الأزمة البيئية ونتائجها، وسياسات البرجوازية، وحدود الحركة البيئية، ووضع الحركة العمالية، وبرنامج للعمل. من بين المطالب الملحّة التي استوجبت عملاً منسقًا على الصعيد الدولي، وردت: القطيعة الجذرية مع نظام الاستغلال القائم على الإنتاج الزراعي الموجَّه للتصدير في البلدان التابعة، والذي يولّد المجاعة والفقر؛ والحظر الفوري لكامل دورة إنتاج الطاقة النووية؛ وكذلك وضع حد لتدمير الغابات الاستوائية الرطبة وللتلويث القاتل للغابات في البلدان الصناعية.

كانت وثيقة 1991، التي اعتمدتها الأممية الرابعة آنذاك بصفة مؤقتة، إنجازًا كبيرًا، لكن وسمتها بعض النواقص الواضحة. فعلى سبيل المثال، عند توصيف الأزمة البيئية، تشير إلى تلوث الهواء والماء، وإلى تدمير الغابات، وإلى الكوارث الصناعية (الكيميائية والنووية)، لكنها لا تذكر التغير المناخي. ورغم أن فكرة بيئة اشتراكية حاضرة بقوة، فإن مفهوم الاشتراكية البيئية — بوصفه طريقة جديدة لمقاربة البرنامج الاشتراكي — ظل غائبًا.

بعد عدة سنوات، حوالي سنة 2001، قرر مجموعة من أعضاء الأممية الرابعة في فرنسا (لوران غاروست، فنسون غاي، ومايكل لوي، وغيرهم) صياغة مشروع جديد، بعنوان «البيئة والاشتراكية»، انطلاقًا من الوثيقة السابقة، ولكن مع إدخال تغييرات جوهرية. عُرض المشروع على المؤتمر العالمي الخامس عشر (2003) مرفقًا بتقرير لمايكل لوي، واعتمد بأغلبية واسعة. ■

سننشر بقية هذه الوثيقة في عددنا المقبل

---

6 اقرأ تحديدًا «البولشيفي والطبيعة»، أندرياس مالم، 15 سبتمبر 2017، مجلة Période. منشور على موقع Inprecor: https://inprecor.fr/le-bolchevik-et-la-nature

7 إرنست ماندل، «ديالكتيك النمو: حول تقرير مانسهولت»، منشور في Mai (مجلة)، بروكسل، نوفمبر-ديسمبر 1972. النص متاح على موقع أرشيف الماركسيين على الإنترنت (Marxists Internet Archive).

إيليني فاريكاس (1949-2026)

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ وفاة إيليني فاريكاس، مناضلة اليسار والحركة النسوية العالمية. كانت إيليني إحدى الشخصيات التي كان لها، منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، دور بارز في النضالات داخل اليونان من أجل بناء الحركة النسوية وتيار الأممية الرابعة.

بقلم :
التوجه البرنامجي للأممية الرابعة (TPT)، تيار داخل الفرع اليوناني للأممية الرابعة.

ولدت عام 1949، وهي ابنة يوانا وفاسوس فاريكاس – كان والدها معروفًا على نطاق واسع كناقد أدبي ومسرحي يساري. درست الفلسفة في جامعة أثينا، ثم تابعت دراساتها في باريس في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية وفي جامعة باريس السابعة. وأثناء دراستها في باريس، شاركت في الحركة المناهضة للحكم العسكري (1)، وارتبطت بالأممية الرابعة. كما شاركت في أحداث أيار/مايو 1968، ولا سيما في احتلال الجناح اليوناني في المدينة الجامعية الدولية بباريس.

بعد سقوط الحكم العسكري عام 1974، عادت إلى اليونان وكان لها دور قيادي في تأسيس الجبهة الشيوعية الثورية (KEM) ومجلتها «المتاريس» (Odophragma). كانت هذه المنظمة تتبنى مواقف الأممية الرابعة، وذلك حتى قبل وحدتها مع منظمة OKDE فرع الأممية آنذاك.

مناضلة وباحثة نسوية

بالتوازي مع انخراطها القيادي في هذه السيرورات السياسية، قامت إيليني بأدور رائدة في تأسيس حلقة نسوية تطورت لاحقا مع إنشاء حركة تحرر المرأة. طرحت هذه الحركة للمرة الأولى في اليونان قضايا مثل الإجهاض أو وسائل منع الحمل، وهي موضوعات كانت حتى ذلك الحين من المحرمات في المجتمع اليوناني. من تجليات تلك المرحلة: أنها، بسبب ترجمتها إلى اليونانية لـ«كتاب الجيب الأحمر للتلاميذ والطلاب»، وهو كتاب دنماركي تناول هذه القضايا (2)، تعرّضت لهجوم من جماعات مسيحية، وأُحيلت إلى القضاء، ولم تُبرَّأ إلا بعد حملة دعم واسعة.

في عام 1981 عادت إلى باريس بعد حصولها على منحة دراسية لإعداد أطروحتها الجامعية تحت إشراف ميشيل بيرو، وكانت حول تاريخ الحركة النسوية في اليونان. ومنذ عام 1991، أصبحت أستاذة في جامعة باريس الثامنة-فانسان وباحثة في المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS). حاضرت في العديد من الجامعات في فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة والبرازيل، إضافة إلى أثينا وكريت. كتبت عددا كبيرا من الكتب والمقالات حول النسوية، والتسلسلات الهرمية الاجتماعية، والنوع الاجتماعي في النظرية السياسية، وتُرجمت هذه النصوص إلى لغات عديدة. في اليونان نُشرت لها الأعمال التالية: «تمرد السيدات: نشأة وعي نسوي في اليونان في القرن التاسع عشر» و**«بوجه مختلف: النوع الاجتماعي، الاختلاف، والبعد الكوني»** (3).

ظلّت إيليني ثابتة لا تتزعزع في قناعاتها التحررية. من جانبنا، حظينا بهذه الفرصة : خلال زياراتها المتكررة نسبيا إلى اليونان رفقة شريكها ميكائيل لووي، المفكر المعروف والمنظّر والقيادي في الأممية الرابعة، تمكنا من الاستفادة بشكل مباشر من النقاش والعمل المشترك معهما.

سنفتقد إيليني كثيرا، لأن ما كان ينبعث منها هو قدرتها العميقة على تقدير الروابط الإنسانية، والصداقة، والحياة. ■

20 كانون الثاني/يناير 2026

1 جاء ما يُعرف بحكم «العقداء» نتيجة انقلاب عسكري عام 1967، هدف إلى منع تحركات شعبية محتملة بعد انتخاب حكومة وسطية برئاسة السياسي المخضرم يورغوس باباندريو. وقد استمرت هذه الديكتاتورية، المدعومة بقوة – إن لم تكن قد أُقيمت – من قبل الولايات المتحدة، حتى عام 1974، بعدما حاول العقداء، الذين كانوا يزدادون ضعفا ولا سيما بفعل الانتفاضات الطلابية، خوض مغامرة قومية بدعمهم إقامة دكتاتورية في قبرص. أدى ذلك إلى غزو عسكري تركي احتل، على مرحلتين، 38% من أراضي الجزيرة. ولا يزال هذا الاحتلال قائما إلى اليوم، رغم كل الجهود المبذولة لإعادة توحيد الجزيرة. (ملاحظة المترجم)

2 نُشر الكتاب بالفرنسية لدى دار ماسبيرو عام 1971 بترجمة لوني وإتيان بولو. قام وزير الداخلية آنذاك، سيّئ الصيت ريمون مارسيلان، بحظره. (ملاحظة المترجم)

3 الكتاب الأول المذكور هو أطروحتها، عام 1988؛ أما الثاني فهو مجموعة مقالات لإيليني، كُتبت في معظمها بالفرنسية ولم تُنشر بالفرنسية، غير أنه يمكن الرجوع إلى مجموعة المقالات التي أعدّتها إلسا دورلان وإيزابيل كلير بعنوان «من أجل نظرية نسوية للسياسة» (دار iXe, 2017).

ويمكن إضافة الإشارة إلى الملف الخاص بها على موقع ESSF:

https://www.europe-solidaire.org/spip.php?rubrique3320

يشكل التيار البرنامجي - الأممية الرابعة TPT بالاشتراك مع OKDE-Spartakos، الفرع اليوناني للأممية الرابعة